سعيد باديب

العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٣٢-١٩٨٣



هذا الكتاب صورة مفصلّة عن العلاقات بين دولتين خليجيتين كبريين، على امتداد نصف قرن حاسم، والكاتب يستعرض حركات المد والجزر في هذه العلاقات على الأصعدة السياسية والدينية وألاقتصادية والعسكرية.

فبعد مقدمة ترجع بنا إلى البدايات في أواسط العشرينات، مع محاولات رضا شاه وعبد العزيز في توطيد سلطتيهما، ينتقل الكتاب الى تحليل نظامي البلدين، ثم يتعدى ذلك الى النفط وسياساته، والتباين المذهبي السني - الشيعي، وأثر ذلك كله على القرارات العليا. وفي موازاة ذلك يتم رصد المسار العسكري منذ علاقة عبد العزيز بالاخوان، مروراً بالنزاع على البحرين، وانتهاء بصيغ التعاون الخليجي.

ISBN 1 85516 725 5

دار الساقي

ومركز الدراسات الإيرانية والعربية - لندن

سعيد باديب

العلاقات السعودية الإيرانية



العلاقات
السعودية
الإيرانية

سعيد باديب

العلاقات السعودية الإيرانية ١٩٣٢-١٩٨٣

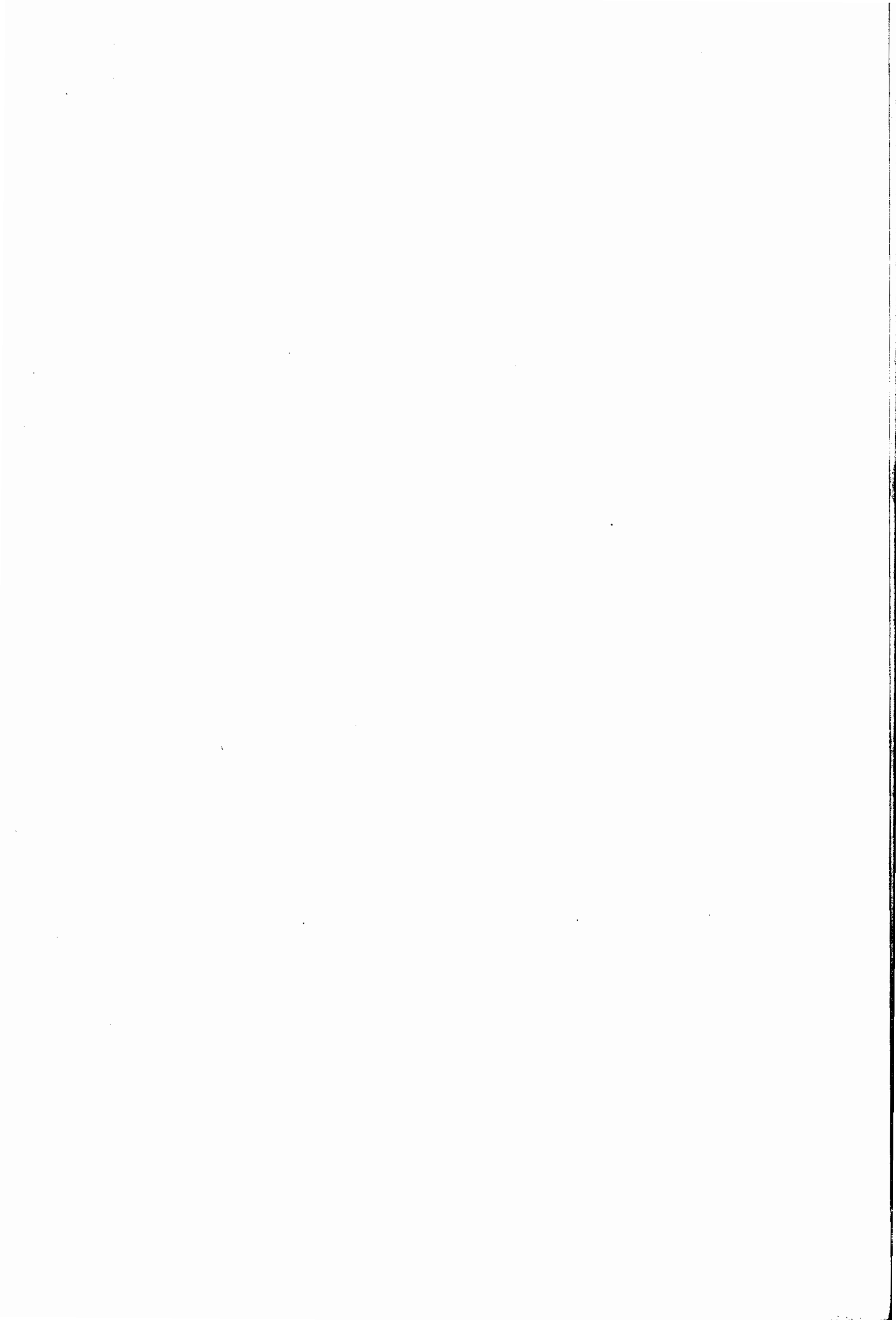
دار الساقي

ومركز الدراسات الإيرانية والعربية - لندن

الطبعة الأولى ١٩٩٤
ISBN 1 85516 725 5

إهـــداء

إلى أمي التي غمرتني بدعائها،
وإلى زوجتي التي ساعدت على أداء هذا العمل،
وإلى أبنائي وبناتي الذين ما فتئوا يسألونني عن ماذا أكتب.



شكر وتقدير

يقول العرب (من لا يشكر الناس لا يشكر الله)، وإني أستشهد بهذا القول الشهير لأعبر عن شكري واعترافي بالجميل لكل أولئك الذين مدوا أيديهم لي وساعدوني على إكمال هذا العمل والبلوغ به إلى نهايته. ومنذ أن طرأت على ذهني فكرة كتابة هذا الكتاب تلقيت الكثير من الكلمات المشجعة من طائفة كبيرة من الأصدقاء الذين أعانوني بآرائهم وأفكارهم وأمدوني ببعض الوثائق بالغة القيمة.

ومن بين الذين أعانوني بشكل خاص للغاية الدكتور ديفيد إ. لونج المسؤول الرئيسي عن تحرير كتابي وكاتب تصديره. وقد قامت السيدة ماريون نايفه بالترتيبات الضرورية لي للالتحاق بمدرسة الدراسات الدولية المتقدمة التابعة لجامعة جون هوبكنز. والحقيقة أن المعاملة التي تلقيتها من العميد روبرت أ. ليستارد، والعميد باكارد والعميد كراويل كانت أعظم ما تكون تأثيراً وتشجيعاً. وكذلك العمل الرائع الذي قامت به الآنسة تيريزا سيمونز في القيام بكل عملي الإداري وتيسيره، فلها تقديري البالغ كذلك.

أما الأصدقاء الحميمون أمثال السيد/ هاري إف. كيرن محرر (نشرة التقارير الخارجية) المحترمة للغاية والتي تصدر من واشنطن العاصمة وابنه السيد/ ناثانايل اتش. كيرن، والسيد/ جورج أ. نايفه الرئيس السابق لمجلس الشؤون العربية الأمريكية ومقره في واشنطن العاصمة، فقد قاموا بمساعدتي وكانوا في غاية التشجيع. وأقدم شكري وعرفاني الخاص بالجميل لخبيرتي الكفوءة المحكمة اللفظ السيدة/ ميري س. شميت وزوجها السيد/ مايكل شميت اللذين كانا مخلصين أشد الإخلاص في دعمهما ومساعدتهما.

وبالنسبة للأكاديميين أمثال الدكتور برنارد رايش والدكتور أسد همايون

بجامعة جورج واشنطن، والبروفسور مجيد خدوري بمدرسة الدراسات الدولية المتقدمة التابعة لجامعة جونز هوبكنز، والبروفسور آر. ك. رمضاني بجامعة فيرجينيا فقد أسهموا جميعاً بشكل هام في نشر هذا العمل. كما لا يمكنني نسيان الراحل البروفسور بيلي ويندر من جامعة برنستون الذي التقيت به قبل أسبوعين فحسب من وفاته وعرض عليَّ الاستخدام الواسع لمكتبته الشخصية الغنية.

وقد تمكنت في المملكة العربية السعودية من رؤية عدد من الدبلوماسيين والسياسيين وإجراء أحاديث معهم وكانوا من اللطف بما يكفي للإجابة على كافة أسئلتي، والقيام بتعليقات هامة وتقديم نصائحهم الممتازة. وبالإضافة إلى هذا فقد كان الدكتور محمد الدوراني من قطر والعضو النشيط بالمقر الرئيسي لمجلس تعاون دول الخليج في الرياض صديقاً في غاية المساعدة والتشجيع.

وفي أوروبا تمت الموافقة على إجراء حديث مع السيد / نذير فنصه الذي قام بتمثيل مجلة الحياة في إيران وكان مستشاراً للشاه محمد رضا بهلوي في الشؤون العربية. وقد تم إعداد اللقاء في باريس على يدي الصحفي العربي المعروف سمير دسوقي. أما في لندن فقد حظيت بعقد حديث مع سعادة السفير جعفر رائد الذي كان سفيراً لإيران لدى المملكة العربية السعودية حتى أبريل عام ١٩٧٩. والسفير رائد دبلوماسي بارز، كان مستعداً دائماً للإجابة على أسئلتي. كما أقدم شكري كذلك لمعالي السيد / أمير خسرو أفشار الذي كان وزيراً للخارجية أثناء عهد الشاه، والذي بلغ من لطفه أن التقاني في لندن وقدم لي أفكاره القيمة، وخاصة فيما يتعلق بمسألة البحرين. وبالإضافة إلى ذلك، هناك العون الذي تلقيته من الآنسة فيرجينيا فوربس في لندن والذي له تقديره وقيمته.

إلى كل هؤلاء الأشخاص النبلاء، والأصدقاء الأعزاء، وأولئك الذين قدموا لي معارفهم وأفكارهم وآراءهم، أعبر عن عميق شكري وامتناني وأملي الصادق أن يباركهم الله سبحانه وتعالى جميعاً.

الرياض ـ أكتوبر ١٩٩٢

تقديم

يتسم منطق التحليلات السياسية الغربية في رؤيته للأحداث والشعوب غير الغربية بشيء من الذاتية الثقافية حيث تخضع الأحداث والشعوب للرؤية الثقافية التاريخية الغربية. ويعد ذلك انتقاصاً من الموضوعية اللازمة لتناول الأحداث وتحليلها. وينطبق هذا الكلام بشكل خاص على التحليلات الغربية التاريخية التي تتعلق بمنطقة الخليج حيث أن مصالح الغرب ومنطقه في فهم الأمور قد هيمنت على نظرة أبنائه نحو التفاعلات السياسية الداخلية في هذه المنطقة من العالم.

ولا ينبغي أن يفهم من هذا القول أن التفاعلات السياسية في منطقة الخليج ينبغي أن تحدد للغرب الطريقة التي يدرك بها مصالحه في هذه المنطقة، فالأمر يتعلق بكل دولة على حدة سواء أكانت من دول المنطقة أم من خارجها، فعليها وحدها أن تحدد أولويات مصالحها المرتبطة بالسياسة الخارجية. غير أن المشكلة بالنسبة لغير أبناء منطقة الخليج أنهم يفترضون بداءة أن مصالحهم السياسية وأولوياتهم هي التي توجه التفاعلات السياسية الإقليمية في الخليج.

وحتى يمكن للمرء أن يعي جيداً التفاعلات السياسية في منطقة الخليج، فإنه يتعين عليه أن ينظر إلى السياسات الخليجية الإقليمية بأعين السكان المحليين، وهذا بالتحديد ما يقوم به هذا الكتاب. فالمؤلف وهو باحث ومسؤول عربي سعودي معروف يسعى نحو تقديم تحليل أفضل للكيفية التي تطورت بها العلاقات السعودية الإيرانية وذلك من خلال فحص ودراسة عميقة للعلاقات السياسية والدينية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين طوال فترة تزيد عن نصف قرن، وبالتحديد خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٢٥ و١٩٨٢،

وقد تتبع المؤلف في تحليله أوجه الاختلافات والتشابه هذه في بناء العلاقات بينهما.

ولم يكن وضع هذا الكتاب أمراً سهلاً أو ميسوراً. فالفترة الأولى من الحقبة التي يدرسها هذا الكتاب كانت هي الفترة التي شهدت عمليات دعم وتعزيز الوضع السياسي للدولتين والتحول نحو شكل الدولة الحديثة. وخلال تلك الفترة كانت العلاقات في معظمها تتم بصورة غير رسمية بحيث يندر وجود الوثائق التي حفظت وقائع تلك الأيام. أما القوى الخارجية مثل بريطانيا والولايات المتحدة فهما وإن احتفظتا بمدونات عديدة حول المنطقة وأحوالها إلا أن الاهتمام انصب على تدوين ما يتعلق بمصالح الدولتين وعلاقاتهما مع أي من الدولتين، وليس على تدوين ما يتعلق بالعلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران.

والحقيقة أن العلاقات الرسمية بين سكان الساحل العربي والفارسي من الخليج تتوغل في الماضي أبعد مما يتوغل التاريخ نفسه، غير أن منتصف العشرينات من هذا القرن حيث يبدأ المؤلف تحليلاته، شهدت إرهاصات بتغيرات عميقة في منطقة الخليج في السنوات اللاحقة، فقد كان رضا شاه والملك عبد العزيز آل سعود يخوضان غمار المرحلة الأخيرة من مراحل بناء الدولتين الأكبر على شاطىء الخليج، ولذلك اختار المؤلف إجراء المقارنة بينهما في كل شيء بدءاً من الظروف التاريخية التي سبقت عملية التوحيد ومروراً بتطوير النظام السياسي في كلتا الدولتين والسياسات الخارجية والداخلية، وفي فصل كامل من فصول الكتاب يدرس المؤلف ويحلّل موقف الدولتين من المسألة الدينية والعلاقات الدينية بينهما وهي مسألة لم تحظ باهتمام الغربيين.

إن الأمر الجدير بالملاحظة هنا لا يتعلق بالسجل التاريخي الذي يناقشه المؤلف على الرغم من أهميته، وإنما أود أن أشير هنا إلى أمر ذي قيمة بالغة في هذا الكتاب وهو تلك النظرة التحليلية العميقة التي يصوبها مؤلف يعبر خير تعبير عن موقف الحكومة السعودية التي يخدمها بكل كفاءة نحو التفاعلات السياسية في منطقة الخليج، ولذلك يظل هذا الكتاب سجلاً تاريخياً حقيقياً للأحداث والوقائع في منطقة الخليج وليس مجرد تفسير لمراقب أجنبي حاول

فهم واقع المنطقة وتاريخها من خلال مرشحاته الثقافية، إن هذا الكتاب يبين الطريقة التي يفهم بها شؤون الخليج عنصر أساسي فاعل فيه وهو المملكة العربية السعودية.

ديفيد أي. لونج(*)
بيـرك فرجينيا

(*) ديفيد أي. لونج: كاتب ومؤلف أمريكي مشهور، عمل بوزارة الخارجية الأمريكية مدة من الزمن، كان محاضراً بجامعة جورج واشنطن، وعمل محاضراً في عدد من المؤسسات العلمية الأمريكية.



مقدمة

كان من المفروض أن يكون هذا الكتاب بين يدي قرائه قبل عامين من الآن، غير أن الكتاب ومؤلفه مثل الكثيرين من أبناء هذه المنطقة في العالم وقعا ضحية للغزو العراقي للكويت.

ففي الثاني من أغسطس ١٩٩٠ م كنت في العاصمة الأمريكية واشنطن أحاول استكمال عملي البحثي وأجلس لأحاور عدداً من الباحثين وكبار السياسيين الذين كان من الضروري لقاؤهم، ووقع الغزو العراقي للكويت وانقلب كل شيء رأساً على عقب، فقد عقدت الدهشة الألسنة في كل مكان، وبدا المجتمع الدولي لفترة من الوقت وكأن شللاً أصابه، وقفز اسم صدام حسين ليفرض نفسه على أحاديث الرجال والنساء من مختلف الشرائح والجنسيات وحفظ الأطفال الصغار اسم هذا الدكتاتور الجديد.

ومر علي في واشنطن شهر كامل قررت بعده العودة إلى وطني المملكة العربية السعودية يحدوني الأمل في إنجاز بعض أجزاء هذا الكتاب، غير أن الأحداث توالت فوجدت نفسي مشغولاً بها وبنتائجها. وفي يناير ١٩٩١ م اندلعت الحرب وبدأت صواريخ صدام من طراز سكود تضرب العاصمة السعودية الرياض بالإضافة إلى المناطق الشرقية من المملكة ووجدت نفسي غارقاً بين طوفان من الكتب والدراسات والبحوث حول شخصية صدام والعراق في عهد صدام وتاريخ النزاع الحدودي بين العراق والكويت.

وانتهت الأحداث على النحو الذي نعرفه جميعاً. وفي صيف ١٩٩١ م عدت إلى واشنطن لاستكمال مهمة توقفت نحو أحد عشر شهراً وهناك أنجزت ما خططت له واستكملت فصول هذا الكتاب بعد أن تحررت الكويت وتفرغت ذهنياً لموضوع الكتاب.

إن المملكة العربية السعودية وإيران دولتان من كبريات دول الشرق الأوسط، وقد كان لهما دور بالغ الأهمية في الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية لدول المنطقة. ولقد توالت الأحداث والعلاقات الدولية لتعزز من أهمية هذا الدور سواء قبل الحرب العالمية الثانية أم بعدها. ولقد أظهر التاريخ مراراً وتكراراً أهمية المملكة وإيران بالنسبة للقوى الغربية، ففي سنوات الحرب العالمية الثانية كان تأمين طرق الإمداد والتموين الاستراتيجية في البحر الأحمر والخليج العربي أحد الأسباب التي مكنت الحلفاء من التغلب على قوى المحور وإنهاء الحرب لصالحهم. ومع اكتشاف النفط في إيران أولاً ثم في المملكة العربية السعودية بعد ذلك اكتسبت الدولتان أهمية تتجاوز الاعتبارات الجيو ـ سياسية التي كانت تشكل من قبل محور أهميتهما على الصعيد الدولي، فقد أصبح للدولتين قوة فاعلة مكنتهما من أداء دور سياسي بالغ الأهمية والتأثير في سياسات هذه المنطقة الحيوية من العالم، فضلاً عن أن الدولتين تختزنان في أرضهما أحد المقومات الأساسية للحضارة العالمية المعاصرة. وهكذا فإن المملكة وإيران ومعهما بقية البلدان المطلة على مياه الخليج الدافئة سوف تواصل بقاءها في مركز الثقل الدولي خلال المستقبل المنظور.

إن هذا الكتاب يعنى بالعلاقة الثنائية بين المملكة العربية السعودية وإيران خلال فترة نصف قرن من عام ١٩٣٢ م وحتى عام ١٩٨٢ م. ففي عام ١٩٣٢ م أعلن قيام المملكة العربية السعودية دولة موحدة ذات سيادة، ونظراً لأن سلالة آل بهلوي قد وصلت إلى سدة الحكم في إيران قبل هذا التاريخ بنحو سبعة أعوام أي في عام ١٩٢٥ م فإن هذا الكتاب يحتوي فصلاً كاملاً يعرض العلاقات بين البلدين فيما قبل عام ١٩٣٢ م باعتبار ذلك خلفية تاريخية ضرورية للفترة الزمنية التي يبحثها الكتاب.

في عام ١٩٢٥ م كانت المملكة العربية السعودية تعرف آنذاك باسم مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها وكانت علاقتها بإيران خلال السنوات الأخيرة من العشرينات وبداية الثلاثينات تتسم بعدم الاستقرار، ومع ذلك وقع البلدان معاهدة صداقة عام ١٩٢٩ م وهي المعاهدة التي مهدت الطريق أمام قيام تعاون بناء بين البلدين استمر حتى عام ١٩٤١ م حينما أجبر رضا شاه بهلوي على التنازل عن العرش لابنه محمد رضا شاه بهلوي.

إن الأسباب التي دفعتني إلى تأليف هذا الكتاب عديدة، أولها الرغبة في التعريف بأهمية كل من المملكة وإيران وقدرتهما الفاعلة في السياسة الدولية، وثانيها دراسة ومناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين خلال الفترة ١٩٣٢ م - ١٩٨٢ م وهي فترة تنطوي على تغيرات وتقلبات عديدة، وثالثها العمل على تحديد سلم الأولويات السياسية والاقتصادية والعسكرية لدى كل من الدولتين، وأخيراً تحليل عملية صناعة القرار في المملكة وإيران والتأثيرات الناتجة عنها. ومن خلال الفصول الستة التالية يغطي الكتاب هذه القضايا والموضوعات.

الفصل الأول

يعرض خلفية تاريخية للعلاقات السعودية الإيرانية من عام ١٩٢٥ م حتى عام ١٩٣٢ م ويرسم هذا الفصل بشكل أساسي الخلفية اللازمة لفهم وتحديد الأمور ذات الأهمية المشتركة، في الوقت الذي يقدم فيه نظرة من الداخل على استراتيجيات المدى القصير والطويل لدى البلدين. ويناقش الفصل أيضاً كيف قيض لهذين البلدين حديثي التكوين أن يصبحا دولتين لهما كل ذلك التأثير الإقليمي والأهمية العالمية. ولقد احتوى هذا الفصل كذلك مناقشة عملية التوحيد كما قام بها في كل من البلدين، الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية ورضا شاه في إيران.

الفصل الثاني

يركز على النظام السياسي في كل من البلدين، ويرسم هويتهما الاجتماعية والسياسية، كما يحدد البنية الجيو - سياسية لكل منها. والغاية الأولى لهذا الفصل تكمن في تحديد وتحليل ومقارنة ضروب التماثل والاختلاف بين النظامين، ويلقي هذا الفصل بعض الضوء على نمط الحكم الملكي وممارساته في كل من البلدين.

الفصل الثالث

يدرس السياسة الخارجية ويقوّم العلاقات السياسية الثنائية بين المملكة العربية السعودية وإيران خلال الفترة بين ١٩٣٢ م و١٩٨٢ م ويناقش هذا الفصل بشكل أساسي أساليب العمل السياسية كما مارسها كل من البلدين،

ويرينا أن الدولتين معاً كانتا تتابعان أهدافهما السياسية الخاصة بما يتفق مع مصالحهما القومية. إضافة إلى هذا يحدد هذا الفصل سلم الأولويات السياسية كما تجلى لدى كل من إيران والمملكة العربية السعودية في الوقت الذي يركز فيه على مجالات التعاون والتنافس فيما بينهما.

الفصل الرابع

يركز على السمات الدينية في العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وإيران، ويناقش ويقوم مكانة الإسلام في البلدين، كما يناقش الفوارق بين «الإسلام السني» و «الإسلام الشيعي»، ناهيك عن أن هذا الفصل يتناول كذلك عدداً من الأحداث السياسية المهمة التي قد أسهمت سلباً أو إيجاباً في رسم العلاقات الدينية الثنائية الشاملة بين هاتين الدولتين الإسلاميتين.

الفصل الخامس

يركز على السمات الاقتصادية في العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وإيران، ويناقش ويحدد مصادر الثروات الطبيعية في البلدين، باعتبارهما بلدين منتجين للنفط، كما يركز على ما كان لتحركاتهما وتصرفاتهما من نتائج إقليمية ودولية، ويدرس هذا الفصل ويناقش أهمية الخليج العربي / الفارسي، بالنسبة إلى كل من البلدين، بوصفه مجرى مائياً عالمياً مهماً.

الفصل السادس

يغطي المسألة الحساسة المتعلقة بالعلاقات العسكرية الثنائية بين البلدين، ويتفحص الاستراتيجية السياسية لكل منهما، سواء طاولت تلك الاستراتيجية منطقة الخليج العربي / الفارسي، أو منطقة الشرق الأوسط ككل. كما يتناول هذا الفصل بشكل مختصر «الثورة الإسلامية» التي اندلعت في إيران عام ١٩٧٩ م، ويدرس بعض نتائجها الأكثر أهمية، ويرينا كيف أن المملكة العربية السعودية نظرت إلى تلك الثورة الإسلامية في إيران على أنها مسألة داخلية بحتة، هذا بينما نظرت إيران وقيادتها الثورية الجديدة إلى الثورة على أنها بضاعة يمكن تصديرها ليس إلى البلدان المجاورة فقط، بل إلى كافة أرجاء

العالم الإسلامي أيضاً. وكان من نتيجة هذه النظرات المختلفة، أن بدأت العلاقات بين البلدين في التدهور، ولقد ازداد هذا التدهور حدة بعد اندلاع الحرب بين العراق وإيران في عام ١٩٨٠ م.

باختصار، يتحدث هذا الكتاب عن دولتين مستقلتين في الشرق الأوسط تتمتعان بسيادتهما الكاملة، وتلعبان دوراً أساسياً في سياسات المنطقة. لقد كانت هاتان الدولتان في الماضي متحالفتين مع الغرب، في نفس الوقت الذي اختارتا فيه أن تبقيا على هويتهما الخاصة وتتابعا سياساتها المستقلة. ويحاول هذا الكتاب بما احتواه من تحليلات أن يوفر بعض الأجوبة المتعلقة بالدروب العملية التي قد يتعين على البلدين سلوكها في المستقبل بالنسبة إلى موضوع العلاقات الثنائية فيما بينهما.

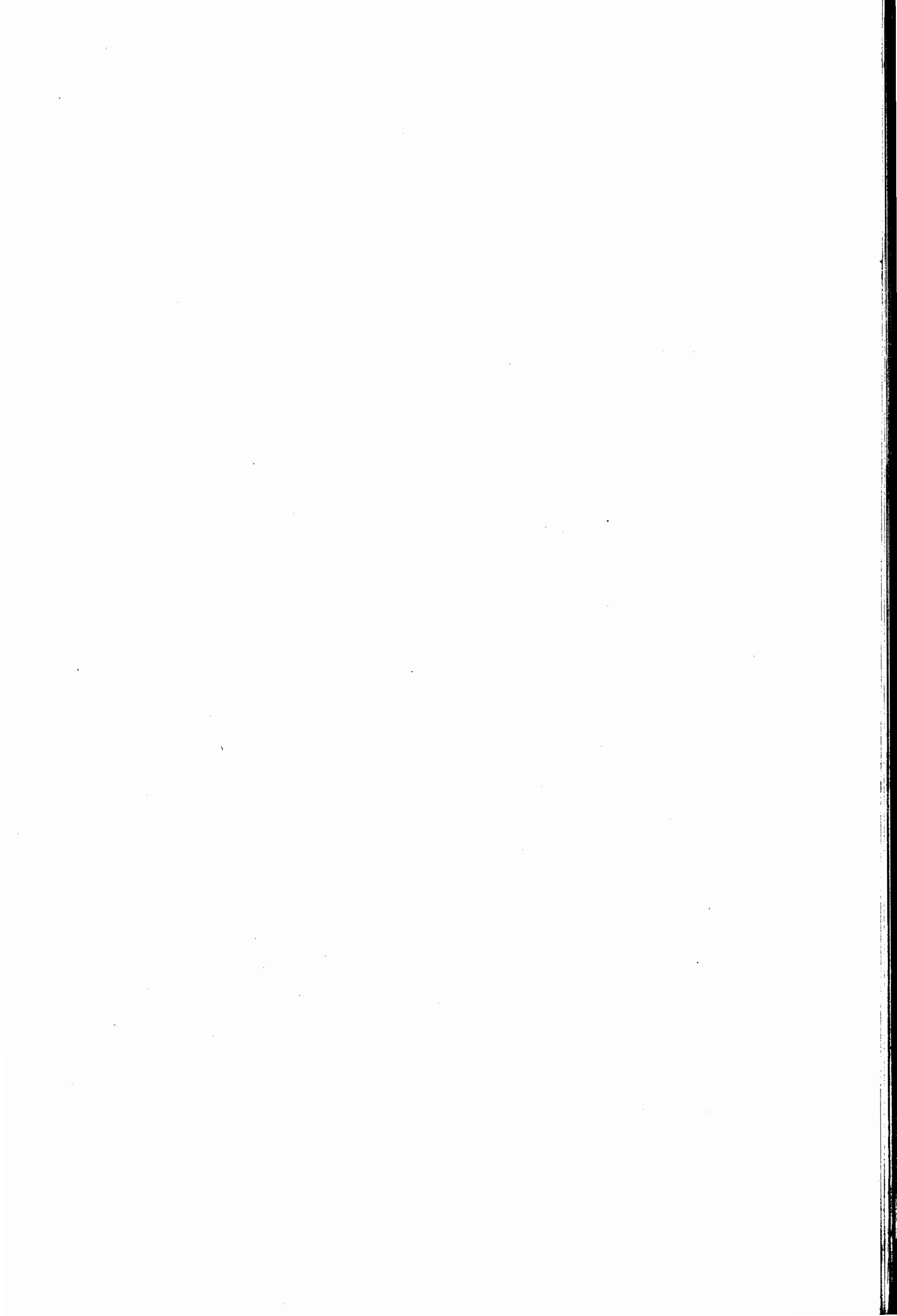
ولقد كان هذا الكتاب في الأصل موجهاً إلى القارىء الغربي الذي تنقصه المعلومات ويدفعه التحيز الثقافي إلى فهم خاطىء لمجريات الأحداث في منطقة يعلم جيداً أهميتها بالنسبة لحضارته المعاصرة، ولذلك صدر هذا الكتاب باللغة الإنجليزية عن مركز الدراسات العربية الإيرانية في لندن.

ومع اقتناعي بأهمية الكتاب بالنسبة للقارىء العربي، فإنني لم أرد إعادة صياغة موضوعاته وأفكاره كما صدرت باللغة الإنجليزية، فالرؤية التحليلية التاريخية والمعاصرة للعلاقات السعودية / الإيرانية والتي يقدمها الكتاب تنبني على واقع وحقائق لا تتغير بتغير نوعية القراء، ومن هنا كانت الطبعة العربية ترجمة للطبعة الإنجليزية التي صدرت قبل عام مضى باستثناء بعض المعلومات والأفكار العامة التي تلزم القارىء الغربي لفهم واستيعاب موضوع الكتاب ولا تلزم القارىء العربي لأنها تبدو بالنسبة إليه بديهيات خاصة ما يتعلق بالإسلام وأركانه.

وإنني أرجو أن يجد القارىء العربي في هذا الكتاب ما يعينه على فهم شامل للواقع التاريخي والمعاصر للعلاقات بين دولتين تستطيعان معاً العمل من أجل أمن واستقرار هذه المنطقة المضطربة من العالم.

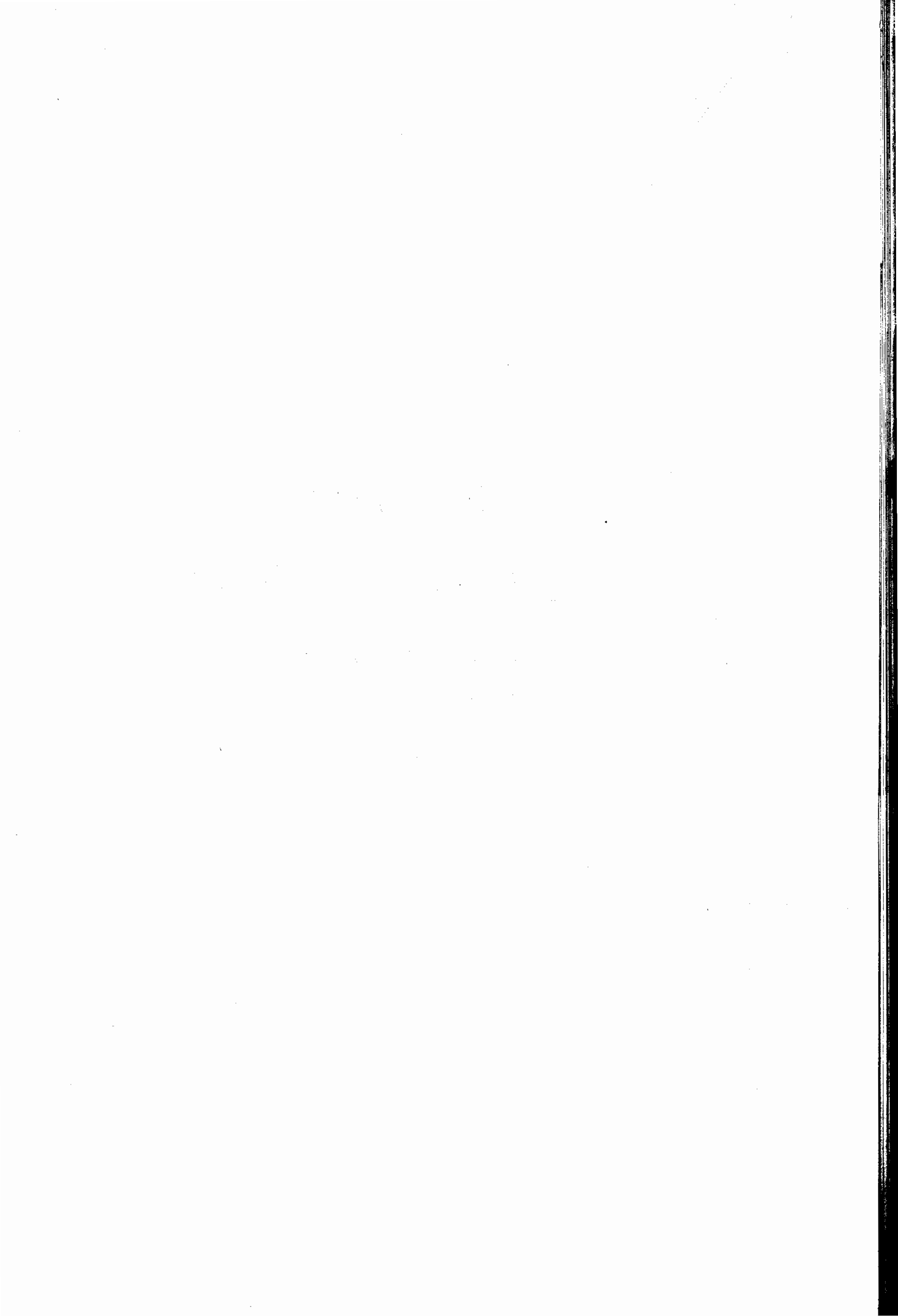
المؤلف

د. سعيد باديب



الفصل الأول

العلاقات السعودية الايرانية
الجذور التاريخية
(١٩٢٥ - ١٩٣٢)



العلاقات السعودية الايرانية
الجذور التاريخية
(١٩٢٥ - ١٩٣٢)

لم يكن عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود حتى عام ١٩٢٥ قد أتم توحيد ما يعرف اليوم باسم المملكة العربية السعودية، وإن كانت الدلائل آنذاك تشير إلى أنه في طريقه إلى هذا الإنجاز السياسي العظيم. ولقد كان عبد العزيز (الذي حكم بين ١٩٠٢ و١٩٥٣) يمتلك مقومات الزعامة ومؤهلات القيادة في بيئة عرفت الفرقة والانقسام زمناً طويلاً. كانت قامته التي تزيد طولاً عن ستة أقدام تبعث الهيبة والاحترام في نفوس الآخرين. كان صبره وحنكته وذكاؤه من عوامل نجاحه في الداخل حيث يعج المجتمع القبلي والعشائري بكافة ألوان الاختلاف، وفي الخارج كانت القوى الكبرى تتربص بالمنطقة آنذاك. ونتيجة لذلك فقد اعتبر آل سعود قائداً استثنائياً بين أفراد شعبه ورجل سياسة ودبلوماسياً فريداً بين العرب أجمعين[١].

بدأ عبد العزيز الملحمة السعودية عام ١٩٠٢ حينما عين الإمام عبد الرحمن آل سعود ابنه عبد العزيز أميراً لمنطقة نجد الواقعة وسط الجزيرة العربية وإماماً لأتباع حركة الإحياء الديني التي كان قد أسسها في أواسط القرن الثامن عشر الميلادي الشيخ محمد بن عبد الوهاب بدعم ومؤازرة من الإمام محمد بن سعود جد عبد العزيز آل سعود[٢].

ومنذ ذلك العام بدأ عبد العزيز الإعداد لاستعادة السيادة السياسية السعودية على شبه الجزيرة العربية ونشر حركة الإحياء الإسلامي التي حظيت بدعم أسرة آل سعود منذ أيام الشيخ محمد بن عبد الوهاب[٣].

وفي عام ١٩٢١ ضم عبد العزيز إلى إمارة نجد منطقة حائل التي كانت خاضعة لحكم آل رشيد وبذلك ارتفعت نحو مصاف السلطنة، واتخذ عبد العزيز لنفسه لقب سلطان نجد وملحقاتها[٤]. وفي عام ١٩٢٦ تمكن من

دخول الحجاز وضم إلى ملكه مكة المكرمة والمدينة المنورة والذي أصبح يعرف باسم مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها. وفي عام ١٩٣١ ضم الملك عبد العزيز إقليم عسير الذي يقع جنوبي منطقة الحجاز وبذلك اكتمل الكيان الكبير الذي أطلق عليه عام ١٩٣٢ اسم المملكة العربية السعودية[٥].

في ذلك الوقت وعلى الشاطىء المقابل من الخليج كانت بلاد فارس (التي أصبحت تعرف باسم إيران اعتباراً من عام ١٩٣٥) تمر بفترة من الاضطرابات والقلاقل تحاول فيها استعادة كيانها السياسي. ففي عام ١٩٢١ انطلق من صفوف الجيش رجل أمي لا يقرأ ولا يكتب، غيور وطني ليجلس على كرسي السلطة إثر انقلاب أبيض[٦].

كان هذا الرجل هو رضا خان والد الشاه محمد رضا بهلوي الذي أقصاه عن الحكم رجالُ الدين الشيعة عام ١٩٧٩. كان رضا خان يكن إعجاباً شديداً للزعيم التركي مصطفى كمال أتاتورك وجهوده الرامية إلى إقامة دولة علمانية حديثة على أنقاض الامبراطورية العثمانية. ودفعه هذا الإعجاب إلى محاولة التخلص من نظام الحكم الملكي في فارس غير أنه تراجع عن هذه المحاولة بسبب المعارضة الشديدة التي أبدتها آنذاك المؤسسة الشيعية ورجالها[٧].

وفي عام ١٩٢٥ توج رضا خان نفسه شاهاً على البلاد تحت اسم رضا شاه بهلوي بعد أن أطاح بسلالة القاجار التي حكمت بلاد فارس فترة طويلة من الزمن. ورغم تراجع رضا بهلوي عن طموحاته أمام معارضة رجال الدين الشيعة إلا أنه ظل يؤمن بأن الإسلام الذي يعتنقه رجال الدين الشيعة ويدعون له إنما هو إسلام رجعي ولم يفارقه حلم إنشاء مجتمع قومي علماني طوال فترة حكمه[٨].

حاول رضا شاه خلال ثلاثينات هذا القرن تحييد النفوذ البريطاني والفرنسي في إيران من خلال دعم علاقاته مع ألمانيا النازية ودعم العديد من سياساتها الخارجية. غير أن علاقاته مع الألمان انتهت به إلى فقدان عرشه عام ١٩٤١ حينما أجبرته بريطانيا على التنازل عن العرش لابنه محمد رضا شاه بهلوي[٩].

إن الاستعراض الموجز لتاريخ بناء الدولتين: المملكة وإيران، يكشف عن أحد العوامل المؤثرة في العلاقات السياسية بين الدولتين خلال هذه الفترة، وهو التشابه بين مراحل تطورهما السياسي. فخلال العقدين الثاني والثالث من

هذا القرن كان البلدان يخوضان غمار عملية البناء الوطني أو بمعنى أصح معركة «بناء الدولة».

ففي الجزيرة العربية لم تبدأ عملية البناء إلا في أعقاب ضم الحجاز عام ١٩٢٦. فقد كانت سلطة الدولة السعودية قبل هذا التاريخ محصورة داخل منطقة نجد وهي منطقة لم تعرف من النفوذ الأجنبي إلا الشيء اليسير. ومن ثم كانت سياسة الأمور فيها تخضع للتركيبة القبلية والشريعة الإسلامية بالإضافة إلى شكل من الأعراف القبلية غير المكتوبة والتي ينظر إليها على أنها قانون الأرض، ولم يكن توجيه وإدارة أمور سلطنة نجد وملحقاتها يتطلب أجهزة أو تنظيمات معقدة. فقد كان بمقدور سلطانها عبد العزيز آل سعود إدارة شؤونها من خلال عدد محدود من معاونيه ومستشاريه الموثوقين.

ومع ضم الحجاز واجه الكيان السياسي الجديد وضعاً سياسياً جديداً، فقد كان للحجاز نظام حكم خاص به يختلف كثيراً عما كان معمولاً به في نجد. ومع ضم الحجاز جاءت مسؤوليات جديدة في مقدمتها مسؤولية إدارة شؤون الحج.

ولقد أراد الملك عبد العزيز أن تكون إدارته لشؤون الحج نموذجاً لرعاية الحجيج، الرعاية الصحيحة في مواجهة الأصوات التي عارضت ضم الحجاز، وكان أن أشرف بنفسه على شؤون الحج والحجاج وتابع يومياً مصالح الحجاج وكيف يعاملون من المطوفين والتجار المحليين.

ورغبة في تنظيم هذه الأوضاع الجديدة في إطار سلطة واحدة، سن الملك عبد العزيز قانوناً عضوياً للحجاز، تم بموجبه ضم الحجاز إلى نجد في ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٧ ليشكلا معاً مملكة الحجاز ونجد وملحقاتها.

وكان ضم إقليم عسير الواقع في الجنوب الغربي من شبه الجزيرة العربية الخطوة التالية في جهود الملك عبد العزيز من أجل توحيد المملكة العربية السعودية. ففي عام ١٩٢٦ وقع الملك عبد العزيز مع حاكم عسير اتفاقاً يقضي بأن تعتبر عسير محمية سعودية غير أن الإدريسي حاكم عسير نقض هذا الاتفاق عام ١٩٣١ مما دفع الملك عبد العزيز إلى تحريك قواته نحو منطقة عسير وضمها إلى ملكه عام ١٩٣١ بوصفها إقليماً سعودياً.

أما في بلاد فارس فقد كانت هناك جهود لتوحيد البلاد تحت حكم رضا

بهلوي غير أن هذه الجهود وما أحيط بها من ظروف وملابسات كانت تمضي بشكل يختلف عما كان يتم آنذاك في المملكة العربية السعودية[١٠]. فالتحدي الأول الذي واجه رضا بهلوي كان يتعلق بطبيعة النظام السياسي ذاته. ففي آذار (مارس) ١٩٢٤ دارت مناقشات جادة في البرلمان حول دستور البلاد ونمط وطبيعة النظام السياسي في البلاد[١١]. وظهر الخلاف واضحاً بين الذين دافعوا عن تغيير نظام الحكم من ملكي إلى جمهوري وبين الذين عارضوا هذا الاتجاه وهم في الغالب من رجال الدين الشيعة الذين ساورتهم المخاوف من أن يواجه الإسلام في إيران ما واجهه في تركيا تحت حكم كمال أتاتورك فيما لو تحول النظام السياسي من الملكية إلى الجمهورية.

ولقد كان هذا الخلاف فرصة سانحة أمام رضا بهلوي استغلها في دعم مكانته وفرض رغباته على البرلمان خاصة بعد أن هدد بالزحف بقواته العسكرية على طهران[١٢]. وبعد أن اطمأن رضا بهلوي إلى نفوذه وقوته في البرلمان تحول باهتمامه إلى قضية أخرى وهي قضية ضم إقليم عربستان إلى فارس. فقد كان الشيخ خزعل الحاكم العربي المحلي لعربستان يبذل مساعيه للحصول على اعتراف دولي بدولة عربستان دولة مستقلة. وكان اسم عربستان هو الاسم الذي يستخدمه السكان المحليون لهذا الإقليم الذي تسكنه أغلبية ناطقة بالعربية، بينما كان الفرس يطلقون عليه اسم خوزستان[١٣]. ومن وجهة نظر رضا بهلوي فإن هذه المنطقة من الناحية التاريخية هي جزء من بلاد فارس وأن البريطانيين يعملون لفصلها عن فارس مما يسهل لهم مهمة السيطرة على ثرواتها النفطية. وفي يوم ٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٢٥ انتهز رضا بهلوي فرصة الاضطرابات السياسية في عربستان فأرسل قواته التي احتلت الاقليم وضمته إلى فارس. وبعد ذلك واصل رضا بهلوي تعزيز نفوذه وسلطته حتى تمكن في الأول من أكتوبر عام ١٩٢٥ من عزل آخر شاه من سلالة القاجار ونفيه إلى باريس وتنصيب نفسه شاهاً جديداً لإيران[١٤]. وفي عام ١٩٢٦ تم تتويج رضا شاه بوصفه الشاه الأول من سلالة آل بهلوي.

لم يكن احتلال رضا بهلوي لإقليم عربستان عام ١٩٢٥ ليمر دون أن يلفت اهتمام السلطان عبد العزيز آنذاك إلى مغزى هذا الإجراء وما ينطوي عليه من إشارات واضحة للمطامع الفارسية في منطقة الخليج خاصة في منطقة البحرين حيث دأب الفرس على الإدعاء بسيادتهم على البحرين التي يقطنها عدد كبير من الشيعة. ولم يكن في مقدور عبد العزيز آل سعود آنذاك التصدي

لهذا الاحتلال وهو يخوض في الداخل غمار معركة توحيد أطراف البلاد. إلا أنه في ٢٠ مايو ١٩٢٧ أبرم معاهدة ثنائية مع الحكومة البريطانية اعترف بموجبها بحكومات البحرين والكويت وقطر وعمان واعترف كذلك بالمعاهدات التي وقعتها هذه الحكومات مع بريطانيا العظمى[١٥].

ومن جانبها اعتبرت الحكومة الفارسية المعاهدة السعودية ـ البريطانية تحدياً مباشراً لسيادتها على البحرين. ورداً على ذلك أمر رضا شاه مبعوثيه إلى القاهرة بإبلاغ الحكومة السعودية رفضه لهذه المعاهدة ومطالباً بعودة البحرين إلى السيادة الفارسية[١٦]. وفي ٢٦ نوفمبر ١٩٢٧ قدمت الحكومة الفارسية شكوى رسمية إلى عصبة الأمم[١٧] بشأن سيادتها على البحرين. والواقع أن النزاع الجغرافي على البحرين ظل دون حل حتى عام ١٩٦٨ حينما التقى العاهل السعودي الملك فيصل بن عبد العزيز والشاه محمد رضا بهلوي في جدة للتوصل إلى تسوية سلمية تحت إشراف الأمم المتحدة.

ويمكن القول بأن البعد السياسي للعلاقات السعودية الإيرانية خلال النصف الثاني من عشرينات هذا القرن تميز بعدد من أوجه التشابه والتناقض في آن واحد. فالبلدان كانا يجتازان عملية مماثلة تستهدف تعزيز التضامن السياسي الداخلي. غير أن العلاقة الثنائية بينهما كانت تتميز بشيء من الصداقة على نحو ما تعكسه معاهدة الصداقة لعام ١٩٢٩ وأيضاً بشيء من الخصومة على نحو ما تعكسه مطامع رضا بهلوي في منطقة الخليج. وبينما كان الملك عبد العزيز أكثر اهتماماً بتوحيد بلاده ودعمها داخلياً من اهتمامه بتوسيع حدودها السياسية، وبينما كان يرى أهمية الحفاظ على علاقات طيبة مع القوى الكبرى، كان رضا بهلوي يحاول اللعب على التناقضات بين مصالح القوى الكبرى لما فيه مصلحة بلاد فارس. وهي السياسة التي كلفته عرشه كما سبق وأن أشرنا حينما أزاحته بريطانيا عن الحكم عام ١٩٤١ بسبب علاقته الوثيقة مع ألمانيا النازية. ومن هذا المنطلق، ظهرت عدة عوامل على الساحة السياسية لكلا البلدين تمثلت في الأبعاد التالية:

البعد الأمني

يعد الأمن القومي سواء على الصعيد المحلي أم الداخلي أحد أهم عوامل الاستقرار في أي بلد من البلدان إن لم يكن أهمها جميعاً. ورغم أن

قضايا الأمن القومي قد شغلت جل اهتمام كل من الملك عبد العزيز ورضا شاه بهلوي غير أنه كان لكل منهما نظرته وأسلوبه ومساعيه من أجل تحقيق الأمن القومي لبلاده.

الأمن الداخلي

تحتوي المملكة العربية السعودية وإيران مجتمعات تقليدية ذات توجهات قبلية. ولذلك كانت العلاقة بين الدولة والقبائل تكتسب أهمية خاصة أثناء مرحلة بناء الدولة. وكان العاهلان السعودي والإيراني يعتبران النزعة القبلية مشكلة أمنية داخلية محتملة.

ولقد أظهر عبد العزيز آل سعود براعة فريدة في تعامله مع النزعة القبلية. فهو مع دمجه النزعة القبلية في نظام حكمه جعل منها مصدراً من مصادر الاستقرار الداخلي بدلاً من كونها مصدر تهديد واضطراب. ويمكن تتبع أسلوبه في معالجة النزعة القبلية في عدد من سياسته ومنها:

- الاستمرار في تشجيع نشر آراء وأفكار حركة الإحياء الديني التي كان قد أسسها الشيخ محمد بن عبد الوهاب بين مختلف القبائل.
- إرسال الدعاة والوعاظ إلى مختلف القبائل لتعليمهم مبادىء الدين الإسلامي الحنيف.
- إنشاء جيش من أبناء القبائل (الإخوان) وتكليفه بمهمة نشر الأمن وتوحيد البلاد.
- إقامة علاقات قربى مع شيوخ القبائل ورؤساء العشائر بالزواج من بناتهم وأخواتهم لضمان ولائهم السياسي[١٨].
- توطين القبائل الرحل في المناطق الزراعية ضماناً لاستقرارهم.
- كان الكرم الذي تحلى به الملك عبد العزيز مدخلاً إلى قلوب وعقول زعماء القبائل فأحبوه وناصروه.

ولقد كانت شخصية الملك عبد العزيز القيادية وطبيعته الكريمة المحبوبة أحد أهم العوامل التي ساعدته على تعزيز سلطانه ودعم مكانته[١٩]. وتمتلىء سيرة الملك عبد العزيز بمئات المواقف والأحداث التي تكشف عن علاقة فريدة بين الحاكم والمحكومين. ومن بين هذه المواقف التي تبرز فيها سجية الكرم في شخصية الملك عبد العزيز أنه بينما كان يستقل سيارته البكارد سيدان

في طريقه إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج، انفجر إطار السيارة وريثما يتم إصلاح هذا الإطار خرج جلالته من السيارة ليفترش الرمال. وفيما هو جالس مر عليه أعرابي على ظهر ناقته ولم يكن يعرف أن الجالس على الرمال هو الملك عبد العزيز فسأله هل مر الملك من هنا؟ فأجاب الجالس على الرمال بأن الملك لم يمر بعد ولكنه سوف يمر بعد قليل وسأله عما يعنيه من سؤاله عن مرور الملك فأجاب الأعرابي لقد علمت أنه في طريقة إلى مكة وأردت أن أسأله بعض المال لأتمكن من الحج أيضاً. وبعد نحو ربع الساعة من الحوار مع الأعرابي مد الملك يده إلى الأعرابي بقبضة دراهم تكفيه نفقة الحج وتزيد[٢٠].

إن مثل هذه المواقف ـ وهي كثيرة ـ عمقت في نفوس أبناء الجزيرة شعوراً بالاحترام والتأييد للملك عبد العزيز الأمر الذي مكن لابن سعود سلطانه ونفوذه في أجزاء واسعة من شبه الجزيرة العربية.

وكانت مهارات الملك عبد العزيز وقدراته أهم العوامل التي حققت الأمن الداخلي خاصة في المناطق التي انضمت إليه حديثاً. فقد كان أسلوبه في اتخاذ القرارات واقعياً إلى حد بعيد ويتسم في كثير من الأحيان بالمباغتة. فمثلاً حينما آل إليه ملك الحجاز عام ١٩٢٦ أبقى على عادات وتقاليد أهلها على ما هي عليه مما ضمن له ولاء الحجازيين. وكان أسلوبه في إدارة شؤون الحج وتحقيق الأمن في مواسم الحج السنوية كفيلاً بتدعيم شعبيته في الداخل وضمان احترام المسلمين في شتى أنحاء العالم الإسلامي[٢١]. ولم يتوان الملك عبد العزيز عن مجابهة المشكلات الأمنية المستعصية بكل قوة وحزم، فنراه في عام ١٩٢٩ يواجه جماعة من «الإخوان» الذين أبدوا شيئاً من التمرد والخروج على الجماعة فهزمهم في معركة هي الأخيرة من معارك البدو الكبرى في التاريخ.

وبوجه عام يمكن القول بأن حكمة الملك عبد العزيز وحنكته في معالجة قضايا الأمن الداخلي مكنته من القضاء على عصور من العداوات القبلية وإقرار الأمن والاستقرار في ربوع مملكة حديثة التكوين.

وفي الجانب الآخر كان رضا شاه بهلوي ينظر إلى المسألة القبلية نظرة مختلفة تماماً. فقد اعتبر المجتمعات القبلية غير قابلة للتكيف والتلاؤم مع الوحدة الوطنية ومن ثم كانت مصدر تهديد للأمن الداخلي[٢٢]. ونتيجة لذلك

أقدم على التخلص من البنية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمجتمع القبلي الفارسي[٢٣]. ولقد تميزت سياساته الرامية إلى التخلص من المجتمع القبلي بالقسوة الشديدة. فقد أعدم العديد من زعماء القبائل وأخضع مناطق سكنى القبائل للأحكام العرفية مما جعل بعض المؤرخين يعتبرون سياسته تجاه القبائل الرحل أحد أسوأ فصول حكمه[٢٤].

كان رضا شاه رجلاً قاسياً. ومع أنه بذل جهداً كبيراً في سبيل تحديث نظم الإدارة في بلاده، إلا أنه دعم السلطة المركزية وكان يرى أن الديمقراطية لا تصلح للمجتمع الإيراني[٢٥]. فلم يكن الرجل ديمقراطياً بأي معنى. كان قومياً متشدداً أغضبته كثيراً إساءة الإنجليز للسيادة الفارسية وكان ذلك أحد الأسباب التي دفعته إلى الاقتراب من ألمانيا النازية. كما أنه منح القوميين الإيرانيين داخل بلاده قدراً كبيراً من السلطة السياسية[٢٦].

لقد كانت محاولاته تستهدف إيجاد نظام اجتماعي جديد في إيران على أنقاض النظام التقليدي الذي لقي من رضا شاه ضربات عنيفة وموجعة دون اعتبار للآثار الناجمة عن هذه التغييرات العنيفة الجذرية والتي استخدمت القوة في فرضها على المجتمع. فقد أقدم الجيش على القيام بأعمال وحشية في العديد من الأقاليم الإيرانية. وقام الجيش بأعمال قمعية ضد القوى المعارضة للنظام السياسي القائم[٢٧].

ومن خلال هذه الأساليب القمعية بالإضافة إلى استخدام العائدات النفطية في كسب ولاء الوزراء والجهاز الحكومي والبرلمان ووسائل الإعلام تمكن رضا شاه من الحفاظ على الأمن الداخلي. غير أن هذا الأمن قد تحقق بسبب القسوة والرشوة ولم تكن شعبية رضا شاه أحد عوامل الاستقرار والأمن الداخلي بأي حال من الأحوال كما لم يكن له أو لنظامه أية شعبية تذكر.

ومع الاختلاف الهائل بين سياسات الملك عبد العزيز ورضا شاه بهلوي في معالجة قضايا الأمن الداخلي، فإن كلا الرجلين استطاعا تحقيق درجة معقولة من الاستقرار الداخلي في نظامين سياسيين حديثي الولادة. غير أن التطورات المتلاحقة أثبتت أن استقرار النظام السعودي كان أكثر ثباتاً واستمراراً حيث ارتكز هذا النظام على العقيدة الدينية والولاء لزعيم توفرت لديه مقومات القيادة والزعامة. أما نظام رضا شاه فلم يحقق خلال أي فترة من فتراته شعبية تذكر.

الأمن الخارجي

لم يكن لقضية الأمن الإقليمي في منطقة الخليج خلال الفترة ١٩٢٥ ـ ١٩٣٢ تلك الأهمية العالمية التي كانت عليها إبان الحرب العالمية الأولى أو تلك التي ستكتسبها مع نشوب الحرب العالمية الثانية. فخلال هذه الفترة كانت معظم التهديدات الأمنية الخارجية مصدرها قوى محلية من المنطقة وكانت ذات علاقة بالمنازعات الجغرافية الخاصة بخطوط الحدود غير المرسومة. ومع اكتشاف النفط في منطقة الخليج أصبحت عملية ترسيم الحدود عملية بالغة الأهمية. غير أن وجود بريطانيا بوصفها القوة العظمى المسيطرة في المنطقة حد إلى درجة بعيدة من تدخل أية قوة أجنبية في المنطقة.

لم تكن للحدود الجغرافية في منطقة الخليج من الناحية التاريخية أهمية تذكر. فقد شهدت هذه المنطقة أفواجاً تلو أفواج من القبائل الرحل دون أن تؤول ملكية الأرض أو السيادة عليها لهذه القبيلة أو تلك فالإقامة المؤقتة كانت طابع سكنى هذه القبائل. وكان بوسع هذه القبيلة أو تلك أن تدعي ملكية أية مساحة من الأرض، وكان الأمر يرتبط بالقدرة العسكرية اللازمة لفرض السيادة على هذه المساحة أو تلك من الأرض. ومن هنا ظهرت النزاعات والخلافات حول نطاق السيادة الجغرافية بين الأطراف المختلفة في المنطقة قبل أن يتم ترسيم الحدود. وهكذا ظهرت النزاعات الجغرافية بين الملك عبد العزيز ورضا شاه في عشرينات هذا القرن.

لم يكن للمملكة العربية السعودية في ذلك الوقت أية حدود مرسومة فلم يكن للمملكة بها حاجة. غير أن البريطانيين كانوا يعملون من أجل رسم الحدود في الشمال. وكذلك كانت هناك أراض تتنازع عليها أطراف متعدّدة إنطلاقاً من اعتبارات تاريخية واعتبارات الولاء القبلي. وخلال سنوات العشرينات وأوائل الثلاثينات واجه الملك عبد العزيز النزاعات الحدودية التالية:

الحدود السعودية ـ الكويتية ـ العراقية: كان القلق يساور الإنجليز من جراء سيطرة الملك عبد العزيز على وادي سرحان على الحدود النجدية المتاخمة لشرقي الأردن والعراق، ومن جراء الغارات التي كان يقوم بها مقاتلو «الإخوان» من أتباع الملك عبد العزيز. وقد تلقى جلالته دعوة من بريطانيا للمشاركة في مفاوضات تستهدف ترسيم حدود سلطنة نجد مع العراق

والكويت، فأرسل وفداً أجرى مفاوضات بشأن معاهدة المحمرة في شهر مايو ١٩٢٢ م.

وخلال عملية ترسيم الحدود تم توطين عدد من القبائل داخل الحدود التابعة لكل دولة من الدول الثلاث. وحيث أخضعت قبائل موالية للملك عبد العزيز للسيادة العراقية فقد أعلن الملك رفضه لهذه الترتيبات الحدودية معلناً أن وفده إلى المفاوضات قد تجاوز السلطات الممنوحة له وطالب بعقد اجتماع يجمعه شخصياً والسير بيرسي كوكس المفوض السامي البريطاني في بغداد. وقد تم هذا اللقاء بالفعل في قرية العقير وهي قرية سعودية تقع على ساحل الخليج العربي وكان ذلك في أحد أيام شهر نوفمبر عام ١٩٢٢. وقد تم التوقيع على معاهدة أخرى تعطي القبائل النجدية والعراقية حقوقاً متساوية في إمكانية الوصول إلى الآبار والكلأ على طول الحدود المفتوحة. وبموجب هذه المعاهدة تم الاتفاق على إيجاد منطقة محايدة على غرار المنطقة المحايدة بين نجد والكويت.

وتغطي هذه المنطقة المحايدة بين نجد والكويت قرابة ألفي ميل مربع. وقد ألغيت في الستينات حينما تم تقسيم أرضها مناصفة بين البلدين. غير أن صعوبة تقسيم إنتاج هذه المنطقة من النفط والثروات المعدنية الأخرى أدى إلى إبرام اتفاق بين البلدين على اقتسام العائدات النفطية والمعدنية بالتساوي[٢٨].

أما المنطقة المحايدة الواقعة بين نجد والعراق فتغطي مساحة ٢٥٠٠ ميل مربع. وكان قد تم الاتفاق بين الحكومتين السعودية والعراقية عام ١٩٣٨ على مزيد من التحديد والوضوح في علاقاتهما المتعلقة بهذه المنطقة المحايدة. وفي عام ١٩٧٥ توصل البلدان إلى اتفاق نهائي ينطوي على تحديد وترسيم الحدود بينهما[٢٩].

وعلى الرغم من ترسيم الحدود الشمالية لنجد مع العراق والكويت، إلا أن مقاتلي «الإخوان» تحت إمرة زعماء القبائل من أمثال فيصل الدويش واصلوا القيام بغاراتهم عبر الحدود مع الكويت والعراق، واستمر هذا التهديد للأمن في المنطقة حتى تمكن الملك عبد العزيز من وضع نهاية له عام ١٩٢٩ حين أوقع بهؤلاء المقاتلين الهزيمة في معركة سبيلا[٣٠].

مشكلة حقوق المياه بين السعودية والبحرين: ترجع هذه المشكلة إلى بداية الثلاثينات حينما أعلنت كل من المملكة العربية السعودية والبحرين

سيادتها على ثلاث جزر صغيرة تقع في الخليج العربي وهي: أبو سعفة، لبينة الصغرى، ولبينة الكبرى. واستمرت المفاوضات بين البلدين لإيجاد تسوية لهذه المشكلة حتى الستينات حينما تم التوصل إلى اتفاق يقضي بما يلي:

أ - توضع جزيرة «أبو سعفة» تحت السيادة السعودية على أن يتم تقسيم عائدات النفط الذي يتم استخراجه من الجزيرة مناصفة بين الدولتين.

ب - تكون السيادة الكاملة على جزيرة لبينة الكبرى للمملكة العربية السعودية.

ج - تكون السيادة الكاملة على جزيرة لبينة الصغرى لدولة البحرين.

مشكلة واحة البريمي: تقع واحة البريمي عند نقطة حدود ثلاثية تلتقي عندها الأراضي العربية السعودية والعمانية وأراضي أبو ظبي[٣١]. وكانت كل دولة من هذه الدول الثلاث تطالب بأن تكون الواحة بكاملها تابعة لها. وفي حين استندت عمان وأبو ظبي في مطلبيهما إلى العلاقات القبلية القديمة، كانت المملكة العربية السعودية تستند في مطلبها إلى ما كانت عليه أوضاع المنطقة في القرن التاسع عشر حين اتبعت قبائلها تعاليم حركة الإحياء الديني التي أسسها الشيخ محمد بن عبد الوهاب وأعلنت ولاءها للحكام من آل سعود.

وفي عام ١٩٣٣ تعمد الملك عبد العزيز إثارة هذه القضية فطلب من الإنجليز الذين فرضوا الحماية البريطانية على سلطنة عمان وأبو ظبي الاعتراف بمطلبه المتعلق بترسيم الحدود الشرقية للمملكة. وبدأت بالفعل مفاوضات بهذا الشأن غير أنها تعثرت ولم تسفر عن شيء حتى وصلت القضية إلى منظمة الأمم المتحدة خلال الخمسينات.

وجاء إعلان بريطانيا عام ١٩٦٨ عن نيتها الانسحاب من منطقة الخليج بتحولات جذرية في مسيرة قضية واحة البريمي حين قبلت المملكة العربية السعودية عام ١٩٧١ الاعتراف بالسيادة العمانية على ثلاث من القرى التسع التي تتكون منها واحة البريمي، كما اعترفت بسيادة أبو ظبي على القرى الست الباقية. وفي يوليو ١٩٧٤ وقعت السعودية وأبو ظبي اتفاقاً يقضي باقتسام الدولتين عائدات النفط المستخرج من المنطقة كما أعطت الاتفاقية للمملكة العربية السعودية حق المرور عبر أبو ظبي إلى الخليج العربي عند منطقة خور العبيد[٣٢].

ولقد كان السبب الرئيسي في هذا التحول السعودي هو الرغبة السعودية

في دعم اتحاد الإمارات العربية المتحدة الذي كان قد تكون حديثاً وتقوية أواصر الوحدة بين الإمارات التي انضمت إلى هذا الاتحاد. فقد كانت المملكة تعتقد وبشدة أن الوحدة ضرورة حيوية لاستقرار هذه الإمارات الصغيرة التي استقلت عن البريطانيين عام ١٩٧١.

الحدود السعودية اليمنية: بدأ النزاع على الحدود بين المملكة العربية السعودية واليمن عام ١٩٣١ حين أصبحت هناك حدود مشتركة غربي البلدين إثر دخول القوات السعودية إقليم عسير وضم مدينتي نجران وجيزان إلى السيادة السعودية[٣٣]. ولقد ساءت العلاقات بعد ذلك كثيراً بين الملك وإمام اليمن حتى وصلت إلى قيام القوات السعودية بغزو اليمن عام ١٩٣٤. غير أن المباحثات بين الجانبين توصلت إلى توقيع اتفاقية الطائف في شهر مايو من العام نفسه.

ولقد نصت هذه الاتفاقية على وجود ميثاق تحكيم يعمل به لمدة عشرين عاماً ويمكن لأي من الفريقين تمديده أو إلغاؤه شريطة أن يعلن كل فريق رغبته في التمديد أو الإلغاء قبل ستة أشهر من انقضاء المدة المنصوص عليها وهي عشرون عاماً. والواقع أن هذه الاتفاقية وما تنطوي عليه من ميثاق ما يزالان أهم وثيقة يمكن الرجوع إليها في تحديد الحدود السعودية اليمنية حتى يومنا هذا.

أما الحدود السعودية مع اليمن الجنوبي فقد ظلت دون ترسيم حيث لم تكن تشكل أية معضلة أثناء الاحتلال البريطاني لليمن الجنوبي. ومع استقلال اليمن الجنوبي عام ١٩٦٧ حدثت بعض المناوشات الحدودية بين البلدين وإن تكن الأوضاع على الحدود قد ظلت هادئة بوجه عام.

هكذا يمكن القول بأن كافة حدود المملكة العربية السعودية اليوم مرسومة بشكل واضح أو على الأقل ليست مثار نزاعات حادة. ولم يكن ذلك هو الوضع خلال سنوات ما بين ١٩٢٥ ـ ١٩٣٢. فقد كانت مهمة إقامة حدود آمنة الشغل الشاغل للملك عبد العزيز حينئذ وخلال ما تلا ذلك من سنوات في تعامله مع بلاد فارس/ إيران.

وعلى الطرف الآخر كان رضا بهلوي بدوره يجابه العديد من النزاعات الجغرافية التي لم يتم التوصل إلى حل العديد منها إلا بعد ذلك بسنوات طويلة. ومثل الملك عبد العزيز وضع رضا بهلوي أولوية قصوى لمسألة تسوية

النزاعات الحدودية مع البلدان المجاورة بهدف تحقيق الحد الأقصى من الأمن الخارجي والاستقرار الداخلي. وتعد النزاعات التالية من بين أكثر النزاعات الحدودية التي واجهها رضا بهلوي حدة.

الحدود الإيرانية ـ العراقية: تجمع ٥٥٠ ميلاً (٨٨٥ كلم) من الحدود المشتركة بين العراق وإيران. ولقد كانت هذه الحدود مثار نزاعات جغرافية على مر العصور ومنذ أزمان غابرة. وفي السنوات الأخيرة كان النزاع الأكثر خطورة بين البلدين يتعلق برسم الحدود في منطقة شط العرب وهي المنطقة التي يلتقي فيها نهرا دجلة والفرات وتشكل حدوداً مشتركة بين البلدين. وتعد هذه المنطقة من الناحية الاستراتيجية التجارية أكثر أهمية بالنسبة للعراق منها بالنسبة لإيران، فالساحل العراقي على الخليج ضيق للغاية في حين تطل الأراضي الإيرانية على الساحل الشرقي للخليج كله[٣٤].

تعود مشكلة شط العرب إلى عام ١٨٤٧ حينما وقع العثمانيون والفرس ما يسمى بمعاهدة «إرز روم» التي تنص على اعتراف العثمانيين بالسيادة الفارسية على مدينة المحمرة ذات الأغلبية السكانية العربية والتي تقع ضمن ما يعرف اليوم باسم خوزستان مقابل اعتراف الفرس بالسيادة العثمانية على منطقة شط العرب حتى أعلى علامة مائية على الجانب الفارسي. وتضمنت هذه المعاهدة السماح للسفن الفارسية بحرية الملاحة في شط العرب[٣٥]. وفي عام ١٩١٣ وقع العثمانيون والفرس في ظل الوساطة الإنجليزية والروسية بروتوكولاً يقضي بما سبق وانتهت إليه معاهدة ١٨٤٧ بشأن السيادة العثمانية على شط العرب والجزر الموجودة فيه. إلا أن السيادة العثمانية امتدت إلى منتصف النهر عند موقعين: الأول بمحاذاة المحمرة (المعروفة اليوم بمدينة خورام شهر) بينما يحاذي الموقع الثاني مدينة عبادان. ولقد بقيت تلك الحدود على حالها حتى انتهاء الحكم العثماني على العراق بعد الحرب العالمية الأولى وقيام دولة العراق تحت الانتداب البريطاني وظهور رضا بهلوي في إيران عام ١٩٢٤، حيث سرعان ما طالب هذا الأخير بفرض السيادة الإيرانية على منطقة تمتد حتى منتصف النهر.

وعبر الزمن أصبحت مشكلة شط العرب قضية مثيرة للحساسية والاضطراب في العلاقات العراقية الإيرانية، وكان لها بالتالي تأثيرها في علاقات إيران بجميع دول الخليج بما فيها المملكة العربية السعودية. وبعد

استقلال العراق عرضت القضية في عام ١٩٣٤ على عصبة الأمم حيث اتهم العراق إيران بخرق كافة المعاهدات والاتفاقات التي تنص على حقوق العراق في نهر شط العرب[٣٦]. وفي اتفاقية الجزائر التي تم التوصل إليها بين العراق وإيران تنازل العراق بعض الشيء وصولاً إلى تسوية للمشكلة غير أنها عادت إلى الظهور مع اندلاع الحرب بين العراق وإيران في بداية الثمانينات.

المشكلة الكردية: تعد المشكلة الكردية واحدة من المشكلات الخطيرة التي تترك ظلالاً كثيفة من التوتر في العلاقات الإيرانية العراقية وكذلك العلاقات الإيرانية التركية. فالأكراد جماعة عرقية تعيش على مساحة من الأرض ينتمي بعضها إلى إيران وبعضها إلى تركيا وبعضها الآخر إلى العراق. ولدى الأكراد رغبة لم تخبُ مع الزمن في لم الشمل وإقامة دولة كردية مستقلة غير أن الفرقة والانقسام فيما بينهم حال دون توحيد جهودهم للعمل معاً في سبيل الهدف المنشود.

لقد أوجدت هذه المشكلة الكردية العديد من المتاعب الداخلية والخارجية لإيران والعراق معاً. وتمكن رجال القبائل الكردية من إيجاد مناطق آمنة لهم على جانبي الحدود بين الدولتين. ولقد أبدت الدولتان منذ العشرينات وحتى قيام الثورة العراقية ١٩٥٨ قدراً كبيراً من الاحترام والالتزام بما جاء في البروتوكول الموقع بين فارس والدولة العثمانية والذي ينص على عدم استخدام أوضاع الأكراد من جانب الدولتين ضد بعضهما بعضاً. ومع تدهور العلاقات بين الدولتين راح كل فريق يستخدم المشكلة الكردية ضد الفريق الآخر في محاولة لتحقيق أهداف سياسية أخرى. فالإيرانيون على وجه الخصوص حاولوا استثمار المسألة الكردية للضغط على العراق في محاولة للاعتراف بالسيادة الإيرانية على منطقة تصل حتى منتصف نهر شط العرب[٣٧].

وعلى صعيد آخر فإن المسألة الكردية كان لها تأثيرها البالغ في علاقات رضا بهلوي بتركيا خلال السنوات الأولى من حكمه. فقد كانت القبائل الكردية البدوية في ترحالها المستمر تعبر بحرية الحدود التركية ـ الإيرانية التي تمتد لمسافة ٤٥٤ كم.، مثلما كان الحال على الحدود العراقية الإيرانية. وعلاوة على ذلك فإن العديد من الأكراد الإيرانيين تحالفوا مع الحركة الشيوعية في إيران والتي أصبحت تعرف فيما بعد باسم حزب تودة وهو أمر كانت تعتبره تركيا شيئاً من التجديف الخطير. وقد تمكنت الدولتان من تسوية الخلافات

بينهما بشأن المسألة الكردية حينما قام رضا بهلوي بزيارة تركيا في يونيو ١٩٣٤ مفتتحاً صفحة جديدة في العلاقات بين الدولتين.

وعلى الرغم من أن الأقليات الكردية ظلت نشطة في مساعيها الرامية إلى إقامة دولة كردية مستقلة إلا أنها لم تتمكن أبداً من تحقيق هدفها. ويقدر عدد الأكراد اليوم في العراق بنحو مليوني نسمة، بينما يبلغ عددهم في تركيا ما بين أربعة وخمسة ملايين نسمة، وثلاثة ملايين في ايران، في حين يعيش نحو ١٧٥ ألفاً منهم في الاتحاد السوفييتي (سابقاً)، وثلاثمائة ألف في سوريا[٣٨].

الحدود الايرانية السوفييتية: يتسم تاريخ العلاقات الحدودية بين فارس وروسيا بشيء كثير من التعقيد. فالحذر والتوجس والخوف كان يشكل ملامح النظرة الفارسية نحو جيرانهم الشماليين من الروس. ولقد كانت النزعة التوسعية الروسية نحو الجنوب كذلك نزعة الروس العدوانية العسكرية وتعمدهم التدخل في شؤون جيرانهم الداخلية السبب في هذه النظرة الفارسية[٣٩]. ويشهد التاريخ الحديث للعلاقات بين الدولتين على أحداث كثيرة من هذه النوعية. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية مارست الولايات المتحدة ضغوطاً شديدة من أجل إجبار القوات السوفييتية على الجلاء عن شمال إيران عام ١٩٤٦. وقبل ذلك في عام ١٩٢٠ كانت سرايا الجيش الأحمر السوفييتي قد دخلت منطقة قزوين الإيرانية لتقديم المساعدة لدعم كوتشيك خان وهو متمرد إيراني أعلن قيام ما سمي آنذاك بجمهورية غيلان السوفييتية[٤٠]. غير أن هذه الجمهورية المضحكة تهاوت عام ١٩٢٢ حين وصل رضا خان إلى السلطة وتمكن من هزيمة كوتشيك خان وإزالة جمهوريته المزعومة فانسحب الجيش الأحمر من شمال إيران حيث كان الاتحاد السوفييتي يعاني أوضاعاً يائسة دعته إلى سحب هذه القوات. ومع ذلك تم توقيع معاهدة صداقة سوفييتية ـ إيرانية في فبراير ١٩٢١ أصبح للسوفييت بموجبها الحق في التقدم بقواتهم إلى داخل الأراضي الفارسية إذا ما أقدم طرف ثالث على استخدام الأراضي الفارسية كقاعدة للهجوم على روسيا[٤١]. ولقد مكنت هذه المعاهدة العلاقات بين الدولتين أن تستمر في سلام لفترة تربو على ربع قرن وهي الفترة التي تولى فيها رضا خان حكم إيران حيث أصبحت الحدود الإيرانية السوفييتية حدوداً هادئة.

الحدود الايرانية ـ الأفغانية: تجمع بين إيران وأفغانستان حدود مشتركة

تمتد لمسافة ٨٥٠ كيلومتراً. وعلى الرغم مما تبدو عليه العلاقات بين البلدين من هدوء نسبي هذه الأيام، إلا أنها لم تكن كذلك خلال السنوات الأولى من حكم رضا بهلوي. ففي عام ١٩٢٩ أرسل رضا شاه بعدد من الضباط والمستشارين لنجدة الملك الأفغاني أمان الله خان ضد ثورة قام بها رجال الدين المسلمون ورجال قبائل البشتو الذين أثارهم قيام الملك الأفغاني بتبني سياسة إصلاحية غربية[٤٢]. ولقد أثار هذا التحرك الإيراني مشاعر السخط لدى القبائل الأفغانية التي تقطن منطقة الحدود الإيرانية الأفغانية فبدأت في شن سلسلة من الغارات عبر الحدود مع إيران. وفي معرض رده على هذه الهجمات القبلية طلب رضا بهلوي من الملك الأفغاني أن يتنازل لإيران عن إقليم هيرات الأفغاني الواقع غربي أفغانستان[٤٣]، إلا أن الملك الأفغاني رفض من فوره هذا الطلب الإيراني. فما كان من رضا بهلوي إلا أن جهز قواته العسكرية وتحرك بها ليرابط بالقرب من الحدود الأفغانية. ولم يحل بينه وبين شن هجماته على أفغانستان سوى ردود فعل حادة أبدتها روسيا وتركيا تجاه تحرشه بأفغانستان[٤٤]. وانتهت الأزمة بتنازل أمان الله عن العرش وجاءت حكومة أفغانية جديدة. ولم يكتف رضا بهلوي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأفغانستان بل إنه فتح حدود بلاده أمام العديد من اللاجئين الأفغان واستقبل في ايران بعض أفراد العائلة المالكة السابقة لأفغانستان.

الادعاءات الفارسية بشأن البحرين: ترجع الإدعاءات الفارسية بشأن حقوقها في البحرين إلى عدة مئات من السنين. غير أن رضا بهلوي بعد وصوله إلى الحكم عاد إلى ترديد هذه الإدعاءات. ولذلك فإنه حينما تم توقيع معاهدة سعودية ـ بريطانية في جدة في مايو ١٩٢٧ والتي تنص على موافقة الملك عبد العزيز على إقامة علاقات صداقة وسلام مع البحرين والكويت وقطر وعمان[٤٥]، اعترض رضا بهلوي واعتبر ذلك إنكاراً للحقوق التي تدعيها إيران في البحرين وعمد من فوره إلى إرسال مذكرة إلى عصبة الأمم يطالب فيها بإعادة السيادة الفارسية على البحرين. ولم تتم تسوية ذلك النزاع الجغرافي إلا حينما حصلت البحرين على استقلالها عام ١٩٧١.

الادعاءات الفارسية بشأن الجزر في جنوب الخليج: أعاد رضا بهلوي إلى الوجود مطالب فارسية قديمة تتعلق بعدد من الجزر الواقعة في الجانب الأدنى من الخليج وخاصة جزيرتي طنب (الكبرى والصغرى) وجزيرة أبو موسى التي كانت تتبع أصلاً مشيختين صغيرتين تنتميان إلى دولة الإمارات

العربية المتحدة اليوم. ولقد أدرك رضا بهلوي مبكراً الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لمضيق هرمز، فكان أن سعى للسيطرة على أكبر حصة ممكنة من هذا المجرى المائي (هذا إضافة إلى اكتشاف كميات تجارية من الأوكسيد الأحمر في جوف أراضي جزيرة أبو موسى). وفي عام ١٩٢٥ بدأ رضا بهلوي ببناء أسطول بحري إيراني يمكنه من التصدي للسيطرة البحرية البريطانية في منطقة الخليج. وفي عام ١٩٢٧ كانت القوة البحرية الإيرانية قد أضحت تشكل تهديداً حقيقياً للعديد من جزر الخليج. وفي شهر أيار (مايو) من عام ١٩٢٨، احتلت القوات البحرية الإيرانية جزيرة هنجام، وبدأت تثير الرعب لدى سكان العديد من الجزر الأخرى[٤٦]. ولقد شهدت السنوات الفاصلة بين ١٩٢٩ و١٩٣٩، مشاورات ومفاوضات مكثفة بين إيران وبريطانيا حول السيادة على تلك الجزر، ولا سيما جزيرة أبو موسى وجزيرتي طنب الكبرى والصغرى غير أن هذه المفاوضات لم تكن مثمرة، ثم أنها توقفت مع اندلاع الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن البريطانيين قد وافقوا على مطالبة الإيرانيين بهذه الجزر الثلاث في عام ١٩٧١، فإن المشيخات العربية لم تقبل أبداً بخسارتها لأراضيها.

لقد سبق لنا أن أشرنا إلى أنه على الرغم من أن عملية توحيد وبناء الدولة في كل من المملكة العربية السعودية وإيران قد بدأت وسط ظروف سياسية متماثلة، إلا أنه كانت هناك فروق واختلافات أساسية أيضاً فرضها شاه سعى لتأسيس أمة حديثة انطلاقاً من القمة في اتجاه القاعدة، أما عبد العزيز فإنه وضع مشروعه على أساس صلب من التقاليد الدينية والسياسية. وعلى المدى الطويل بدا واضحاً أن منهجه كان الأكثر بقاءً واستمراراً.

أما العلاقات الحديثة بين السعودية وإيران فإنها بدأت تتخذ مسارها خلال سنوات الانتقال الأولى التي عاشها البلدان. والحال أن العلاقات الثنائية بينهما كانت ذات ثلاثة أبعاد رئيسية: البعد الديني، البعد السياسي والبعد الأمني.

البعد الديني: كان الدين، وسوف يبقى، عاملاً أساسياً في علاقات السعودية مع كافة البلدان المسلمة، بما فيها إيران، وذلك لسببين: أولهما أن بروز أسرة آل سعود من حكام لبلدة نجدية صغيرة، إلى حكام لمملكة نفطية حديثة، إنما تطابق من تبني الأسرة لحركة الإحياء الإسلامي كما دعا إليها

الشيخ محمد بن عبد الوهاب. وما من دولة إسلامية حديثة أخرى عرفت تضافراً كلياً واندماجاً بين الإسلام والنظام السياسي استمر لفترة من الزمن مناظرة لما هو عليه الأمر في المملكة العربية السعودية. وإذا أضفنا إلى ذلك قيام جمهورية إسلامية في إيران عام ١٩٧٩ فإن تأثير البعد الإسلامي في العلاقات بين الدولتين أصبح أقوى مما كان عليه من قبل.

أما ثاني الأسباب فيكمن في أن المملكة العربية السعودية تعتبر من الناحية الجغرافية قلب العالم الإسلامي فهي تحتوي على المدينتين المقدستين، مكة المكرمة والمدينة المنورة حيث ولد الإسلام وترعرع. وتعتبر مكة المكرمة أكثر أماكن الإسلام قداسة، فيها الكعبة التي تعتبر قبلة الإسلام، وفي المدينة قبر النبي محمد ﷺ ومسجده الشريف.

حين ضم الملك عبد العزيز مكة عام ١٩٢٤ والمدينة في عام ١٩٢٦ أثار ذلك قلق العديد من البلدان الإسلامية بما فيها إيران. وكان الأمر الأساسي في ذلك يتعلق بمستقبل الأماكن المقدسة، وبالمزاعم التي ترددت بأن السعوديين قد ألحقوا أضراراً جسيمة بالأماكن المقدسة خلال استيلائهم على المدينتين.

يومها أصاب الأقطار الإسلامية الخوف من أن يقصر الملك عبد العزيز ورجاله من الأخوان الوصول إلى الأماكن المقدسة على أولئك الذين يعتنقون المذاهب السلفية التي تميز حركة الإحياء الديني التي يدافعون عنها. وخشيت تلك الأقطار أن تكون الأماكن المقدسة قد تضررت من جراء القتال الذي دار للاستيلاء على المدينتين المقدستين.

ولقد رفض الملك عبد العزيز كل تلك المزاعم والإدعاءات وصرح بأنه يرحب كل الترحيب بأي تحقيق تود أية دولة إسلامية أن تجريه في الاماكن المقدسة[٤٧]. وكان تصريحه موجهاً بشكل خاص إلى الملك فؤاد ملك مصر، والذي اعترض على ضم الملك عبد العزيز الحجاز والمدينتين المقدستين، إذ كان الملك فؤاد يطمح إلى جعل القاهرة عاصمة للإسلام، وإلى تنصيب نفسه خليفة للمسلمين[٤٨]. وعلى عكس الملك فؤاد والملك حسين ملك الحجاز السابق الذي كان قبل الإطاحة به عام ١٩٢٦ قد أعلن نفسه «ملكاً على ملوك العرب» كما كان يتطلع لأن يجعل من نفسه خليفة، لم يكن الملك عبد العزيز يتطلع إلى أية زعامة سياسية أو دينية في العالم الإسلامي. بل كان يقر بأن

مكة والمدينة مهمتان بالنسبة لكافة المسلمين، لذلك أعلن من حق الأمة الإسلامية أن تحدد من سيتولى إدارة الأماكن المقدسة فيهما(٤٩).

كان رضا بهلوي أول زعيم مسلم يستجيب لما عرضه الملك عبد العزيز. فبعث بوفدين إلى مكة والمدينة للتحقيق حول مزاعم الأضرار الحاصلة. وبالنظر إلى طابع نظامه المعادي عامة للدين، بدا واضحاً أن اهتمامه بالأماكن المقدسة يستند إلى دوافع سياسية أكثر مما يستند إلى أية دوافع دينية. ففي داخل بلاده كان رضا بهلوي ينظر إلى المؤسسة الدينية على أنها خصم له.. وهو ما دفعه إلى اضطهاد رجال الدين وحرمانهم من العديد من امتيازاتهم التقليدية، كما سعى إلى الحد من تأثيرهم على الشعب(٥٠). وسوف نعرض لتفاصيل مهمة هذين الوفدين حين الحديث عن العلاقات الدينية بين المملكة وإيران في الفصل الرابع من هذا الكتاب. ويهمنا أن نشير إلى قدرة الملك عبد العزيز على مواجهة الشائعات المغرضة التي انتشرت في جنبات العالم الإسلامي. وشهدت علاقاته بإيران تحسنا ملحوظاً، فقد شاركت إيران في المؤتمر الإسلامي الذي دعا إليه الملك عبد العزيز للنظر في شؤون الحرمين الشريفين.

لقد كان الملك عبد العزيز يسعى نحو الحفاظ على علاقات طيبة مع كافة زعماء العالم الإسلامي بصرف النظر عن السياسات الدينية التي يتبعونها في بلدانهم. كما أنه كان ينظر دائماً نظرة أسى إلى الخلافات الدينية القائمة بين أبناء أمة الإسلام. وكان اهتمامه الأكبر ينصب على توحيد موقف الأمة الإسلامية، والحفاظ على أماكن الإسلام المقدسة. وكان من نتيجة ذلك أن دعا لعقد مؤتمر إسلامي في مكة يحضره كافة الزعماء المسلمين(٥١). وبالفعل عقد المؤتمر خلال موسم الحج عام ١٩٢٦. وعلى الرغم من الخلافات المذهبية الدينية بين المملكة العربية السعودية وإيران، إلا أنه وجه الدعوة إلى إيران لحضور هذا المؤتمر وقد لبت إيران هذه الدعوة.

ولقد مكن نجاح ذلك المؤتمر الملك عبد العزيز من أن يؤسس ويواصل تحسين العلاقات السعودية مع البلدان الإسلامية الأخرى باستثناء مصر تحت حكم الملك فؤاد التي لم تحضر المؤتمر. ولقد طرأ المزيد من التحسن يومها بشكل خاص على العلاقات السعودية الإيرانية. وكمثال على هذا نذكر أنه خلال موسم الحج عام ١٩٢٨ وصل عدد الحجاج الإيرانيين إلى مكة والمدينة إلى ٣٤٠٣ حجاج وهو عدد كان يعتبر مرتفعاً نسبياً في ذلك الحين(٥٢).

البعد السياسي: يرجع تاريخ أول اتصال دبلوماسي رسمي بين ما كان يعرف آنذاك باسم سلطنة نجد وبلاد فارس إلى عام ١٩٢٥ حينما حاول الفرس القيام بمساعي وساطة بين الملك عبد العزيز آل سعود والملك علي ملك الحجاز إبان حصار القوات السعودية لمدينة جدة[٥٣]. وقد قبل عبد العزيز الوساطة الفارسية إلا أنه أصر على أن يلحق الملك علي بوالده الملك حسين في منفاه. وفي الوقت الذي كانت فيه الحياة العامة في مكة تشهد تحسناً ملحوظاً في ظل الحكم السعودي كانت الأحوال في جدة تتحول من سيىء إلى أسوأ ونتيجة لذلك سقطت جدة في أيدي القوات السعودية في ديسمبر عام ١٩٢٥. وبعد ذلك بنحو أسبوعين وفي مطلع عام ١٩٢٦ دخلت القوات السعودية المدينة المنورة. وعلى الرغم من أن الوساطة الفارسية لم تسفر عن شيء ذي بال إلا أنها كانت خطوة إلى الأمام على طريق إقامة علاقات سياسية بين البلدين.

وفي عام ١٩٢٧ صار حبيب الله خان هويدا أول دبلوماسي يزور مملكة الحجاز ونجد وملحقاتهما، حين أجرى محادثات دبلوماسية مع المسؤولين السعوديين استهدفت إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين[٥٤].

وقد بلغت العلاقات السياسية السعودية ـ الإيرانية أقصى مدى لها خلال النصف الثاني من سنوات العشرين بتوقيع معاهدة الصداقة عام ١٩٢٩ في طهران، وكان ذلك يوم الرابع والعشرين من آب (أغسطس)[٥٥]. وقد وقعها عن الجانب السعودي وفد ثلاثي برئاسة عبد الله الفضل «ناظر الشؤون الخارجية» الذي أذن له الملك عبد العزيز بتوقيع المعاهدة نيابة عنه. وكان الوفد قد وصل إلى طهران في العاشر من آب (أغسطس)[٥٦]. وفي الثاني عشر من الشهر نفسه استقبله رضا شاه الذي منح أعضاءه أوسمة فارسية[٥٧]. وبعد توقيع المعاهدة يوم الرابع والعشرين من ذلك الشهر غادر الوفد طهران في اليوم الثاني عائداً إلى جدة عن طريق بغداد.

وقد جاءت هذه المعاهدة لتحدد أسس إقامة علاقات سياسية ودبلوماسية وتجارية بين البلدين. وإضافة إلى ذلك فقد تبادل العاهلان السعودي والفارسي برقيات التهنئة اعترافاً ببدء العلاقات الدبلوماسية الرسمية بينهما. وفي مارس عام ١٩٣٠ عين شاه إيران وزيراً مفوضاً من قبله في جدة هو حبيب خان هويدا[٥٨].

الجدول ١ ـ ١
المملكة العربية السعودية وإيران
جدول مقارنة بين أساليب ووسائل كل منهما
خلال المراحل الأولى من عملية البناء الوطني

يحدد الجدول التالي المسارات الرئيسية الأربعة التي مرت بها المملكة العربية السعودية وإيران أثناء مراحل البناء الوطني وهو عبارة عن جدول يقارن بين الأساليب والوسائل التي تم اتباعها من قبل الزعيمين الشعبيين في كل من البلدين.

العملية	الأساليب والوسائل المتبعة من قبل الملك عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية	الأساليب والوسائل المتبعة من قبل رضا شاه عاهل إيران
١ ـ عملية التوحيد	استخدام محدود للقوة، تحالفات، معاهدات، وأساليب اقناعية.	استخدام غير محدود للقوة (القوة كوسيلة) إجراءات قمعية وإكراهية، إضافة إلى ضم أراضي غير إيرانية (عربستان).
٢ ـ عملية البناء الوطني	اكتساب الولاء عن طريق الأريحية والكرم توطين البدو، ضمان الحقوق. الدين وتوطيد الشريعة، احترام العلماء، وقيادة ذات نمط زعامي.	حكم مطلق، إبادة الأقليات والأحزاب السياسية وقمع رجال الدين.
٣ ـ السياسة الداخلية	تحديث محدود دون إحداث أي اضطراب في التقاليد والعادات، بناء جيش نظامي، وتبني نظام الشورى وإشراك الأبناء والموالين في السلطة.	تحديث شامل وفق النموذج الأوروبي وأساليبه، التنكر التام للعادات والتقاليد، تحرر المرأة، إتباع أساليب المناورة السياسية، تقوية الجيش، إيجاد برلمان وهمي والاستخدام المكثف لوسائل الاتصال.
٤ ـ السياسة الخارجية	تطلعات محدودة، مناصرة بريطانيا والبلدان الغربية، التنديد بالشيوعية والصهيونية. إقامة علاقات صداقة وتوقيع معاهدة مع البلدان المجاورة.	تطلعات غير محدودة، سياسة معادية لبريطانيا، تحالف مع ألماني النازية، موقف معادي للشيوعية.

الفصل الثاني

النظام السياسي في
المملكة العربية السعودية وايران
رؤية مقارنة



النظام السياسي في المملكة العربية السعودية وايران
رؤية مقارنة

تكتسب عملية البناء الوطني في المملكة وإيران دلالات تتجاوز آليات ومراحل عملية البناء ذاتها إلى توقيت هذه العملية. فقد خاضت المملكة وإيران غمار معركة البناء الوطني في وقت كان الحكم الاستعماري يفرض سلطانه على جميع دول منطقة الشرق الأوسط تقريباً ويتحكم في توجيه سياسات المنطقة. وبحلول عام ١٩٣٢ كانت الدولتان قد حظيتا باعتراف دولي بوصفهما دولتين مستقلتين ذوات سيادة(١).

وقبل أن نستعرض المرحلة التالية من تطور العلاقات بين الدولتين، يبدو من المفيد أن نعرض لسمات وملامح النظام السياسي في كل دولة منهما، وسوف يتناول هذا الفصل طبيعة وهيكل النظام السياسي في كل من المملكة وإيران من منظور مقارن.

النظام السياسي السعودي

يبدو النظام السياسي السعودي انعكاساً دقيقاً للبنية الاجتماعية في مجتمع المملكة العربية السعودية. فالمجتمع السعودي في أساسه مجتمع قبلي تقليدي تحتل فيه الروابط القبلية والعائلية مكانة بالغة الأهمية على كافة المستويات. وإذا أعملنا المعايير المعمول بها في منطقة الشرق الأوسط لقياس درجة التجانس فإن المجتمع السعودي شديد التجانس خاصة مناطق نجد الداخلية. ولربما كانت أبرز سمات المجتمع السعودي هي طبيعته الإسلامية المحافظة. فالتأثير الإسلامي في الثقافة السعودية وفي الحياة اليومية للمواطن السعودي مسألة لا يمكن إغفالها أو غض النظر عنها.

وتنتمي الغالبية العظمى من السعوديين إلى مذهب أهل السنة والجماعة مع وجود أقلية من المسلمين الشيعة يعيش معظمهم في المنطقة الشرقية وبصفة خاصة في واحات الأحساء والقطيف.

وبالإضافة إلى كون المجتمع السعودي ذا توجه عائلي فإنه ينطبع إلى حد كبير بالطابع الشخصي حيث تدور العلاقات الاجتماعية جميعاً تقريباً حول العائلة الممتدة والمتشعبة. ومن السمات المهمة للمجتمع السعودي ذلك الفصل الصارم بين الرجال والنساء في الحياة الاجتماعية خارج المنازل فلكل منهما مجالات نشاطه. ولقد تزايدت خلال السنوات القليلة الماضية فرص المرأة في العمل وممارسة الأنشطة خارج المنزل(٢)، غير أن كثيراً من النساء في المجتمع السعودي يجدن صعوبة في التخلي عن واحدة من السمات المهمة الاجتماعية وهي التخلي عن سلطاتهن داخل البيت من أجل نشاط اجتماعي محدود خارج البيت. وربما يعود ذلك إلى أن البيت هو الركيزة الأساسية للحياة الاجتماعية السعودية.

وعلى الرغم من عمليات التحديث خلال السنوات الستين الماضية، إلا أنه من الواضح أن القيم الاجتماعية السعودية التقليدية سوف تبقى باعتبارها عامل استقرار في المجتمع. والنظام السياسي الحديث الذي تطور خلال هذه الفترة يبدي من جانبه اهتماماً خاصاً بهذه القيم الاجتماعية. ولذلك يبدو هذا النظام السياسي من الناحية الفعلية نظاماً فريداً بين الأنظمة السياسية في العالمين العربي والإسلامي.

إن المملكة العربية السعودية بوصفها بلداً إسلامياً يحكمه نظام ملكي ليس لها دستور مكتوب على النحو المعروف في الأنظمة السياسية الأخرى. فالدستور في المملكة هو القرآن الكريم. كلمة الله المنزلة لكافة الشعوب والأمم وهو الشريعة الإلٓهية المنظمة للنشاط البشري كله في مجالاته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. والسعوديون بوصفهم مسلمين يؤمنون بأن القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة يحددان الإطار التشريعي لتنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين، بالإضافة إلى التوجيهات اللازمة لتنظيم المعاملات اليومية بين المسلمين وبيان حقوقهم وواجباتهم.

ومع أن القرآن والسنة يشتملان على نظام متكامل من التشريعات التي توجه الحياة بكاملها في المجتمع الإسلامي إلا أن هناك في المجتمع التكنولوجي الحديث الذي نعيشه عدداً متزايداً من الأنشطة التي تتطلب شيئاً من التنظيم واللوائح اللازمة. وفي المجتمع السعودي يتم ذلك عن طريق إصدار المراسيم الملكية وهي لا تتمتع بوضعية التشريعات الإسلامية وهنا تبرز أهمية الجهود الفقهية حيث يتعين على الفقهاء في المملكة العربية السعودية إصدار الفتاوى وإبداء الرأي في مشروعية كافة الأنظمة أو المراسيم أو القرارات الحكومية من الناحية الإسلامية.

والواقع أن تطور البنية الأساسية في المملكة قد تم بشكل تدريجي ولم يكن يخضع لتخطيط مسبق بقدر ما كان استجابة لمتغيرات الواقع. ففي البداية كان الملك ومستشاروه الذين اكتسبوا ثقته الشخصية من داخل الأسرة الحاكمة وخارجها يسيرون دفة الأمور في البلاد التزاماً بمبدأين أساسيين هما الشورى والإجماع. ومع اتساع الدولة السعودية وضم الحجاز، سمح الملك عبد العزيز للعديد من المؤسسات السياسية في الحجاز بأن تبقى كما هي وعين ابنه فيصل في عام ١٩٢٥ نائباً له على الحجاز. ومع مرور الزمن تحولت الدوائر الوزارية التي كانت تعمل في الحجاز لتصبح دوائر وزارية للدولة بمختلف مناطقها. وتأسست وزارات مشابهة كلما احتاج الأمر إلى ذلك.

وخلال عهد الملك عبد العزيز وقبل وفاته عام ١٩٥٣ أصبح للمملكة العربية السعودية مجلس للوزراء للمرة الأولى. ولقد تطورت البنية الأساسية للنظام السياسي السعودي تطوراً جيداً قوامه ست مؤسسات رئيسية[٣].

مقام الملك، مقام ولي العهد، مجلس الوزراء، المؤسسة الدينية، النظام الفقهي والقضائي، إدارات الحكم الإقليمي والمحلي. (راجع الجدول ٢ ـ ١).

الجدول ٢ ـ ١

المؤسسة	الوظائف الخاصة
١ ـ مقام الملك	السلطة التنفيذية، حماية جماعة المسلمين، رئاسة اجتماعات مجلس الوزراء، تعيين السفراء في الخارج.
٢ ـ مقام ولي العهد	الرجل الثاني في الدولة، وهو الخليفة الشرعي للملك، يترأس اجتماعات مجلس الوزراء حين يكون الملك غائباً.
٣ ـ مجلس الوزراء	يعتبر مؤسسة التشريع ويحدد السياسات الداخلية والخارجية يلتقي أسبوعياً، يوافق على المعاهدات والاتفاقات الدولية، وتكون له سلطات تنظيمية وتنفيذية وإدارية.
٤ ـ المؤسسة الدينية	تنقسم المؤسسة الدينية إلى ثلاثة مستويات: (أ) الإمام والمؤسسات، (ب) العالم، (ج) المطاوع، ومهمتهم حماية نقاء الإيمان وتعزيز الحفاظ على الشريعة الإسلامية. ولهذه المؤسسة تأثير في: (١) النظام القضائي، (٢) التعليم الديني، (٣) تعليم البنات، (٤) معالجة القضايا الشرعية في المحاكم، إضافة إلى العديد من الجوانب الدينية الأخرى.
٥ ـ الفقه والمحاكم القضائية	العمل على تنفيذ أحكام الشريعة باعتبارها أساس القوانين في المملكة ولهذه المؤسسة نظام متطور من المحاكم القضائية ويرأسها قضاة ذوو خبرة رفيعة وتربية ممتازة وهي تشرف على تطبيق العدالة.
٦ ـ الحكم الإقليمي	يتولاه الأمراء، ويشكل رابطاً بين الأقاليم والحكومة المركزية، ويكون الحاكم الإقليمي مسؤولاً أمام وزير الداخلية، ويسعى لتقديم العون المالي للمنظمات الاجتماعية والخيرية، ويكون متمتعاً بمجلس إقليمي يخدم مصالح المواطنين.

أما المجتمع الإيراني فإنه يشبه المجتمع السعودي من حيث كونه مجتمعاً يقوم على أساس قبلي غير أنه يختلف عنه من حيث كونه مجتمعاً غير متجانس على الإطلاق(٤). فالغالبية من السكان في إيران تنتمي إلى عدد كبير من الجماعات العرقية المختلفة(٥). وتنتمي أكبر المجموعات السكانية الإيرانية إلى الجنس الهندو أوروبي (الآري) وتتكلم لهجات إيرانية متنوعة وتشكل نحو ٧٠٪ من عدد السكان. ومن الملاحظ أن الإيرانيين ينقسمون إلى مجموعات سكانية فرعية أشهرها الفرس والأكراد والغيلانيين والمازاندرانيين والبلوشيين.

وتعد إيران من الدول متعددة اللغات. فاللغة الفارسية هي اللغة الرئيسية في البلاد ويتكلم بها الفارسيون. أما الجماعات العرقية الأخرى فتتحدث لغات ترتبط إرتباطاً وثيقاً بلغات أخرى خارجية. فاللغة التركية هي لغة ثاني أكبر جماعة في البلاد والتي تشكل نسبة ٢٦٪ من عدد السكان. وتضم هذه الجماعات الأذربيجانيين (٨,٥ مليون نسمة) والكاشغاريين (٥٠٠ ألف نسمة) والتركمان (٢٥٠ ألف نسمة) بالإضافة إلى العديد من القبائل المختلفة (٧٥٠ ألف نسمة). أما بقية السكان فهم بشكل أساسي ساميون من بينهم العرب (مليون)، والأشوريون، والآراميون الجدد (٥٠ ألف نسمة). وتوجد في إيران جالية يهودية صغيرة العدد هرب معظم أفرادها إثر إندلاع الثورة بالإضافة إلى جالية أرمنية يبلغ عددها ٢٥٠ ألف نسمة وتعيش في منطقة طهران وإلى الشمال الغربي لإيران.

ولا تقتصر الإختلافات بين السكان الإيرانيين على الإختلافات العرقية واللغوية وإنما تمتد إلى الجانب الديني، ففي إيران يعيش ١٠٪ من مجموع السكان وهم أتباع المذهب السني وينتشرون عبر المناطق الحدودية مع الأكراد وعربستان وعلى طول الساحل الخليجي وبين قبائل البلوشستان عند حدود باكستان.

إن مثل هذا التنوع العرقي في المجتمع الفارسي قد جعل مهمة رضا شاه في مساعيه نحو توحيد فارس وتوطيد الإستقرار الداخلي مهمة صعبة وشاقة. فلقد واجه من المشاكل ما يفوق كثيراً ما واجهه السعوديون في عملية توحيد المملكة. فالتجانس العرقي واللغوي في المجتمع السعودي قد أسهم إلى حد كبير في تطور المملكة العربية السعودية إجتماعياً وسياسياً وإقتصادياً وثقافياً. أما التنوع العرقي واللغوي فقد كان عاملاً يهدد الإستقرار في فارس، إذ كان

على رضا بهلوي قبل أن يوطد سلطته مثلاً أن يخضع الثورات المحلية المعادية للحكومة في خراسان المتاخمة للحدود السوفييتية في تركستان[٦]، وكذلك في أذربيجان وكردستان وتركستان[٧].

وعلى الرغم من الطبيعة اللامركزية لمجتمع غير متجانس تمكن رضا بهلوي من إقامة حكم مركزي قوي. ونلاحظ أن المهمة التي سعى إليها رضا بهلوي كانت تختلف كثيراً عن مهمة الملك عبد العزيز. فالنظام السياسي الذي ورثه رضا خان كان شديد التعقيد بينما لم يكن النظام الذي ورثه الملك عبد العزيز على مثل هذه الدرجة من التعقيد. وفي عام ١٩٢٨ تمكن رضا خان من إقامة ملكية دستورية وأنشأ نظاماً تشريعياً مزدوج البنية ونظاماً قضائياً مستقلاً.

وعلى الرغم مما يبدو على هذا النظام من مظاهر الديمقراطية السطحية إلا أن رضا خان تمكن من تحقيق رقابة مطلقة على الحكومة من خلال إقامة نظام الحزب الواحد[٨]. وملأ المجلس التشريعي بأتباعه الموالين له واحتفظ لنفسه بالمواقع الحكومية الأساسية، فقد كان رئيساً للحكومة وقائداً للجيش ووزيراً للحربية[٩].

وعلى ضوء هذه الخلفية عن النظامين السياسيين في كل من إيران والمملكة العربية السعودية يمكننا أن نحدد عدداً من أوجه التشابه والإختلاف عبر مراحل تطور هذين النظامين.

النظامان الملكيان

كان النظام السياسي الذي أقامه كل من الملك عبد العزيز ورضا خان نظاماً ملكياً. ومع ذلك فقد كانت أوجه الإختلاف بينهما أبعد من أن تجعلهما نظامين متماثلين. فالنظام الملكي السعودي كان وما يزال نظاماً إجماعياً وهو ما يعني أن شرعية الحكم ترتكز على الإجماع والإتفاق العام بين المحكومين. وهو إجماع لا يمكن اعتباره مجرد شكل من أشكال المشاركة الشعبية وإنما هو إجماع يرتكز على مبدأ أساسي في الشريعة الإسلامية[١٠].

ولقد كان الملك عبد العزيز يصر على ضرورة التطابق بين النظام السياسي السعودي وبين الشريعة الإسلامية على أساس المذهب الحنبلي.

ويعني ذلك أن المملكة العربية السعودية بعيدة كل البعد عن الملكيات المطلقة كما يتصورها الغرب.

أما الملكية الفارسية كما تجلت لدى رضا بهلوي فإنها استمدت ملامحها من تقاليد أخرى مختلفة. فالتقاليد السياسية في فارس قد تأثرت بعوامل عديدة من بينها تعاليم الشيعة الإثني عشرية. وهو المذهب الشيعي الذي تتبعه الغالبية العظمى من الشعب الإيراني. حيث يؤمن هؤلاء بأن الإمام الثاني عشر قد اختفى بشكل معجز وأنه سوف يعود للظهور يوماً ما لكي يصلح من خطايا البشر. ومن الناحية النظرية فإن هذا الإمام الثاني عشر رغم كونه مختبئاً وغائباً يعتبر هو الزعيم الوحيد الذي يتولى التشريع للمؤمنين ولا يمكن لأي فرد آخر أن ينوب عنه مهما تعددت فضائله. ولقد واجهت هذه المعضلة التشريعية حكام الفرس جميعاً ولم يكن أمامهم من حل سوى تجاوز هذه المعضلة إلى إقامة حكم ديكتاتوري لا يستند إلى هذه الآراء الشيعية. ولذلك لم يكن رضا شاه استثناء في هذا المجال. وعلى الرغم من أنه أعلن أن الإسلام الشيعي هو دين الدولة الإيرانية، إلا أنه كان علمانياً ولم يستند في حكمه إلى التعاليم الإسلامية، ولم يكن ذلك هو حال الملك عبد العزيز مع الإسلام السني في الجزيرة العربية، فلقد كان حكم رضا شاه أقرب إلى الحكم المطلق مثل غيره من ديكتاتوريات القرن العشرين[١١].

الحكومة ومجلس الوزراء

خلال سنوات العشرينات والثلاثينات كانت الاختلافات عميقة في بنية وشكل الحكومة في البلدين. ففي إيران كانت هناك حكومة متطورة إلى حد بعيد حينما تمكن رضا بهلوي من الوصول إلى سدة الحكم. فقبل أن يطيح رضا بهلوي بآخر سلالة ملوك القاجار تولى عام ١٩٢٣ رئاسة الحكومة. أما في المملكة العربية السعودية فكما رأينا في الفصل السابق أخذت الحكومة السعودية شكلها تدريجياً مع مرور الزمن حتى تشكل أول مجلس للوزراء عام ١٩٥٣. ولقد بدأ الملك عبد العزيز جهوده نحو إقامة مجلس للوزراء عام ١٩٣٠ حين أنشأ وزارة للشؤون الخارجية[١٢]، ثم وزارة للمالية، ولقد ارتبط إنشاء الوزارات السعودية المختلفة بظهور الحاجة إلى التدخل الحكومي في المجالات المختلفة وإدارتها. ونظراً لأن معظم الوزارات السعودية كانت سابقة على إنشاء مجلس الوزراء فقد كانت كل وزارة تعمل بشكل مستقل إلى حد ما

عن غيرها من الوزارات خلال المرحلة الأولى من تطور الحكومة السعودية وقبل أن يظهر مجلس الوزراء كوحدة واحدة.

وثمة فارق آخر بين الحكومتين، فالحكومة السعودية كانت مسؤولة مباشرة أمام الملك بينما كانت الحكومة الإيرانية مسؤولة أمام البرلمان غير أن هذا الإختلاف لم تكن له دلالة بالنسبة لإيران، فالسيطرة الحازمة التي مارسها رضا بهلوي على البرلمان وبالتالي على الحكومة تجعل الأمر في النهاية في يد رضا بهلوي.

البرلمان

من الصعب إجراء مقارنة بين النظامين السياسيين في المملكة وإيران من ناحية الحياة البرلمانية. فالإختلافات في بنية الحكومتين كبيرة وكذلك الأمر في مجال فلسفة الحكم التي تحدد وظائف أجهزة الحكم المختلفة للبلدين.

فالشريعة الإسلامية التي هي أساس الحكم في النظام السياسي السعودي تنزع الصفة السياسية عن أية جهة يناط بها أمر التشريع على خلاف الأمر في إيران حيث كان البرلمان سلطة سياسية لها حق إصدار التشريعات. وبوجه عام فإن رضا شاه قد ورث برلماناً حينما صعد إلى كرسي الحكم بينما لم يكن لدى السعودية أي برلمان. وكانت غاية البرلمان الإيراني سن القوانين وإصدار التشريعات غير أن الواقع كان يشير إلى أن هذا البرلمان لم يكن سوى أداة لتحقيق رغبات وأمنيات رضا شاه. ولقد كان البرلمان الإيراني يضم مجلسين يبلغ عدد أعضائهما ٢٨٠ عضواً: ٢٢٠ عضواً للمجلس، ٦٠ عضواً لمجلس الشيوخ.

ورغم أن المملكة العربية السعودية لم تعرف في تاريخها مثل هذه الأشكال النيابية، إلا أنه حتى ولو كان الملك عبد العزيز قد أنشأ برلماناً لما كان من شأنه القيام بالمهمة التشريعية التي تقوم بها البرلمانات في النظم السياسية الأخرى. فالشريعة الإسلامية هي مصدر كل النظم واللوائح والقوانين. وبهذا المعنى فإن المهمة التي يمكن أن تنتظر أي برلمان في النظام السياسي السعودي هي مهمة إستشارية تستهدف تبادل الرأي والمشورة حول أفضل سبل التصدي للمشكلات والقضايا الوطنية.

وقد كان الملك عبد العزيز على وعي تام بذلك فأنشأ مجلساً للشورى ما

يزال قائماً حتى الآن وكان يتولى جنباً إلى جنب مع مجلس الوكلاء مهمة النظر في القضايا والمشكلات المختلفة[١٣]. وكان مجلس الشورى يضم ثمانية أعضاء يرأسهم نائب الملك في الحجاز وكان يتم اختيارهم من قبل أهل الحل والعقد من العلماء وكبار الأعيان في الدولة[١٤].

المؤسسات الدينية

كانت المؤسسات الدينية تمارس دورها القوي في نجد وفارس قبل أن يظهر على الساحة السياسية في البلدين كل من الملك عبد العزيز ورضا بهلوي. غير أن هناك اختلافاً واضحاً في الكيفية التي بها تم دمج المؤسسات الدينية في النظام السياسي في كلا البلدين. وينشأ هذا الاختلاف بفعل عاملين لهما أهميتهما: فقد كان آل سعود في الجزيرة العربية هم قادة الدعوة الإصلاحية التي نادى بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب واعتنقها أهل نجد ومؤسساتهم الدينية، فيما كان رضا بهلوي ينظر إلى المؤسسة الدينية في بلاده على أنها منافسه القوي على السلطة.

ومنذ ظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب في منتصف القرن الثامن عشر يظل آل سعود هم القادة الذين آزروا هذه الدعوة وقاموا بنشرها في ربوع الجزيرة العربية وعلى امتداد ما يزيد على ٢٥٠ عاماً استمرت المملكة العربية السعودية وتواصل ملوكها الذين استمدوا شرعية وجودهم من كونهم قائمين على حراسة الدين وحماية الدنيا في ظل الشريعة الإسلامية.

أما بالنسبة لرضا بهلوي فلم تكن المؤسسة الدينية بالنسبة إليه سوى خصم ينافسه السلطة والنفوذ في البلاد. فالمؤسسة الدينية الشيعية لم تعترف بوجود أية سلطة دنيوية على الإطلاق وكانت دوماً تستمد قوتها ونفوذها من الشعب الإيراني مما جعلها تمثل خطراً محدقاً بالنظام السياسي الوليد الذي أقامه رضا بهلوي. ولذلك اتخذ رضا بهلوي سياسة ظاهرها التحالف وباطنها العداء مع المؤسسة الدينية ورجالها. فقد تضمن الدستور الذي صدر في عهده عدة مبادىء تنص على ضرورة استشارة المؤسسة الدينية بشأن الأمور التشريعية والقوانين التي تصدر عن المجلس النيابي حتى تتفق هذه القوانين مع الشريعة الإسلامية[١٥].

غير أن الواقع الفعلي يشير إلى أن رضا بهلوي طرق كل سبيل ممكن

بهدف تقليص نفوذ المؤسسة الدينية بما في ذلك تصويرهم على أنهم رجعيون متحذلقون ومتخلفون.

النظام القضائي

تنبىء الإختلافات بين النظامين القضائيين في السعودية وإيران بموقف الحكام في البلدين من الإسلام والمؤسسة الدينية. فالإسلام قبل أي شيء نظام تشريعي متكامل. ومن الناحية التاريخية تطور نظام قضائي إسلامي مهمته إعمال الشريعة الإسلامية بين المسلمين. وتحتل الفتوى مكانة بالغة الأهمية في النظام القضائي الإسلامي.

لقد ورث الملك عبد العزيز نظاماً قضائياً إسلامياً غداة تقلده مهام الحكم في البلاد. وأبقى هذا النظام على حاله فترة من الوقت. فقد كان من عادة الأمراء والقضاة النظر في قضايا القوم ونزاعاتهم حيث لم يكن هناك وجود للمحاكم أو أي نظام قضائي واضح المعالم. وفي القرى والمدن الصغيرة كان يفصل المنازعات قاض يطلق عليه إسم العارف[١٦]. وكان يعتمد في إصدار أحكامه على مزيج من الفتاوى الإسلامية والأعراف السائدة. والواقع أن هذا النظام القضائي كان يفتقر في القرى والمدن على السواء إلى سلطة لها قوة إنفاذ أحكام القضاة مما أسفر عن مشكلات عديدة لم يكن من السهل إيجاد حل لها.

ولذلك كان يتعين على الملك عبد العزيز العمل على إنشاء نظام قضائي له أحكامه الملزمة للأطراف المتنازعة. وفي شهر أغسطس عام ١٩٢٧ م أنشأ نظاماً قضائياً برئاسة المفتي الذي كان أحد أفراد أسرة الشيخ محمد بن عبد الوهاب[١٧]. وقد تم تطوير هذا النظام القضائي وتحديثه على مر السنين مع استمرار العمل بالشريعة الإسلامية دون تعديل أو تبديل. ففي عهد الملك فيصل على سبيل المثال أصبح وزير العدل هو الذي يرأس النظام القضائي في المملكة بدلاً من المفتي مع بقاء مهمة النظام القضائي وأجهزته كما هي دون تغيير.

أما رضا شاه فقد كانت سياسته مغايرة تماماً لسياسة الملك عبد العزيز. فالدستور الإيراني ينص على أن الإسلام هو الدين الرسمي للبلاد وأن المذهب الجعفري (نسبة إلى جعفر الإمام السادس عند الشيعة) هو المذهب

الرسمي[١٨]، ومع ذلك فإن رضا شاه قام بصياغة نظام قضائي علماني استمد ملامحه من القانون المدني الفرنسي (قانون نابليون). وكان رضا شاه يستهدف بهذا العمل تحدي قدرات المحاكم الدينية على معالجة القضايا المدنية. كما كان يستهدف بشكل غير مباشر تقليص نفوذ رجال الدين في المجتمع الإيراني الذين كان يراهم عقبةً رئيسيةً في طريق جهوده الرامية إلى صبغ المجتمع الإيراني بصبغة غربية.

الأحزاب السياسية والإدارات الإقليمية

تمثل الأحزاب السياسية والحكم الإقليمي مجالين آخرين من مجالات التباين والاختلاف بين النظامين السياسيين في المملكة وإيران. فلقد أقام الملك عبد العزيز نظاماً سياسياً أقل مركزية من ذلك النظام الذي أقامه رضا شاه، فالإدارات المحلية والبلديات التي أنشأها الملك عبد العزيز منحت الكثير من السلطات المستقلة عن الإدارة المركزية. ولقد كان قرار الملك عبد العزيز بمنح أمراء الأقاليم سلطات كبرى نابعاً من إدراكه لتأثير جغرافية المملكة واتساع أراضيها وصعوبة الاتصال بين أقاليمها. فحتى يمكنه بسط سلطانه على هذا الاتساع الفسيح من الأرض كان الملك عبد العزيز يرى أهمية وجود نظام حكم محلي ملائم. ولقد أظهر حكام الأقاليم الذين حكموا بإسمه طاعتهم وامتثالهم لتعليماته.

أما رضا بهلوي فقد أقام نظاماً شديد المركزية مع السماح بالحد الأدنى من السلطات للإدارات المحلية. وتنبه مبكراً إلى وجود خصومه ومنافسيه ولم يكن يستطيع الثقة بأحد خارج دائرة ضيقة من الرجال الذين وثق بهم. وقد اعتقد رضا شاه أن القوة العسكرية هي وسيلته لحكم البلاد وهي وسيلته أيضاً لتسوية مشكلات الحدود مع الجيران.

وعلى صعيد الإختلاف بين طبيعة النظامين السياسيين في المملكة وإيران تبرز قضية الأحزاب السياسية. كان رضا شاه يرى في وجود حزب سياسي فائدة كبرى له وهي حشد التأييد الشعبي لزعامته في حين أنه كان يؤمن تماماً بأن المؤسسات الديمقراطية لا يمكنها أن تعمل بنجاح في المجتمع الفارسي[١٩]. وهكذا انتهى رضا شاه إلى تبني نظام الحزب الواحد بإنشائه حزب راستاخيز (البعث) الذي تمكن من إخضاعه لسيطرته الشخصية.

غير أن وجود حزب واحد في إيران لم يمنع وجود أحزاب سياسية أخرى. فتكونت أحزاب سياسية سرية كانت لها ارتباطات خارجية كما أنها اعتنقت أيديولوجيات أجنبية. ومن هذه الأحزاب على سبيل المثال حزب إيران الشيوعي (حزبي كومونوستي إيران) وقد تأسس عام ١٩١٧ م على أيدي مجموعة من الإيرانيين الذين كانوا يعملون في صناعة النفط في منطقة باكو في روسيا[٢٠]. وكذلك «حركة التحرير الوطني» التي مارست نشاطاً سياسياً سرياً. وهكذا انقسمت الساحة السياسية في إيران بين حزب رسمي واحد وبين العديد من الأحزاب السرية غير الرسمية.

أما في المملكة فلم يكن هناك أي سبب يدعو إلى تكوين أحزاب سياسية. فلم يعرف السعوديون النظام البرلماني وكانت حياتهم الإجتماعية والسياسية مثلما هي الآن خاضعةً تماماً للشريعة الإسلامية ناهيك عن أن الملك عبد العزيز شعر بأن الأساس القبلي للمجتمع يتيح لكل فرد فيه التعبير عن آرائه عبر القنوات القائمة كما أن عدد سكان المملكة أتاح شكلاً من الاتصال المباشر بين الحكام والمحكومين وما زال كل فرد في المجتمع السعودي حتى الآن حريصاً على الإبقاء على هذه الاتصالات الشخصية المباشرة مع الحكام.

إن طبيعة النظام السياسي في كلا البلدين لها تأثيراتها القوية في درجة الإستقرار السياسي. فالطبيعة التي اتسم بها النظام الذي وضع أسسه رضا شاه أورثته القلاقل والإضطرابات وأجبرته على مجابهة العديد من التحديات السياسية والدينية على السواء. وبعد أن اضطر رضا شاه على التنازل عن الحكم لابنه محمد رضا عام ١٩٤١ م فإن القلاقل لم تنته والتحديات لم تخمد. فقد واجه الشاه الجديد سلسلة متعاقبة من التحديات والمشكلات أجبرته على الحياة في المنفى بين عامي ١٩٥١ م ـ ١٩٥٣ م وأطاحت به نهائياً عام ١٩٧٩ م حينما أطاح رجال الدين بالملكية في إيران.

أما في المملكة العربية السعودية فقد أظهرت القيادة السياسية دوماً وعيها بالمتغيرات الداخلية والخارجية وكان لذلك تأثيره في طبيعة تطور النظام السياسي واتساع حجم أنشطته وتعدد أجهزته. فلقد أعيد النظر في العديد من الوزارات كما أنشئت هيئات ووكالات عديدة لمواجهة المتغيرات المعاصرة ومستجدات الأمور.

ورغم التعديلات والتغيرات، فإن النظام السياسي الأساسي في المملكة

العربية السعودية ظل على حاله دون تبديل منذ أيام حكم الملك عبد العزيز. فقد كان ولا يزال نظام حكم ملكي إسلامي تحكمه الشريعة الإسلامية ويسير وفقاً لمبدأي الشورى والإجماع. أما في إيران فعلى الرغم من كل التغييرات التي أصابت النظام السياسي من الملكية العلمانية إلى ما يسميه الإيرانيون اليوم «جمهورية إسلامية» فإنه من الواضح أن التغيير الذي طرأ على الطبيعة الدكتاتورية للنظام، التي تحرم المواطنين من حقوقهم البشرية الأساسية، لم يكن تغييراً كبيراً بين النظام السابق والنظام الحالي. فالشرطة السرية ما تزال اليوم كما كانت في سنوات العشرينات. أضف إلى هذا أن الحكام الحاليين يؤمنون بأن نظامهم السياسي هو النظام الإسلامي الحقيقي الوحيد، ويتعين عليهم بالتالي أن يصدروه إلى كل أنحاء العالم الإسلامي، وعن طريق العنف إن دعت الضرورة.

ولربما كانت المقارنة الأخيرة بين النظامين السياسيين لا تكمن في المؤسسات أو البنى بل في النوايا، وكما قال الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية يوماً[٢١]: «إن أهم شيء بالنسبة إلى نظام من الأنظمة ليس إسمه بل أفعاله. فهناك أنظمة جمهورية فاسدة وملكيات عادلة والعكس بالعكس. أما المعيار الحقيقي الوحيد للحكم على أي نظام ـ ملكياً أو جمهورياً ـ فهو درجة التماثل بين الحاكم والمحكوم، ومدى تعبيره عن الإزدهار، والتقدم والمبادرات الصحية. إن قيمة أي نظام من الأنظمة يجب أن يحكم عليها انطلاقاً من أفعال الحكام ونزاهتهم، وليس انطلاقاً من إسم ذلك النظام».



الفصل الثالث

السياسات الخارجية والعلاقات الثنائية
بين المملكة العربية السعودية
وإيران (١٩٣٢ - ١٩٨٢)



السياسات الخارجية والعلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وإيران (١٩٣٢ ـ ١٩٨٢)

يمكن تقسيم العلاقات السعودية الإيرانية خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٢ م و١٩٨٢ م إلى أربع مراحل موازية لأربعة عهود حكم خلالها الملك عبد العزيز والملك سعود والملك فيصل والملك خالد. وبالنسبة لإيران فإن هذه الفترة ذاتها تغطي عهدي رضا شاه وابنه محمد رضا بهلوي بالإضافة إلى الثلاث سنوات الأولى من العهد الجمهوري تحت زعامه آية الله الخميني. غير أننا لن نلتزم بأي من هذه التقسيمات في عرضنا لتطور العلاقات الخارجية الثنائية بين البلدين وإنما سوف يعتمد تقسيمنا على أساس ما تتميز به العلاقات بين البلدين خلال مراحل إزدهارها أو تدهورها.

فترة التقلب في العلاقات (١٩٣٢ ـ ١٩٤١)

بعد أن أنهى الملك عبد العزيز مهمته التاريخية التي أسفرت عن تأسيس المملكة العربية عام ١٩٣٢ تحول باهتمامه نحو تدعيم مكانة هذه الدولة الجديدة من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات الداخلية وتحسين علاقتها الخارجية. فلقد أدرك الملك عبد العزيز حاجة بلاده الملحة للمشاركة في القضايا العالمية وممارسة دورها باعتبارها عضواً في المجتمع الدولي. وكان من الطبيعي أن يتجه الملك عبد العزيز في البداية إلى الاهتمام بالعلاقات الثنائية بين مملكته الجديدة والدول المجاورة وكانت إيران بطبيعة الحال من بين هذه الدول[1].

ولقد تأثر مسار العلاقات السعودية الإيرانية خلال هذه الفترة إلى حد بعيد بأساليب كل من الملك عبد العزيز ورضا شاه وأهدافهما في مجال السياسة الخارجية. فالسياسة الخارجية التي مارسها الملك عبد العزيز كانت تعكس إلى حد بعيد مسيرته الشخصية التي قطعها بدءاً بالثقافة العربية التقليدية

وإنتهاءً بالمشاركة في السياسات العالمية وهو مسار ظل الملك عبد العزيز يعمل من أجله طوال حياته. ويصف لنا «يعقوب جولد بيرج» التغييرات التي قام بها الملك عبد العزيز فيقول: «كان عبد العزيز حاكماً صحراوياً رغم ما أظهر من عبقرية. فلم تكن لديه أية خبرة سياسية شخصية فيما يجري في العالم خارج حدود الجزيرة العربية ومع ذلك فقد تمكن لسبب أو لآخر من إدراك ما أصاب السياسات الخارجية من تعقد قبيل الحرب العالمية الثانية وخلال سنواتها. ولقد أظهر عبد العزيز قدرةً فائقةً في مجال المفاوضات الديبلوماسية بما تنطوي عليه من مهارة في استخدام الألفاظ والكلمات»[٢].

ولقد تعلم الملك عبد العزيز كيف يدنو من معضلات السياسة الخارجية بمرونة وواقعية. فعلى سبيل المثال نجد أنه تنبه بسرعة للمصالح البريطانية للتفوق العسكري البريطاني في منطقة الخليج، ولذلك كان قادراً على تفادي التورط في مواجهة خاسرة مع بريطانيا العظمى على الرغم من وجود نزاعات جغرافية تتعلق بمطالب سعودية تاريخية مع البحرين والدول المتصالحة[٣]. ولقد كانت واقعيته هي التي دعته إلى الاعتراف بأن الوسائل السياسية أكثر فاعلية من اللجوء إلى القوة المسلحة حين يكون الخصم قادراً على تعبئة قوة أكبر ولذلك قام بتوقيع معاهدة عدم اعتداء مع بريطانيا شملت مشيخات الخليج جميعها.

ومن المهم أن نلاحظ أن التزام الملك عبد العزيز بالشريعة الإسلامية كان هو منطلقه في سياسته الخارجية. فلقد كان يتطلع نحو التواصل مع العالم الخارجي دون أن يكون لذلك أي تأثير في طبيعة الحياة السياسية داخل المملكة.

وفي عام ١٩٣٢ كان بالإمكان تلخيص أهداف سياسته الخارجية في البحث والسعي نحو إقامة علاقات طيبة بين المملكة والدول الأخرى. وقد كان يأمل في دعم السلام العالمي ودعم علاقات طيبة مع أوروبا والولايات المتحدة في الوقت الذي راح يدعم فيه علاقات قويةً وبناءةً مع العالم الإسلامي. وتتجلى البراعة الديبلوماسية عند الملك عبد العزيز في أنه كان يقيم علاقاته مع الغرب على أساس من أدوات الديبلوماسية الغربية وقدم في الوقت نفسه دعمه ومساندته للوحدة العربية وعارض استمرار الحكم الاستعماري لا سيما في فلسطين حيث كانت أعداد اليهود النازحين إلى فلسطين تزداد

خاصةً بعد وصول النازي إلى سدة الحكم في المانيا وأصبح هؤلاء اليهود أكثر نشاطاً في مطالبهم الرامية إلى إقامة دولة صهيونية لهم في فلسطين[٤].

وعلى الجانب الآخر كان رضا شاه ـ مثل الملك عبد العزيز ـ يتعين عليه أن يوائم بين عالمين في تحركه على صعيد السياسة الخارجية. غير أن أسلوبه في ذلك كان يختلف كثيراً عن الملك عبد العزيز. فلقد تميزت سياسة رضا شاه الخارجية بشيء من الاستقلال الذي وصل في بعض الأحيان إلى حد النزعة الانعزالية العدوانية.

وقد كان رضا شاه أكثر رغبة من الملك عبد العزيز في خوض مجابهات يرجح بها كفة مصالحه مثلما فعل حينما تحدى بريطانيا بترديد مزاعم مفادها أن البحرين وجزر الخليج الأخرى هي أراض إيرانية.

وعلى صعيد العالم الإسلامي فقد شارك رضا شاه في سياسات هذا العالم غير أنها كانت أدنى من مشاركة الملك عبد العزيز. وربما يعود ذلك ضمن أسباب أخرى إلى وضع إيران في المنطقة كبلد مسلم غير عربي. ومن ناحية أخرى كان رضا شاه يبحث بطريقته الخاصة عن وسيلة تمكنه من الدخول في التحالفات الأوروبية ويتضح ذلك من علاقته بألمانيا النازية[٥].

ولقد عانى رضا شاه شيئاً من الغربة في مجال العلاقات الخارجية نتيجة سياساته. فقد نظر إليه العرب بغير مودة نظراً لإحجامه عن المشاركة في النضال الذي مارسته شعوب المنطقة من أجل الحصول على الاستقلال والتخلص من القوى الاستعمارية. أما الحلفاء الأوروبيون فلم ينسوا له جهوده الراميه إلى التعاون الوثيق مع المانيا النازية.

ورغم هذه الاختلافات فقد كانت هناك دائماً علاقات سعودية إيرانية رسمية ظلت قائمةً طوال تلك الفترة حيث كان الملك عبد العزيز يتجنب قيام نزاع بينه وبين رضا شاه، ولذلك تابع مساره المفضل في علاقاته الخارجية وهو التفاوض، وانتهت تلك المفاوضات إلى توقيع معاهدة صداقة مع إيران عام ١٩٢٩ م[٦].

لقد أسهمت تلك المعاهدة في تحسين العلاقات بين البلدين، وفي شهر مارس عام ١٩٣٠ م تم إفتتاح سفارة إيرانية في مدينة جدة. ويشير تقرير ديبلوماسي بريطاني أرسل من جدة يومها إلى أن الوفد السعودي الذي أرسل

إلى طهران للتفاوض بشأن معاهدة الصداقة كان قد اقترح قيام تحالف بين البلدين يتعين بموجبه على كل من الدولتين مساعدة الدولة الأخرى في حالة تعرضها لأي هجوم. ويضيف التقرير البريطاني أن الحكومة الإيرانية هي التي رفضت هذا الإقتراح[٧].

واكتفى البلدان بالحد الأدنى من التفاهم على مسألة عدم الاعتداء بينهما. ولئن كان ما جاء في هذا التقرير صحيحاً فيما يتعلق باقتراح معاهدة للدفاع المشترك فإنه يعكس وجهاً آخر لسياسات الملك عبد العزيز الخارجية وهو السعي نحو إيجاد توازن دقيق في المجال الخارجي.

ولقد بذل الملك عبد العزيز جهداً إضافياً لدعم العلاقات مع إيران، ففي شهر مايو ١٩٣٢ م أرسل ابنه الأمير فيصل بن عبد العزيز الذي كان نائبه في الحجاز على رأس وفد رسمي إلى طهران.. وقد كانت زيارة هذا الوفد التي استمرت ستة أيام أول زيارة على هذا المستوى الرفيع بين البلدين[٨]. وقد استقبل رضا شاه خلال هذه الزيارة الأمير فيصل بن عبد العزيز الذي سلمه رسالة شخصية من الملك وناقش معه العلاقات السياسية الثنائية، وقضايا الحجاج الإيرانيين إلى الأماكن المقدسة في مكة والمدينة. وكان الأمير فيصل أجرى مشاورات مع مسؤولي وزارة الخارجية الإيرانية، ووصفت هذه الزيارة آنذاك بأنها ناجحة ومثمرة.

وعلى الرغم من أن رضا شاه لم يرد هذه الزيارة[٩]، إلا أن العلاقات السعودية الإيرانية ظلت نشطة طوال السنوات الواقعة بين عام ١٩٣٢ م وعام ١٩٣٩ م حينما اندلعت الحرب العالمية الثانية. لقد ظلت العلاقات بين البلدين قائمة بشكل مستمر بشأن القضايا الإقليمية الثنائية بينهما. وحينما اندلعت الحرب العالمية الثانية أعلنت المملكة وإيران حيادهما في الحرب، إلا أن الحلفاء الأوروبيين بمن فيهم الاتحاد السوفييتي اعتبروا الحياد الإيراني متعارضاً مع مصالحهم واستراتيجيتهم العسكرية. وقد كان الحلفاء الأوروبيون يشكون كثيراً في حياد إيران بالنظر إلى العلاقات التي سعى رضا شاه إلى توثيقها مع ألمانيا النازية قبيل اندلاع الحرب[١٠]. وقد انتهى الأمر إلى احتلال الحلفاء لإيران عام ١٩٤١ م مما أجبر رضا شاه على التنازل عن العرش لصالح ابنه محمد رضا شاه الذي كان عمره آنذاك ثلاثةً وعشرين عاماً.

أمّا بالنسبة للملك عبد العزيز فقد كان الأمر مختلفاً. لقد حافظ على

وجود علاقات ديبلوماسية وتجارية مع المانيا حتى عام ١٩٤١ م حين أنهى حياد المملكة وأعلن تأييده للحلفاء الأوروبيين وبذلك اكتسب ثقة القوى الحليفة لا سيما بريطانيا ثم الولايات المتحدة بعد ذلك، واستطاع أن يجنب بلاده الاحتلال. أما الحلفاء فإنهم استفادوا من موقف المملكة المؤيد لهم حيث أمكنهم تأمين الحصول على إمدادات النفط بالإضافة إلى استخدام الموانىء السعودية على سواحل البحر الأحمر والخليج العربي.

توجهات جديدة، مشاكل جديدة ١٩٤١ - ١٩٥٣

كانت الحرب العالمية الثانية من الناحيتين العسكرية والسياسية اختباراً حاسماً للنظامين السياسيين في المملكة العربية السعودية وإيران، ولقد خرج النظام السعودي من هذه الحرب أكثر قوةً وموثوقيةً من الناحية السياسية وبدأ يتمتع بدرجة عالية من الاستقرار السياسي خلال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. أما النظام الملكي الإيراني فلقد واجه المزيد من الأزمات الصعبة. فالقوات الروسية التي احتلت جزءاً من الشمال الإيراني بالإضافة إلى القوات البريطانية في الجنوب ألقت ظلالاً من الشك على قدرة الشاه الجديد محمد رضا شاه بهلوي على توجيه دفة الأمور في البلاد خاصة أنه كان صغير السن قليل الخبرة آنذاك، وقد كان ذلك صعباً لملك جديد وجد نفسه يملك ولا يحكم.

وهكذا خرجت إيران من الحرب باقتصاد مدمر وقوة عسكرية منقسمة وأرض خصبة لموجات من الفوضى والاضطرابات في مجال السياسة الداخلية.

ولقد ظلت العلاقات السعودية حتى شهر ديسمبر ١٩٤٣ مستقرة غير أنها كانت تفتقر إلى الحرارة. ففي ذلك الشهر اعتقلت الشرطة السعودية أحد الحجاج الإيرانيين الذي ضبط داخل الحرم المكي الشريف وهو يلقي القاذورات على الكعبة المشرفة[١١]. وقد حوكم الرجل واعترف بذنبه وأقيم عليه الحد بإعدامه[١٢]. لقد جاءت ردود الفعل الإيرانية تجاه هذا الحادث لتلحق الضرر بمعاهدة الصداقة التي كانت قائمةً بين البلدين منذ توقيعها عام ١٩٢٩ . فاحتجت السفارة الإيرانية في المملكة إحتجاجاً شديد اللهجة وأرسلت إلى وزارة الخارجية السعودية برسالة تتضمن شجباً لعملية الإعدام باعتبارها غير قانونية ومناقضة للقانون الإنساني. وكان ذلك يوم ١٢ ديسمبر ١٩٤٢ . وقد

تضمنت هذه الرسالة تلميحاً بتهديدات صيغت على النحو التالي: «إن السفارة تحتفظ بكامل حق الدولة الإيرانية فيما يتعلق بهذا الحادث المؤسف وما يتعلق بكل ما يترتب عليه من نتائج»[١٣].

وقد جاء رد الفعل السعودي تجاه هذه الرسالة الإيرانية غاضباً. حيث تضمن رد وزراة الخارجية السعودية ما يلي: «إن البعثة الدبلوماسية الإيرانية قد فسرت الجريمة التي ارتكبها أحد الحجاج الإيرانيين والعقاب الذي أنزل به كما يحلو لها واعتبرت ذلك شيئاً مناقضاً للشريعة الدينية والإسلامية. ولو أن البعثة الإيرانية تحرت الأمر وعرفت حقيقته لما كانت قد تسرعت إلى هذا الحد في إرسال هذه المذكرة»[١٤].

وفي الثاني من فبراير عام ١٩٤٤ م أي بعد شهر من رسالة الخارجية السعودية جددت السفارة الإيرانية في المملكة العربية السعودية شجبها لما قامت به الحكومة السعودية في رسالة من ثلاث صفحات جاء في نهايتها التهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية «طالما أن الكرامة الإيرانية لم تعد مصونةً في أراضي المملكة العربية السعودية حيث لم تتلق الحكومة الإيرانية التعويضات اللازمة بشأن ذلك الحادث الذي لم يسبق له مثيل والذي لا يمكن إيجاد اسم له في العلاقات الدولية فإن الحكومة الإيرانية تجد نفسها مضطرةً إلى إعادة النظر في استمرار علاقاتها مع المملكة العربية السعودية»[١٥].

وقد أدى ذلك إلى قيام كل من البلدين باستدعاء ممثليه في البلد الآخر وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما في مارس ١٩٤٤. وظهر آنذاك نزاع محدود حول من ينبغي أن يمثل المصالح الإيرانية في المملكة العربية السعودية. فقد اقترحت إيران أن تتولى البعثة المصرية في المملكة رعاية المصالح الإيرانية في السعودية ولقي هذا الاقتراح قبولاً من الملك عبد العزيز. غير أن إيران طلبت بعد ذلك أن تقوم البعثة العراقية في المملكة برعاية المصالح الإيرانية فرفض الملك عبد العزيز هذا الطلب بسبب وجود نزاعات حدودية بين السعودية والعراق لم تكن قد سويت بعد[١٦]. وانتهى الأمر بأن عهدت إيران للمصريين برعاية مصالحها في المملكة بينما تولى لبنان رعاية المصالح السعودية في طهران.

وظلت العلاقات السعودية الإيرانية على حالها حتى الخامس عشر من شهر أكتوبر ١٩٤٦ م حين تلقى الشاه محمد رضا بهلوي رسالة شخصية من

الملك عبد العزيز يدعوه فيها إلى استئناف العلاقات السعودية الإيرانية على أن تقوم هذه العلاقات على أساس من روابط الثقة والتاريخ(١٧).

وتشير هذه الرسالة إلى رغبة الملك عبد العزيز في أن يكون سلام المنطقة والوحدة العربية مقدماً على المصالح الضيقة. فعلى الرغم من أن إيران هي التي كانت قد قطعت العلاقات مع المملكة فإن الملك هو الذي بادر إلى استئنافها. وجاء رد الشاه محمد رضا بهلوي على رسالة الملك عبد العزيز معرباً عن رغبته في إزالة سوء التفاهم الذي كان قائماً بين البلدين. وفي بداية ١٩٤٧ م استؤنفت العلاقات الديبلوماسية بين البلدين(١٨).

وفيما بين عامي ١٩٤٧ م ـ ١٩٥٠ م شهدت العلاقات السعودية الإيرانية تحسناً ملحوظاً حيث برزت المصالح المشتركة للبلدين في ميدانين مهمين، إذ عادت إيران لتقف بقوة إلى جانب المصالح الغربية خاصةً الأمريكية. أما المجال الثاني فهو أن البلدين وجها جهودهما نحو تطوير صناعات النفط فيهما. وهو ما يعني أنهما يتعاملان مع قضايا مشتركة.

وبحلول عام ١٩٥١ م شهدت إيران على الصعيد الداخلي حالة من الاضطراب السياسي الشديد اضطر معها الشاه محمد رضا بهلوي إلى الهرب من إيران وكان ذلك في مارس ١٩٥١ م. ولم يعد الشاه إلى إيران إلا في أغسطس ١٩٥٣ م بمساعدة أميركية مكنته من استعادة عرشه. وخلال هذه الفترة ظلت العلاقات السعودية الإيرانية على حالها. ففي خريف ١٩٥١ م عين مظفر علام سفيراً فوق العادة لإيران في المملكة العربية السعودية(١٩). وفي عام ١٩٥٣ م توفي الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمٰن آل سعود وبوفاته برزت حقبة جديدة في العلاقات السعودية الإيرانية.

حقبة الأخذ والعطاء (١٩٥٣ـ ١٩٦٤)

تشكل عودة الشاه محمد رضا بهلوي إلى عرشه في إيران عام ١٩٥٣ م وتولي الملك سعود بن عبد العزيز عرش المملكة العربية السعودية مرحلةً جديدةً من مراحل تطور العلاقات الدبلوماسية بين إيران والمملكة العربية السعودية. وخلال هذه المرحلة كانت هذه العلاقات تتشكل حول ثلاثة محاور رئيسية وهي السياسات الإقليمية، النفط، وسياسة الأمن الدولي(٢٠).

اقتفى الملك سعود خطوات والده الملك عبد العزيز في ضرورة الحفاظ

على علاقات طيبة مع إيران ولو في بعض الأحيان على حساب المصالح السعودية، فمثلاً كان الملك عبد العزيز والملك سعود ينظران إلى الحركة الموالية للشيوعيين التي حاولت الإطاحة بالشاه في عامي (١٩٥١ م، ١٩٥٣ م) بوصفها تهديداً للأمن في المنطقة. ومع ذلك فإن المملكة العربية السعودية امتنعت عن التدخل في شؤون إيران الداخلية وفضلت اتباع سياسة الترقب والتريث. ولم يكن هذا الموقف السعودي من تطورات الأزمة السياسية في إيران يشكل عائقاً في طريق استعادة العلاقات الطبيعية بين البلدين عند عودة رضا بهلوي من منفاه خاصة وأنه كان تواقاً لاستئناف علاقات قوية مع المملكة وقد كان رضا بهلوي يرى أن هيبته ونفوذه في بلده وفي منطقة الخليج ترتبط ولو جزئياً بوجود علاقات قوية تربطه بالمملكة العربية السعودية. ولقد بدا آنذاك أن التطورات السياسية التي كانت تشهدها منطقة الشرق الأوسط تفرض شيئاً من التنسيق بين المواقف السعودية والإيرانية تجاه هذه الأحداث والتطورات بما في ذلك الدور البريطاني في منطقة الخليج وسياسات عبد الناصر في مصر[٢١] والوضع في تركيا والوضع السياسي في دول الهلال الخصيب.

وعلى الصعيد الدولي عملت كل من المملكة وإيران على دعم علاقتها مع الدول الغربية فيما تلا الحرب العالمية الثانية وقد أصبحت كل من المملكة وإيران عضواً نشطاً في منظمة الأمم المتحدة تلتزم بميثاقها كما تلتزم بالمواثيق والمعاهدات الدولية[٢٢].

وقد أسفرت هذه التطورات البناءة في العلاقات بين البلدين عن توجيه دعوة إيرانية للملك سعود للقيام بزيارة ملكية إلى طهران خلال شهر أغطس عام ١٩٥٥ م وتعد هذه الزيارة أول زيارة من نوعها بين البلدين منذ تأسيسهما كدولتين مستقلتين. وكانت هذه الزيارة فرصةً لتبادل الرأي حول العديد من المسائل السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، وقد اتفق العاهلان على أن الشيوعية تمثل تهديداً خطيراً لدول الشرق الأوسط وأعربا عن رغبة مشتركة في دعم مواقف العرب المناهضة للشيوعية، كما أعربا عن شعورهما بحاجة الدول الإسلامية لفض منازعاتها الإقليمية فيما بينها، وتطرقت المحادثات كذلك إلى موضوع حلف بغداد[٢٣].

ولقد بدا أن حلف بغداد هو مدار خلاف بين الدولتين أثناء هذه

المحادثات. كان الملك سعود يعتقد آنذاك (أي بعد توقيع ميثاق الحلف مباشرة) بأن حلف بغداد يتضمن بنوداً سريةً تستفيد منها إسرائيل[٢٤]. ولقد عمد الملك بعد ذلك إلى توضيح موقفه هذا. ففي أبريل عام ١٩٥٦ م استقبل الملك سعود السفير الإيراني في القاهرة وأكد له أنه ليس لديه موقف خاص ضد حلف بغداد غير أن هناك معلومات وصلت إليه تشير إلى أن ميثاق حلف بغداد يتضمن بنوداً سرية ضد مصالح الدول العربية وفي صالح إسرائيل [٢٥]. غير أن قضية حلف بغداد هذه لم تمنع العاهلين من إعلان بيان مشترك يؤكد على أهمية الصداقة بين الدولتين ويدعو إلى المزيد من التعاون بينهما في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية.

وعلى الرغم من جو التفاؤل الذي أحاط بهذه الزيارة الرسمية فإن العديد من المسائل السياسية المهمة ظلت معلقةً دون حل وفي مقدمتها قضية المزاعم الإيرانية بشأن البحرين. أضف إلى ذلك أنه كانت هناك تقارير تشير إلى أن الزيارة لم تكن على ما يرام على الصعيد الشخصي وقد قيل إن الملك سعود غضب من إجراء الاستقبال غير الحماسي الذي لقيه خلال زيارته لإيران، كما أثار غضبه انضمام إيران إلى حلف بغداد. وبعد انتهاء الزيارة وعودة الملك سعود إلى بلاده أصدر أوامره للسلطات السعودية بعدم السماح لأي شخص بحراني يشتبه في أنه من أصل إيراني أو يحمل إسماً إيرانياً بدخول المملكة[٢٦] وفي إيران أدلى محمد رضا بهلوي بحديث خاص لصحفي أمريكي أعرب فيه عن استيائه لرؤية سكرتير الملك سعود الشخصي ينحني راكعاً على ركبتيه قرب الملك؛ وأضاف الشاه أنه شخصياً لا يمكنه أبداً أن يطلب من معاونيه القيام بمثل هذا السلوك[٢٧].

وعلى الرغم من هذه المشاحنات البسيطة التي أسفرت عنها زيارة الملك سعود فإن العلاقات بين البلدين ظلت على حالها دون أن يلحقها أي ضرر، فقد تبين للجميع أهمية التعاون لمواجهة قضايا ذات أهمية مشتركة بالنسبة لهما. كانت منظمة الأمم المتحدة أحد مجالات التعاون بين البلدين، ففي شهر يناير عام ١٩٥٦ م وقفت إيران إلى جانب المملكة حين طرحت مسألة النزاع حول واحة البريمي على مجلس الأمن[٢٨]، وفي الوقت نفسه كانت إيران بحاجة إلى دعم المملكة العربية السعودية بشأن شكواها من معاملة البريطانيين للإيرانيين في البحرين وأماكن أخرى من منطقة الخليج[٢٩].

وعلى الرغم من مظاهر التعاون هذه فإن الخلافات بين البلدين لم تكن بعيدةً عن الظهور على سطح العلاقات. وجاءت أزمة السويس ١٩٥٦ م لتبرهن على هذه الحقيقة إذ يرى بعض المراقبين أن مشاعر الشاه محمد رضا بهلوي تجاه العرب تأثرت إلى حد كبير بزواجه من الأميرة فوزية شقيقة فاروق ملك مصر. فلم تكن الأميرة فوزية سعيدة بذلك الزواج وكانت كثيراً ما تعبر عن تعاستها بالمقارنة بين الحياة في مدينة طهران ومدينة القاهرة[٣٠]، وربما كان استياء الشاه من كلامها هو الذي دفعه إلى موقف صامت تجاه أزمة السويس، في حين أعلن العالم العربي كله والعديد من البلدان الإسلامية رفض واستنكار غزو الأراضي المصرية في ذلك الحين[٣١]. ومهما تكن النتائج فإن أزمة السويس أسهمت في تعزيز ودعم العلاقات بين العرب وغيرهم من المسلمين.

ولقد عادت العلاقات بين البلدين لتشهد شيئاً من الإنفراج إثر الزيارة التي قام بها الشاه محمد رضا بهلوي للمملكة العربية السعودية عام ١٩٥٧ م. وكانت البداية دعوةً شفهيةً وجهها الملك سعود إلى الشاه لدى استقباله في جدة للسفير الإيراني في مصر يوم ٢٤ أبريل ١٩٥٦ م[٣٢]. وفي ٢٥ أكتوبر ١٩٥٦ م وجهت دعوة رسمية إلى الشاه لزيارة المملكة وقد قبلها رضا بهلوي ليبدأ زيارته إلى المملكة في الثاني عشر من مارس ١٩٥٧ م، وخلال تلك الزيارة التي استمرت ستة أيام رافق الشاه نحو ثلاثين من كبار المسؤولين الإيرانيين ومنهم وزير الخارجية ووزير البلاط ورئيس مجلس الشيوخ الإيراني[٣٣]. وقد وصل الشاه ومرافقوه إلى العاصمة السعودية الرياض مباشرة حيث أمضوا بها ثلاثة أيام ثم سافروا إلى جدة حيث قاموا بزيارة لمكة المكرمة والمدينة المنورة قبل أن يغادروا إلى الرياض مرة أخرى في السابع عشر من مارس أي قبل ليلة واحدة من عودتهم إلى بلادهم[٣٤].

ومرة أخرى أثيرت مسألة حلف بغداد خلال المحادثات الرسمية بين الجانبين ويومها احتج الملك سعود لأن واحدة من الدول الموقعة على ميثاق الحلف هي بريطانيا قد هاجمت بلداً عربياً هو مصر. غير أن الملك سعود لم يوجه النقد إلى ميثاق الحلف ككل بل إنه تحدث عن إمكانية تحسين العلاقات مع العراق التي كانت عضواً في الحلف.

وخلال هذه المحادثات تناقش العاهلان حول الفكرة التي طرحها محمد رضا بهلوي بشأن إقامة ميثاق دفاع مشترك بين المملكة وإيران ولم يرفض

الملك سعود هذه الفكرة وإنما وعد بدراستها، وكان من الواضح أن الشاه يهدف من وراء هذه الفكرة إلى فصل المملكة العربية السعودية عن مصر وتدعيم مكانة حلف بغداد في العالم العربي[٣٥].

وتداول الملك سعود والشاه حول العلاقات السعودية البريطانية، التي كانت قد تضررت من جراء النزاع حول واحة البريمي ومن جراء أزمة السويس، وقال الملك سعود إنه فهم المصالح البريطانية في الشرق الأوسط وألمح إلى أنه قد يدرس إمكانية استئناف العلاقات مع البريطانيين، إذا ما قدموا له اقتراحاً ملموساً يتعلق بواحة البريمي. فاقترح الشاه إجراء مفاوضات بين المملكة العربية السعودية وبريطانيا وذلك بواسطة طرف ثالث كسويسرا مثلاً[٣٦].

ولقد تضمن جدول أعمال مباحثات الملكين كذلك العديد من المسائل الأخرى بما في ذلك مصير عدد من جزر الخليج والأمن والسلام في الشرق الأوسط، والقضية الفلسطينية، والتعاون بين الأمم الإسلامية؛ وأصدر الزعيمان بياناً مشتركاً ختمت الزيارة به[٣٧]. ولقد ذكرت التقارير في ذلك الحين أن الزيارة حققت نجاحاً باهراً.

لقد شهدت العلاقات السياسية السعودية الإيرانية تحسناً ملحوظاً بعد زيارة الشاه إلى المملكة العربية السعودية، خاصةً وأن تعاوناً سياسياً وتطابقاً في وجهات النظر السياسية بدأا يظهران حول العديد من المسائل الحساسة في المنطقة، وكمثال على هذا، نذكر أنه كانت للبلدين وجهات نظر متماثلة بصدد الأزمة اللبنانية عام ١٩٥٨، وتبنى العاهلان فكرة قيام الغرب بتحرك قوي لدعم الرئيس اللبناني شمعون، الذي كان يعتبر صديقاً للغرب. أضف إلى هذا أن الملكين عملا معاً على مقاومة المحاولات السوفييتية للتسلل إلى الشرق الأوسط، ووحدا جهودهما من أجل التصدي لشعارات الرئيس جمال عبد الناصر الثورية في المنطقة. كما أن الملك سعود والشاه محمد رضا بهلوي كانا ينظران إلى عبد الناصر بوصفه مسؤولاً عن إدخال الروس الشيوعيين إلى المنطقة[٣٨]. كذلك فقد تبنى البلدان سياسةً مرنةً تجاه المشيخات في منطقة الخليج، هدفها الوقوف في وجه النفوذ المصري في المنطقة.

وإضافةً إلى هذا كله أعرب العاهلان عن قلقهما من جراء الأوضاع في العراق بعد الإطاحة بالنظام الملكي هناك عام ١٩٥٨ م، واستبداله بنظام حكم

ثوري جمهوري. ولكن على الرغم من أن الملك سعود كان لا يستسيغ الإنقلاب والإطاحة بالملك فإنه لم يُبدِ في الواقع استياءً كبيراً من جراء التغير الذي أصاب نظام الحكم في العراق، فقد كان ينظر إلى النظام الجديد الذي قام في بغداد على أنه سيكون أكثر اهتماماً بقضايا العالم العربي، وسوف يكون أقل تبعيةً لبريطانيا وأقل تعاوناً مع حلف بغداد[٣٩].

في شهر تموز (يوليو) عام ١٩٦٠ م، تعرضت العلاقات السعودية الإيرانية لاختبار حاسم حيث أدلى محمد رضا بهلوي بتصريح قال فيه: إن إيران إنما كانت قد اعترفت بإسرائيل إعتراف الأمر الواقع «في عام ١٩٥٠ م»[٤٠]. يومها نقلت وكالات الأنباء ووسائل الإعلام ومن بينها وكالة «اليونايتدبرس» التصريح مكتفية بأن إيران قد اعترفت بإسرائيل دون أن توضح أن الشاه إنما كان يتحدث عن عام ١٩٥٠ م دون أن تورد ملاحظات أخرى أدلى بها الشاه وفيها يؤكد لمستمعيه بأنه لا يقصد الإعلان عن أي تغيير في مجرى العلاقات الإيرانية ـ الإسرائيلية[٤١]. والحقيقة أن الشاه محمد رضا بهلوي كان ينوي في نيسان (أبريل) ١٩٦٠ م، تبادل السفراء مع إسرائيل رداً على ما اعتبره مساندةً مصريةً استفزازيةً للعراق في نزاعه الحدودي مع إيران[٤٢]. غير أنه أعاد النظر في موقفه ذاك بعد الزيارة الرسمية التي قام بها الملك حسين إلى طهران. وعلى أي حال، فإن تصريح الشاه أثار يومها غضب الرئيس جمال عبد الناصر في مصر، كما أثار غضب بقية أعضاء جامعة الدول العربية الذين طالبوا بقطع العلاقات بين العالم العربي وإيران. بيد أن الملك سعود كان من بين الزعماء العرب الذين يخوضون في أي تحرك يقصد من ورائه قطع العلاقات مع إيران[٤٣]. بيد أن ذلك السجال أظهر إلى العلن مسألة أخرى هي تزويد إيران لإسرائيل بالنفط. ولقد تم بحث هاتين المسألتين خلال اجتماع لوزراء دول الجامعة العربية عقد في بيروت في الثاني والعشرين من آب (أغسطس) ١٩٦٠ م. وخلال ذلك الاجتماع أخبر وزيرا خارجية الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) بقية الوزراء العرب بأن الجمهورية العربية المتحدة تتوقع منهم أن يقطعوا علاقاتهم الدبلوماسية مع إيران، وأن الجمهورية العربية المتحدة لن تغير سياستها إزاء إيران بصرف النظر عما ستقرره بقية الدول العربية[٤٤]. وعلى الفور أمرت طهران سفراءها في مختلف الدول العربية، بما في ذلك المملكة العربية السعودية، بأن ليس ثمة أي عنصر جديد طرأ على مسألة الاعتراف «كأمر واقع». كما أن الشاه تبادل الرسائل مع الملك

حسين ملك الأردن، كجزء من جهوده لتوضيح غموض ذلك الموضوع[٤٥].

لم يحدث أي تغيير في علاقات إيران مع إسرائيل، وهي علاقات كانت منذ البداية علاقات اعتراف «أمر واقع». ومثل هذا الاعتراف، سواءٌ أكان شرعياً أو رسمياً فلم يكن أبداً محل نقاش. ومع ذلك يتعين علينا أن نشير إلى أن الحكومة الإيرانية قد أبدت على الدوام حسن نواياها تجاه الدول العربية التي تربطها بها رابطة الدين.

كذلك أوضحت إيران موقفها مباشرةً لجامعة الدول العربية عبر وعدها بعدم الإعتراف بإسرائيل اعترافاً حقوقياً، وبعدم تبادل البعثات معها. والحال أن تلك الجهود الإيرانية قد جعلت من الممكن لوزير الخارجية اللبناني الذي كان يرأس اجتماع وزراء خارجية الجامعة العربية أن يطرح صيغة تسوية قبلتها الوفود، إذ أنه شكر الجمهورية العربية المتحدة على موقفها المدافع عن القضية العربية، كما شكر إيران على توضيحها لموقفها.

بالنسبة إلى المملكة العربية السعودية، كانت المسألة دقيقة، بسبب رغبة المملكة في الإبقاء على علاقات جيدة مع إيران دون الإساءة لوضعها في العالم العربي، حيث أن قراراً إيرانياً يجعل الاعتراف بإسرائيل اعترافاً حقوقياً، وبتبادل السفراء معها كان من شأنه أن يجبر المملكة على الاختيار بين طرف وآخر.

وما إن انتهت تلك القضية حتى استعادت المملكة العربية السعودية روابطها الإعتيادية مع إيران. وفي عام ١٩٦٢ م عينت إيران ثامن سفير لها في المملكة وهو افراسيال نافاي[٤٦]. ولقد أتى تبادل السفراء ليؤكد على أن إيران بدأت تنظر إلى المملكة العربية السعودية باعتبارها واحة استقرار في المنطقة. ففي الحادي عشر من نيسان (ابريل) ١٩٦٢ م، حين سئل رئيس الوزراء الإيراني علي أميني عن علاقات بلاده بالعالم العربي أجاب:

«إن البلدان القريبة تبدو وكأنها تقترب أكثر وأكثر نحو حالة من عدم الاستقرار نستثني من ذلك المملكة العربية السعودية التي سمعت أنها تعيش وضعاً حسناً. إن عبد الناصر هو الذي يثير الفوضى بعد أن دمر بلده. لقد سمعت أن الأوضاع في مصر شديدة السوء. وأن على إيران أن تنقذ نفسها من الإصابة بعدوى الفوضى السائدة في بقية أنحاء الشرق الأوسط»[٤٧].

ولقد جاءت أحداث اليمن الشمالي لتحقق المزيد من دعم العلاقات السعودية الإيرانية. ففي أيلول (سبتمبر) ١٩٦٢، قام انقلاب عسكري في اليمن الشمالي أطاح بالحكم الإمامي وأقام مكانه نظاماً جمهورياً معادياً للمملكة العربية السعودية. وحينما اكتشفت السعودية وإيران أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر كان يقف وراء الانقلاب فإنهما امتنعتا عن الاعتراف بالنظام الجديد. وبعد ذلك حين تدخل الرئيس عبد الناصر عسكرياً في اليمن الشمالي زادت كل من المملكة العربية السعودية وإيران من عونها العسكري لإمام اليمن السابق، الذي كان يقاتل في سبيل استرجاع عرشه[٤٨].

إن دليلاً إضافياً على أن نزعة المغامرة التي أبداها عبد الناصر قد أسهمت في تعزيز العلاقات السعودية ـ الإيرانية، نجده من خلال الحديث الذي أجراه رئيس تحرير «Foreign Reports Bulletin» يوم ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٢ م، مع الشاه محمد رضا بهلوي وفيه عبّر الشاه عن قلقه بشأن التدخل المصري في اليمن قائلاً بأن هذا التدخل إنما يستهدف المملكة العربية السعودية، كما يسعى إلى السيطرة على نفط شبه الجزيرة العربية[٤٩].

وجاء وصول الملك فيصل إلى العرش السعودي في عام ١٩٦٤ م، يمهِّد لحقبة جديدة من العلاقات السياسية بين السعودية وإيران خاصة وأن الملك فيصل سرعان ما برز، حتى ومن قبل أن يصبح ملكاً، بوصفه الزعيم القادر على التصدي لطموحات الرئيس عبد الناصر.

عهد التنافس والصداقة (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥)

مع وصول الملك فيصل بن عبد العزيز إلى عرش المملكة العربية السعودية يوم ٢٩ أكتوبر من عام ١٩٦٤ م، بدأت العلاقات السياسية بين السعودية وإيران تتخذ وجهة جديدة، فقد كان الملك فيصل معروفاً بشكل جيد للشاه وللعديد من مسؤولي الحكومة الإيرانية، الذين كانوا يعرفون جيداً كفاءته كرجل دولة بارع.

ففي مارس ١٩٦٤ م كان الشاه قد بعث بوزير خارجيته إلى المملكة العربية السعودية للتباحث مع الأمير فيصل، وحين عودته إلى طهران أشار وزير الخارجية الإيراني إلى الأثر الكبير الذي تركه الأمير فيصل لديه[٥٠].

ومع ذلك لم يخل الأمر من شقاق. فمن ناحية، استشعر الزعماء في الرياض وطهران الحاجة إلى إقامة روابط أكثر قوةً بينهم من أجل مواءمة سياستهم داخل إطار منظمة الأقطار المنتجة للنفط (أوبيك) قصد التصدي لتحرك الرئيس عبد الناصر في اتجاه منطقة الخليج، وللحفاظ على الأمن والسلام في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام. ومن ناحية أخرى، لم يكن التعاون الشامل بينهما ممكناً بسبب اختلاف نظرة كل من العاهلين إلى شؤون العالم. فشاه إيران يقدر الأمور تبعاً لنظرات جيو ـ سياسية تنطوي على إقامة علاقات مع إسرائيل، أما الملك فيصل فكان ينظر إلى الأمور من وجهة نظر إسلامية[٥١]، تجعل من علاقة إيران بإسرائيل عقبة كأداء. كما أنه كان يرغب في تفادي حدوث أي تراجع أو تدهور في علاقات المملكة العربية السعودية مع البلدان العربية.

ولحسن الحظ كان كل من العاهلين يفهم موقف العاهل الآخر. فشاه إيران ووزير خارجيته كانا يدركان أن الملك فيصل لا يمكنه أن يقترب أكثر من إيران دون أن يسيء إلى موقعه في العالم العربي. ولقد قاد هذا التفاهم المشترك المملكة العربية السعودية وإيران إلى تسيير علاقاتهما الثنائية بكل حذر وهدوء. ولفترة من الزمن بدا كل من البلدين متنبهاً إلى المسائل الجانبية التي من شأنها أن تحرج البلد الآخر.

وفي عام ١٩٦٥ م جاءت نظرة الشاه إلى أهمية إيران المستقبلية في العالم لتضع حاجزاً جديداً في وجه العلاقات السعودية الإيرانية. فالشاه كان يتوقع، عن خطأ، بأن إيران سوف تتطور لتصبح أكثر دول المنطقة استقراراً وأهميةً، بحيث تكتسب هيمنةً في الجانب الغربي من أسيا، توازن هيمنة اليابان على الجانب الشرقي من هذه القارة[٥٢]. إضافةً إلى هذا كان لدى الشاه إيمان مطلق بأن القوى الكبرى تحافظ عليه بشكل دائم، وهو إيمان عزز من قوته لديه، (فشل المحاولة التي جرت لاغتياله في شهر نيسان (ابريل) من عام ١٩٦٥ م)[٥٣]. وكان العديد من القادة العرب ينظرون باستياء إلى تنامي إيمان الشاه بأهميته الذاتية.

لكن الشاه على الرغم من موقفه الاستعلائي، كان يعتبر الملك فيصل القائد العربي الوحيد القادر على التصدي لعبد الناصر. ومن هنا واصل معه. وكان مستعداً للاستجابة لأي دعم تطلبه المملكة العربية السعودية، بما في

ذلك المشاركة الفعّالة للقوات المسلحة الإيرانية[٥٤]، في مقاتلة عبد الناصر في اليمن أو في غيرها. وكان الملك فيصل يشعر بالامتنان طبعاً لتأكيدات الدعم الآتية من الشاه لكنه قال بكل وضوح: إن على الشاه أن يتفادى الظهور بمظهر من يتدخل في أي بلد عربي. كما أنه طالب البرلمان الإيراني بأن يعلن عن تخليه عن مزاعمه في البحرين، وإلغائه للمقاعد الخالية المكرسة داخل البرلمان لممثلين يمثلون إقليم البحرين الضائع بهدف بعث الطمأنينة في العالم العربي[٥٥].

إلى جانب المسائل المتعلقة بمنطقة الخليج العربي/الفارسي، وقضايا الشرق الأوسط كان البلدان (السعودية وإيران) يعبران عن دعمهما المشترك لباكستان خلال وبعد الحرب التي جابهت فيها الهند عام ١٩٧٥ م، بسبب منطقة كشمير. وكان البلدان يشعران بأن القوى الغربية غدرت بباكستان كما كانا يشعران بأنه لئن كان من المهم دعم باكستان بوصفها عضواً فعالاً في حلف «السنتو» Cento، فإنه من الأكثر أهمية كذلك دعمها بوصفها دولة إسلامية.

ولقد قرب بين البلدين أيضاً الجهد الذي كان يبذله الملك فيصل لزيارة البلدان الإسلامية ليس فقط بوصفه ملكاً عربياً، بل كذلك بوصفه حامي الأماكن المقدسة في مكة والمدينة. والملك فيصل كان ينظر إلى زياراته كأسلوب لتذكير الأقطار الإسلامية بأن هويتها الأولى هوية الإسلام. ولقد عمد الملك في عام ١٩٦٤ م، إلى الشروع في سياسة التضامن الإسلامي التي وضع أسسها. واختتم جولته الناجحة في العالم الإسلامي خلال الأعوام ١٩٦٥ م - ١٩٦٧ م، وكان من الطبيعي أن تكون إيران واحدةً من أولى مراحل تلك الجولة.

وتلت زيارة الملك فيصل لإيران في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥ م، زيارة للمملكة قام بها وزير الخارجية الإيرانية عباس ارام خلال شهر نيسان (أبريل) ١٩٦٤ م[٥٦]. وكان واضحاً أن الشاه ووزراءه تواقون للتعاون مع الملك فيصل لتجسيد رؤيته الساعية لتجميع العالم الإسلامي، إضافةً إلى هذا، نراهم يؤكدون موافقتهم على العديد من الاهتمامات السياسية المتعلقة بمنطقة الخليج، مثل الموقف في اليمن الشمالي، وتحركات الرئيس عبد الناصر في الشرق الأوسط، والمسألة النفطية، والمطامع السوفييتية في

المنطقة. وكان العاهلان قد توصلا إلى اتفاق حول الجرف القاري، كذلك إلى وضع ميثاق ترسيم لم يتم توقيعه(٥٧). ولقد اتفقا في النهاية على إقامة «جمعية صداقة إيرانية عربية» يترأسها رئيس الحكومة هويدا، ويكون لها فرعان أساسيان أحدهما في طهران والآخر في الرياض(٥٨).

ولدى عودته إلى المملكة العربية السعودية، عبر الملك فيصل عن رضائه تجاه تفهم الشاه للوضع في شبه الجزيرة العربية وفي الشرق الأوسط وفي العالم الإسلامي وكان مما سره أنه بات قادراً على تعزيز علاقاته مع الإيرانيين دون أن يسيء ذلك إلى العرب.

وبعد زيارته الناجحة تلك إلى إيران، قام الملك فيصل بزيارات مماثلة إلى كل من الأردن والباكستان. ولقد رحبت إيران بتلك الزيارات واصفةً إياها بأنها «خطوة تمهد الطريق نحو وحدة الأقطار الإسلامية»(٥٩). ومع ذلك فإن الشاه محمد رضا بهلوي عبر عن قلقه إزاء هذه الأنشطة التي قد تعطي الإسلام صورةً تتسم بالرجعية. وفي حديث خاص قال الشاه إنه يخشى تولد انطباع خاطىء بأن الإسلام يقف ضد التقدم الحقيقي، وأن التجمع الإسلامي لن يكون أكثر من ناد «للملوك»، وعبر الشاه عن أمله في «أن يقوم الملك فيصل بالتشديد على إيجاد إسلام حديث، وبالتأكيد على أنه بإمكان الإسلام أن يستخدم للوصول إلى تقدم حقيقي»(٦٠).

وبعد زيارة الملك، بدت إيران أكثر رغبة في مساندة المملكة العربية السعودية علناً. ففي شهر (يونيو) ١٩٦٦ م، انتقدت الصحف الإيرانية عمدة مدينة نيويورك بسبب الصفاقة التي أبداها إزاء الملك فيصل خلال الزيارة التي قام بها الملك إلى الولايات المتحدة(٦١). ولقد شجع هذا الموقف الإيراني وزير الخارجية السعودي في ذلك الحين على القيام بزيارة رسمية إلى طهران. ففي الحادي والعشرين من حزيران (يونيو) ١٩٦٦ م، قام السيد عمر السقاف بزيارة لطهران استغرقت خمسة أيام وقال خلال استقباله الرسمي في المطار بأن الصداقة الإيرانية السعودية تعتبر مثالاً كاملاً على الأخوة الإسلامية وعلاقات حسن الجوار(٦٢).

لقد جاءت زيارة وزير الخارجية السعودية في ذلك الحين إلى طهران في لحظة شديدة الأهمية، لأنها تزامنت مع تدهور العلاقات السياسية بين طهران وبغداد. حيث أن الشاه محمد رضا بهلوي كان قد أورد مقارنة لا معنى لها

حين قال إن نزاعه الحدودي يشبه نزاع المملكة العربية السعودية مع اليمن، فقد كان يرى أن العراق بالنسبة إليه يشبه ما تمثله اليمن بالنسبة إلى السعودية.

كان من أهداف زيارة وزير الخارجية السعودي إلى طهران تهدئة التوتر القائم حول مشكلة الحدود العراقية ـ الإيرانية. وقبل ذلك خلال شهر كانون الثاني (يناير) من العام نفسه، كان الملك فيصل قد فكر باستضافة لقاء ثلاثي يضم قادة إيران والعراق والكويت، تتم خلاله تسوية النزاعات الحدودية بين هذه البلدان، ويخفف من حدة التوتر العربي الإيراني[٦٣]. بيد أن ذلك اللقاء لم يتم، وراحت الدبلوماسية تتحرك خلف الكواليس لرأب الصدع بدلاً من اللقاء.

على الرغم من التعاون الذي قام بينهما، نجد أن الملك والشاه محمد رضا بهلوي، لم يصلا أبداً إلى اتفاق بشأن بعض المشكلات. فإيران في عهد الشاه لم تنضم أبداً إلى حركة عدم الانحياز، فيما نجد أن المملكة العربية السعودية كانت ولا زالت عضواً كامل العضوية في هذه الحركة[٦٤].

كذلك اختلف الملكان بصدد اللجوء إلى القوة في عمليات النزاعات الإقليمية حيث كان الشاه أقل تردداً في مجال استخدام القوة كما بدا واضحاً من خلال رد فعله تجاه إعلان البريطانيين خطة انسحابهم من منطقة الخليج مع انتهاء سنوات الستينات. يومها بدا الشاه محمد رضا بهلوي يعد قواته المسلحة لكي تتولى مهمة قوة الحراسة في الخليج. إضافةً إلى أنه قد أمر جهاز أمنه السري «السافاك» بالقيام بعمليات عديدة في مشيخات منطقة الخليج العربي.

لقد نجح الملك فيصل بالفعل في التخفيف من حدة تصرفات الشاه العدوانية تجاه العراق. كما أنه تمكن من ضمان تأييد الشاه لإمام اليمن السابق، الذي كان يقاتل من أجل استعادة عرشه بعد الانقلاب العسكري المدعوم من مصر والذي حدث عام ١٩٦٢ م. وكذلك نجح الملك في ضمان تأييد الشاه لدعوة التضامن الإسلامي والقضية الفلسطينية.

والواقع أن الاختلافات في معالجة القضايا لم تؤثر سلباً على الأهداف المشتركة للبلدين، خاصة وأن الانسحاب البريطاني من جنوب الجزيرة العربية، من عدن قد أثار قلقاً مشتركاً لدى إيران والسعودية، بشأن إمكانية استيلاء السوفييت وعبد الناصر على ذلك الجزء الحيوي من شبه الجزيرة العربية. ولقد عبر البلدان كذلك عن قلقهما إزاء القلاقل التي حدثت في الأردن أواسط عام

١٩٦٦ م، مع إعلان الشاه في مجالسه الخاصة عن قلقه إزاء تأثير ذلك كله على الأوضاع في المملكة العربية السعودية(٦٥).

إن السياسة التي اتبعتها المملكة العربية السعودية في مجال تشجيع إيران، أثمرت بشكل واضح بعد حرب يونيو بين العرب والإسرائيليين في عام ١٩٦٧ م، حين ندد الشاه علناً باحتلال إسرائيل للأراضي العربية، مطالباً إياها بالإنسحاب الفوري من الأراضي العربية المحتلة(٦٦). ولقد اعتبر هذا الموقف السياسي يومها نقطة تحول أساسية في سياسة إيران الخارجية إزاء العالم العربي، وخاصة في إطار علاقة إيران بإسرائيل.

وكافأ الملك فيصل إيران على موقفها بزيارة قام بها إلى طهران خلال شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧ م. والحال أن دلالة تلك الزيارة تكمن في أن إيران كانت قد استعادت اعتبارها في نظر العرب بشكل يمكن الملك من القيام بزيارة لإيران يعبر خلالها عن الرغبة في التقدم بالمصالح المشتركة خطوات إلى الأمام. وقبل ذلك بعامين، كانت العلاقات الثنائية بين البلدين قد دعمت وحدة الأقطار الإسلامية. وفي هذه المرة ركز الملك فيصل في خطبته أمام البرلمان الإيراني، على أن الإسلام هو عنصر التقارب بين الأمتين، لكنه وجه حديثه بشكل خاص إلى الشاه، الذي كان حاضراً في قاعة البرلمان قائلاً: «لقد حان الوقت اليوم للوصول إلى تعاون وترابط أفضل بين بلدينا». ولقد كان واضحاً أن الزيارات التي استمرت أياماً قليلةً فقط، قد حققت غايتها. ووافق الشاه على أن يلتقي وزيرا خارجية البلدين كلما دعت الحاجة إلى ذلك من أجل تبادل وجهات النظر. وكذلك دعا الملك فيصل الشاه محمد رضا بهلوي لزيارة السعودية في عام ١٩٦٨ م.

وعلى الرغم من المسار البناء الذي اتخذته العلاقات السياسية بين المملكة العربية السعودية وإيران منذ وصول الملك فيصل إلى السلطة في العام ١٩٦٤ م، يمكن للمرء أن يستشعر شيئاً من التوتر في العلاقة بين البلدين. ومن المؤكد أن رغبة الملكين في الوصول إلى تعاون متبادل كانت قائمةً، لكن الكبرياء الوطني والمصالح القومية لكل منهما كانت أكثر أهمية من رغبتهما الشخصية في الوصول إلى تعاون شامل.

وتلك المصالح القومية المختلفة كانت هي التي أدت إلى قيام نزاع حاد بين البلدين في عام ١٩٦٨ م. ففي شهر كانون الثاني (يناير) من ذلك العام

قررت المملكة العربية السعودية ضم جهودها إلى جهود كل من الكويت والبحرين من أجل مواجهة التطورات المتوقعة بعد انسحاب البريطانيين من منطقة الخليج عام ١٩٧١. ولقد فسرت إيران ذلك العمل بأنه موقف عدائي تجاه مصالحها في المنطقة. وراحت توجه الاتهامات إلى كل من المملكة العربية السعودية والكويت بأنهما تمارسان نشاطاً في الخليج بالتعاون مع البريطانيين. ولقد تسببت تلك الاتهامات، التي اعتبرتها المملكة العربية السعودية غير مبررة، في حدوث تراجع في العلاقات السياسية مع السعودية والكويت[٦٧]. ولقد أبقى الشاه الأمور على سخونتها بإصداره تعليمات لسفيره في السعودية لتقديم شكوى فحواها أن الصحافة السعودية تستخدم مصطلح «الخليج العربي» خلال تغطيتها اليومية لأخبار المنطقة[٦٨].

أما الجهود التي بذلها الشاه من أجل الحصول على اعتراف غربي بنفوذ إيران في المنطقة فقد زادت من تفاقم الوضع، فالشاه كان يريد من الولايات المتحدة أن تعلن بأن إيران هي القوة الإقليمية الوحيدة القادرة على الدفاع عن مشيخات الخليج العربي، وعلى ملء الفراغ الذي سيتركه الانسحاب البريطاني عام ١٩٧١ م. وبالفعل نال الشاه إقراراً علنياً له بهذه الوضعية من خلال الإعلان عن نظرية الرئيس نيكسون عام ١٩٦٩ م، وهي النظرية التي دعت إلى تقليص حجم الوجود العسكري الأمريكي في الخارج ومساعدة الدول الأصغر على الدفاع عن نفسها من خلال دعم سياسي وعسكري. وكانت نظرية نيكسون هي التي مكنت الشاه من بناء قدرات إيران العسكرية، والتصرف كمدافع شرعي عن منطقة الخليج[٦٩].

المشكلة الثانية التي ظهرت عام ١٩٦٨ كانت ذات علاقة بالزيارة التي يعتزم الشاه القيام بها إلى المملكة العربية السعودية. وكان من المقرر أن تتم تلك الزيارة، (التي كان قد جرى الاتفاق بشأنها خلال زيارة الملك فيصل لطهران في عام ١٩٦٧ م) خلال الفترة بين ٣ و٨ شباط (فبراير)[٧٠]. فجأة، وقبل يومين فقط من الموعد المحدد للزيارة وفيما كانت المملكة العربية السعودية تقوم بالاستعدادات الأخيرة لاستقبال الشاه، ألغى هذا الأخير زيارته معلناً أنه إنما يفعل هذا من أجل التعبير عن استياء إيران من النشاطات التي تقوم بها السعودية في الخليج، وبما في ذلك الاستقبال الحماسي الذي لقيه

أمير البحرين في شهر كانون الثاني (يناير)[٧١]. والحال أن تصرف الشاه غير المتوقع أدى إلى إشاعة جو من عدم الثقة كان في طريقه للزوال بين إيران والأقطار العربية[٧٢].

ولكن سرعان ما تم رأب هذا الصدع، إذ أدرك الشاه أنه قد بالغ في رد فعله، وأن الملك فيصل على استعداد لتفسير تصرف الشاه على أنه نوع من «عدوانية الشباب»[٧٣]. وهكذا بعث الشاه برسول شخصي إلى الملك خلال شهر أيار (مايو) يطلب منه أن يعقد لقاء بين الملكين في مطار جدة خلال توقف الشاه في ذلك المطار في طريقه إلى الحبشة. وقبل الملك فيصل اللقاء مع الشاه لمدة أربعين دقيقة. ولكن حين التقى العاهلان يوم الثالث من حزيران (يونيو) دام اللقاء خمس ساعات[٧٤]. وعند نهاية مباحثاتهما اتفق العاهلان على قيام الشاه بزيارة رسمية للمملكة خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) التالي.

وتمت زيارة نوفمبر في موعدها المحدد، واستمرت من التاسع من ذلك الشهر حتى الرابع عشر منه. واحتوى جدول أعمال المباحثات بين الملكين على القضايا المعهودة وقد تم التركيز بشكل خاص على العديد من القضايا الدولية مثل المسألة الفلسطينية. ولقد عبر الملك والشاه يومها عن كامل دعمها للشعب الفلسطيني، ولحقوق هذا الشعب ومطالبه[٧٥].

ولقد كان مناخ اللقاء يتسم بصداقة وود أكثر مما كان متوقعاً. وخلال العشاء الرسمي في قصر المعذر، تبادل القائدان الخطب الودية، كما أن الشاه نادى الملك فيصل بـ «أمير المؤمنين»[٧٦].

ولقد رضي الملكان عن الزيارة، وظل هذا الرضا قائماً طوال عام ١٩٦٩ م، حيث بدأ وزيرا خارجية البلدين يلتقيان بصورة دورية، وراح العديد من المسؤولين السعوديين، ومنهم أمراء من العائلة المالكة، يقومون بزيارة إيران كما زار المملكة العربية السعودية عدد من المسؤولين الإيرانيين، ومن بينهم الدكتور مانو شهر إقبال الذي كان رئيساً لمجلس إدارة شركة النفط الإيرانية الوطنية، ووزير الإعلام الإيراني[٧٧].

غير أن التطور الأكثر دلالةً الذي طرأ على العلاقة بين البلدين خلال عام ١٩٦٩ م كان اللقاء الذي تم بين الملك فيصل والشاه محمد رضا بهلوي في الرباط عاصمة المغرب، أثناء انعقاد القمة الإسلامية الأولى، والاحتفال

بتأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي. يومها دخل الشاه والملك يداً بيد ولقيا استقبالاً حاراً من قبل الحضور ومن بينهم ملوك ورؤساء ينتمون إلى شتى أقطار العالم الإسلامي(٧٨).

والحال أن تلك المبادرات الإيجابية، والقدرة على تجاوز كافة العقبات هيأت المناخ لاستمرار علاقات سياسية بناءة بين السعودية وإيران طوال سنوات السبعينات.

عقد التفاهم المتبادل

شهدت العلاقات السياسية السعودية - الإيرانية خلال النصف الأول من السبعينات نمواً ملحوظاً، فقد تعلم البلدان شيئاً فشيئاً كيف يتعاونان في شتى المجالات دون أن يتركا لخلافاتهما أو تنافسهما المجال للإساءة بينهما. ومع هذا كانت ثمة أربع مواطن للتنازع تبدو بكل وضوح.

١ - جزر الخليج

لقد كان البلدان معاً يتوقان لرؤية منطقة الخليج آمنةً ومستقرةً، ولا سيما بعد الإنسحاب البريطاني من المنطقة عام ١٩٧١ م. ولكن فيما كانت إيران تنظر إلى الانسحاب البريطاني على أساس أنه يشكل معضلة فقد يتطلب الأمر من إيران التصدي لأية محاولات انقلابية يقوم بها متطرفون من مصر والعراق(٧٩).

كانت المملكة العربية السعودية، في المقابل، قلقة من جراء التطلعات الإيرانية للسيطرة على الخليج عسكرياً، كما كانت ترغب في أن تعمل إيران والسعودية معاً من أجل انتقال هادىء للسلطة من القوات البريطانية إلى الحكام التقليديين في المشيخات؛ ومن هنا عارضت المملكة العربية السعودية الجهود التي بذلتها إيران للاستيلاء على جزر أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى. وفي محاولة لحل هذا الخلاف التقى وزير الخارجية الإيراني زاهدي مع الملك فيصل في جنيف يوم ١٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٠ م، لكنهما لم يتوصلا إلى أي اتفاق نهائي في ذلك الصدد(٨٠).

وكان من الطبيعي للنزاع الطويل حول البحرين أن يصبح جزءاً من المسائل المتنازع عليها. فالسعودية كانت تواقة لرؤية البحرين دولةً مستقلةً وذات سيادة كاملة، فيما كانت إيران تطالب بملكية الجزيرة. ولكن ابتداءً من

شهر نيسان (ابريل) ١٩٦٨ م، راح الشاه محمد رضا بهلوي، والمسؤولون الإيرانيون يشيرون إلى أن اهتمامهم بالبحرين ليس شديداً، وأنه من الممكن الوصول إلى تسوية. بل لقد وصل أحد المسؤولين الإيرانيين إلى حد التصريح بأن تخلي إيران عن مطالبتها بالبحرين قد يعني التخلي عن شيء مقابل لا شيء. نحن لا نريد البحرين، لكن مطالبتنا بها موضوع مساومة، في مجال رسم مستقبل منطقة الخليج[٨١].

لقد نظرت السعودية إلى هذا النوع من التفكير الإيراني وإلى تلك التصريحات على أنها علامة صحية، فبدأت ترسم سياستها في الخليج وفقاً لذلك. ولقد كان من الواضح عند نهاية عام ١٩٧٠ م، أن الشاه راغب في التراجع عن مطالبته بالبحرين، في مقابل الحصول على تعويض، هذا التعويض هو الحصول على ثلاث جزر هي أبو موسى، وطنب الكبرى وطنب الصغرى. وقد ذكر الشاه في مناسبتين أنه ينوي احتلال هذه الجزر بالقوة حال أن ينسحب الإنجليز من الخليج مع نهاية عام ١٩٧١ م[٨٢].

وقد أثارت تصريحات الشاه اهتمام الملك فيصل، الذي لم يكن يعتقد بأن الشاه حقاً يعتبر تلك الجزر شديدة الحيوية بالنسبة إلى أمن إيران أو أمن الخليج. كان الملك ينظر إلى تحرك الشاه على أنه من قبيل الكسب الاقتصادي. ولحل هذه المعضلة، رأى الملك ضرورة عقد مؤتمر حول أمن الخليج تشارك فيه الأطراف المعنية وذات المصلحة. ورأى أنه سيكون من الأهمية بمكان أن تكون إيران من يقترح عقد المؤتمر وهكذا بعث الملك فيصل يوم الأول من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧١ م، برسالة إلى الشاه يشرح فيها فكرته، وجاء من الشاه رد بأن الفكرة تثير اهتمامه[٨٣]. ولكن من سوء الحظ أن ذلك المؤتمر لم يعقد أبداً ذلك لأن الشاه وضع تهديده موضع التنفيذ باحتلال الجزر الثلاث يوم الثلاثين من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١ م[٨٤]. وإضافةً إلى ذلك هدد الشاه باحتلال أية مشيخة تقع في أيدي الجماعة اليسارية أو العناصر المخربة، وبدا من المؤكد أن سياسة الشاه العدوانية قد جعلت من العسير على المملكة العربية السعودية أن تتعاون مع إيران فيما يتعلق بشؤون الخليج.

والحقيقة أن غزو إيران للجزر الخليجية الثلاث، لم يكن أكثر من حفظ لماء الوجه، مع بعض النتائج الاقتصادية، فالشاه إنما كان يرغب في تعويض

خسارته للبحرين بعد التقرير الذي رفعته لجنة التحقيق التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، والتي أكدت على رغبة الغالبية العظمى من البحرانيين في الحياة في دولة مستقلة وذات سيادة خاصة بهم(٨٥).

ومن المنظور الاقتصادي، كان الشاه يرى أن الجزر الثلاث تحتوي على مخزون هائل من النفط والغاز. ولقد بدت نواياه واضحةً من خلال الاتفاق الذي وضعه مع أمير الشارقة، وهي المشيخة التي تعتبر المالك الحقيقي لجزيرة أبو موسى(٨٦). (فيما بعد أوضح أمير الشارقة أنه أرغم على توقيع الاتفاق مع الشاه على الرغم من أنه يمتلك العديد من الوثائق التاريخية التي تثبت أن الجزيرة عربية وتتبع إمارة الشارقة).

٢ ـ النفط

نقطة الخلاف الكبيرة الثانية بين إيران والعربية السعودية في السبعينات كانت تتعلق بالنفط وبشكلٍ خاص بالسياسات النفطية. ففيما كانت المملكة العربية السعودية تقيم رابطاً بين سياسة إنتاج النفط لديها وبين الصراع العربي الإسرائيلي، كانت سياسات الشاه تبدي اهتماماً كبيراً بالدعم الذي كان يتلقاه من الولايات المتحدة. ولقد تعقد الوضع كثيراً من جراء رغبة المملكة العربية السعودية في الاستجابة للطلب على النفط في الغرب دون الإساءة إلى القضية العربية، وهي قضية كان الملك فيصل، ووزير نفطه الشيخ أحمد زكي اليماني، لا يكفان عن إعلان الالتزام بها.

إن كلاً من المملكة العربية السعودية وإيران من البلاد المنتجة للنفط، وتعتمدان على هذا النفط كمصدر أساسي للدخل. ومنذ عام ١٩٧١ م كان الشاه محمد رضا بهلوي بدعم كبير من الولايات المتحدة الأمريكية، قد بدأ يرسم سياسةً نفطيةً مناهضةً للسياسة النفطية التي تتبعها المملكة العربية السعودية.

وكانت المملكة العربية السعودية تقوم كما قلنا على ربط إنتاج النفط بالصراع العربي ـ الإسرائيلي. وفي العديد من المناسبات كان الملك فيصل، ووزير نفطه الشيخ أحمد زكي اليماني قد أعلنا أن المملكة العربية السعودية هي جزء من العالم العربي. ومن هنا فإن المناخ السياسي في الشرق الأوسط ينبغي أن يتبدل قبل أن تقوم المملكة العربية السعودية بزيادة إنتاجها من النفط لتلبية طلبات العالم الغربي المتزايدة. وكان العالم الغربي وبخاصة الولايات

المتحدة، يبذل جهوده في الوقت نفسه للفصل بين الشؤون النفطية والصراع العربي الإسرائيلي[٨٧].

ولقد عمد الشاه محمد رضا بهلوي إلى إثارة غيظ السياسة السعودية بقبوله الرضوخ للموقف الأميركي، حين قرر ألا ينضم إلى المملكة العربية السعودية وإلى غيرها من دول الخليج العربي النفطية في الحظر النفطي الذي قامت به هذه البلدان على الدول التي ساندت إسرائيل خلال حرب ١٩٧٣ م. كان الشاه ينظر إلى النفط على أنه بضاعة، أكثر مما ينظر إليه على أنه سلاح سياسي[٨٨].

ويختلف البلدان كذلك، بالنسبة إلى سياسة التسعير، فلأن الشاه ينظر إلى النفط على أنه بضاعة، رغبت إيران دائماً في الحصول على سعر مرتفع للنفط. مقابل هذا طالبت المملكة العربية السعودية دائماً بخفض سعر النفط. وهذا الخلاف تبدى واضحاً كل الوضوح خلال اجتماعات «الأوبك»، وتحول إلى صدام شخصي في المصالح بين وزيري النفط السعودي والإيراني. فقد حدث خلال شهر أيار (مايو) عام ١٩٧٤ م، أن اقترح الوزير السعودي الشيخ أحمد زكي اليماني إجراء تخفيض في أسعار النفط مقداره دولاران للبرميل، فعمد وزير النفط الإيراني جمشيد أموزيغار من فوره إلى معارضة الاقتراح متهماً اليماني بالتواطؤ لتعزيز مصالح شركات النفط.

ومع ذلك سعت المملكة العربية السعودية على الدوام من أجل تضييق الهوة مع إيران فيما يتعلق بالسياسات النفطية، محاولةً دائماً أن تجعل من نفسها موضعاً لثقة الإيرانيين. وعلى هذا النحو مثلاً قام نائب وزير النفط السعودي آنذاك الأمير سعود الفيصل، برفقة السيد عمر السقاف وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية، بزيارة لطهران تستهدف مناقشة تسعير النفط مع الشاه[٨٩]. صحيح أن الشاه لم يتفق يومها كلياً مع الموقف السعودي الساعي لتثبيت أسعار النفط، لكنه مع ذلك عبر عن رغبته في إعادة النظر في موقفه، وكذلك وعد بربط سياساته النفطية المستقبلية بسياسات المملكة العربية السعودية.

وفي عام ١٩٧٧ م، وافق الشاه على الموقف السعودي عبر قبوله بالاقتراح الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية بغية تجميد أسعار النفط[٩٠]. ولقد جعل موقفه، يومها، من الممكن لإيران وللمملكة العربية

السعودية، باعتبارهما أكبر دولتين منتجتين للنفط داخل «الأوبك»، من الربط بين سياستهما النفطية والسعي للوصول إلى استقرار في اقتصاد العالم.

في هذا المجال، أبدى شاه إيران احتراماً وإعجاباً شديدين بشخص الملك فيصل طوال سنوات الستينات، وخلال النصف الأول من السبعينات. ولقد رغب الشاه على الدوام في التعاون مع الملك فيصل فيما يتعلق بالسياسات الإقليمية والإسلامية. بيد أن ذلك التعاون، تعرض لسوء الحظ لكثير من التراجع، وخاصةً بسبب العديد من المواقف الشخصية. إذ لوحظ في أحيان كثيرة أن الشاه كان يطالب بالكثير، ولا يكف عن معارضة المواقف السعودية في قضايا معينة، وذلك لمجرد أن يشار إلى مطالبته بتعديل موقفه دون أن يبدو أن لديه أهدافاً سياسيةً معينةً تعتمل في رأسه.

٣ ـ التهديدات الشيوعية

كان الملك فيصل والشاه بهلوي معاً ينظران إلى الشيوعية باعتبارها أكثر أشكال الحكم خطراً، والأكثر عداءً للإنسانية. وكان الملكان معاً يعتبران الشيوعية مسؤولة عن انتشار الأنظمة اليسارية والراديكالية في العالم العربي والعالم الإسلامي. ومع هذا فإن كراهية الملك فيصل للشيوعية كانت قائمةً على أرضية دينية، بينما كان موقف الشاه المناوىء للشيوعية قائماً على أسس سياسية. ففي عام ١٩٥٣ م عاش الشاه خطر فقدان عرشه بسبب التحالف الذي قام بين الحكومة الموالية للشيوعيين برئاسة رئيس الوزراء مصدق، وبين الحزب الشيوعي القوي المعروف باسم «حزب توده». وكان حزب توده يمثل تحدياً خطيراً في وجه الشاه ونظامه طوال الخمسينات والستينات. ومن هنا كان في مقدمة الأمور ذات الأولوية بالنسبة إلى الشاه في سنوات السبعينات، أن يسحق الحركة الشيوعية في إيران، وأن يقلص من النفوذ السوفييتي في بلده. وفي سبيل وصوله إلى تلك الغاية، كان الشاه يعتمد اعتماداً كبيراً على تحالفه مع الولايات المتحدة الأمريكية، ذلك التحالف الذي كان ينظر إليه على أنه آخر سلاح في يده لموازنة النفوذ السوفييتي.

ولقد كان الملك فيصل وشاه إيران منتبهين معاً، لتعاظم قوة الاتحاد السوفييتي في البحر المتوسط وفي مناطق الخليج العربي/ الفارسي. وكذلك متنبهين إلى إمكانية استخدام السوفييت للدعم الذي يقدمه الأمريكيون إلى إسرائيل، من أجل زيادة نفوذهم في العالم العربي والإسلامي. أضف إلى هذا

أن العاهلين كانا يدركان معاً خطورة المغامرات التي يندفع فيها السوفييت والصينيون إلى داخل القارة الأفريقية[٩١]. فمثلاً، حين أقام الاتحاد السوفييتي لنفسه قاعدةً بحريةً متطورةً في الصومال في عام ١٩٧٦ م، وحين استخدم السوفييت حلفاءهم الكوبيين من أجل غزو أنغولا في عام ١٩٧٧ م، أحس الملكان معاً بقلق كبير من جراء تلك التحركات ونبها الولايات المتحدة إلى ما قد تسفر عنها من نتائج.

والحال أن ضروب التدخل السوفييتي تلك جعلت من الضروري للمملكة العربية السعودية وإيران أن توحدا جهودهما في مجال مقاومة الشيوعية والتصدي لمخططات الهيمنة طويلة الأمد التي تنفذها الشيوعية. وفي عام ١٩٧٥ م، قرر البلدان بعد أن انضمت إليهما مصر والمغرب وفرنسا، إقامة نوع من النادي السري المناوىء للشيوعية، وهو ناد تشكل من أجل محاربة الشيوعية في آسيا وأفريقيا وأوروبا[٩٢]. وعقد أول اجتماع له ودام يومين، في مدينة الطائف العاصمة الصيفية للمملكة العربية السعودية. وبعد ذلك عقدت اجتماعات بمعدل اجتماع كل عامين، على التوالي في طهران والرباط ونيس.

وفي شهر نيسان (أبريل) عام ١٩٧٥ م، جرى اغتيال الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية، وبدأت بذلك حقبة جديدة من العلاقات بين المملكة العربية السعودية وإيران. والحقيقة أن تلك العلاقات تواصلت على أسس ثنائية، بل وعلى أسس أحادية الاتجاه فقد قام الشاه محمد رضا بهلوي بزيارة إلى المملكة استغرقت يومي ٢٨ و٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٧٥ م، وكانت تلك ثالث زيارة يقوم بها شاه إيران إلى المملكة العربية السعودية. وخلال الزيارة قدم الملك تعازيه إلى الملك السعودي الجديد، الملك خالد، في وفاة الملك فيصل، لكنه في الوقت نفسه أجرى محادثات مثمرة مع القيادة السعودية الجديدة. ولقد تركزت تلك المحادثات حول العلاقات الثنائية، والأمور الدولية، والقضايا التي تهم العالم الإسلامي ككل. ولقد اتفق البلدان يومها على أن الاستقرار والأمن في منطقة الشرق الأوسط، لا يمكن الوصول إليهما دون انسحاب إسرائيل من الأراضي التي كانت قد احتلتها خلال الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٦٧ م، بما في ذلك مدينة القدس، ودون استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. وعند نهاية زيارته دعا شاه إيران الملك خالد إلى زيارة إيران[٩٣].

لقد كان لتلك الزيارة المهمة التي قام بها الشاه إلى المملكة، بعدان في غاية الأهمية. أولهما، أن الزيارة عكست احترام الشاه للملك الراحل فيصل وإعجابه به. وثانيهما، أنها أظهرت استمرار اهتمام الشاه بإقامة علاقات «خاصة» مع القيادة السعودية الجديدة. والحال أنه بعد رحيل الرئيس جمال عبد الناصر في عام ١٩٧٠ م، لم تكن المملكة العربية السعودية ومصر الدولتين العربيتين اللتين تقيمان علاقات خاصة مع إيران، بل كانت هناك خلال عهد الشاه علاقات جيدة مع ملكي المغرب والأردن. وكان الفارق يكمن في تنوع المسائل ذات الأهمية المشتركة والثقل السياسي الذي تتمتع به كل من المملكة العربية السعودية ومصر في منطقة الشرق الأوسط ما جعل الشاه يتعامل مع هذين البلدين بشكل مختلف.

من وجهة نظر المملكة العربية السعودية، كانت زيارة الشاه للمملكة في عام ١٩٧٥ م، تعني أن الشاه سوف يواصل علاقاته الخاصة معها، وأنه إنما يرغب كذلك في تعزيز التفاهم المشترك بين البلدين حول عدد من الأمور السياسية والاقتصادية والعسكرية على الصعيدين الإقليمي والعالمي. ومن بين تلك الأمور كانت تبرز قضية الأمن في الخليج العربي/ الفارسي، والصراع العربي الإسرائيلي وسياسات منظمة «الأوبيك». ومن هنا فإن السنوات الأربع التالية، والتي سبقت سقوط الشاه عام ١٩٧٩ م، شهدت قيام علاقات شديدة الود بين البلدين اللذين أحرزا تقدماً كبيراً في العديد من المجالات السياسية والدينية والاقتصادية. كان العامل الأكثر أهمية من العوامل التي أدت إلى هذا التطور في العلاقات ما سمي بـ«الفورة النفطية» التي حدثت خلال سنوات السبعينات. ففي عام ١٩٧٥ م، عرف البلدان طفرتين كبيرتين بعد أن قفزت أسعار النفط قفزةً دراميةً من برميل يبلغ سعره ٢,٢٥ دولار، في عام ١٩٧٣ م، إلى برميل يصل سعره إلى ١٥ دولاراً عام ١٩٧٥ م. ولقد أدت تلك الطفرة إلى تبني كل من البلدين لطموحات خاصة به، والدخول في مخططات تطوير جبارة ومكلفة، غايتها تحديث كافة مظاهر الحياة في البلدين. وفي الوقت نفسه صار كل من البلدين أكثر نشاطاً وفاعليةً في علاقاته الخارجية سواء على الصعيد السياسي أم الاقتصادي.

ولقد زاد من عمق العلاقات الثنائية بين البلدين، الزيارة التي قام بها ولي العهد (آنذاك) الأمير فهد بن عبد العزيز إلى إيران عام ١٩٧٥ م (أي قبل

سبع سنوات من وصوله إلى العرش السعودي عام ١٩٨٢ م). والحال أن تلك الزيارة كانت جزءاً من جولة رسمية قام بها ولي العهد وشملت الكويت والعراق إضافةً إلى إيران. وخلال زيارته الرسمية إلى إيران يومها، أجرى ولي العهد مباحثات رفيعة المستوى مع شاه إيران ومع غيره من كبار المسؤولين الإيرانيين، تناولت شتى الشؤون الإقليمية والدولية[٩٤].

وعقب زيارة ولي العهد جاءت الزيارة التي قام بها لاحقاً الملك خالد بدوره إلى إيران في الرابع والعشرين من شهر أيار (مايو) من العام ١٩٧٦ م. وبعد ذلك تبادل العديد من كبار المسؤولين السعوديين الزيارات مع نظرائهم الإيرانيين. ومن بين تلك الزيارات، الزيارة التي قام بها الأمير سلطان بن عبد العزيز، وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، والزيارة التي قام بها الأمير نايف بن عبد العزيز، وزير الداخلية، والأمير سعود الفيصل وزير الخارجية، وزيارات أخرى عديدة قام بها وزراء سعوديون آخرون. أما في الجانب الإيراني، فقد قام بزيارة المملكة العديد من كبار المسؤولين الإيرانيين، الذين أجروا مباحثات شديدة الأهمية مع نظرائهم السعوديين ومن بينهم أمير عباس هويدا رئيس الوزراء الإيراني، ووزير خارجيته، ووزير النفط الإيراني.

إن بإمكان المرء أن يقول عن صواب، بأن الشاه محمد رضا بهلوي، كان خلال تلك المرحلة متوافقاً كل التوافق مع سياسة المملكة العربية السعودية في المجالات التالية:

١ ـ الحفاظ على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي / الفارسي.
٢ ـ أهمية التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي / الإسرائيلي وحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه الكاملة.
٣ ـ إنسحاب إسرائيل من القدس[٩٥].
٤ ـ ضرورة الوصول إلى تضامن إسلامي بين كافة الأمم الإسلامية وتقديم العون المادي للبلدان الإسلامية المحتاجة.
٥ ـ تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية مع العالم الغربي، ولا سيما مع الولايات المتحدة الأمريكية.
٦ ـ محاربة الشيوعية، والعمل دون تغلغلها داخل العالم الإسلامي والعالم العربي والقارة الأفريقية.

إن هذه العناصر المقبولة والمرغوبة من عناصر السياسة التي اتبعتها

المملكة العربية السعودية، هي التي كانت وراء اندفاع الشاه في سياسة الصداقة التي أقامها مع المملكة وقيادتها. ومع ذلك فإن الشاه لم يتفق مع سياسة المملكة العربية السعودية النفطية، وخاصة سياسة تسعير النفط التي اتبعتها، إلا في عام ١٩٧٧ م، حيث نلاحظ أن الشاه قد عمد في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧ م، خلال زيارة كان يقوم بها إلى الولايات المتحدة، إلى التعهد أمام الرئيس جيمي كارتر بأن إيران سوف تقف موقفاً إيجابياً في مجال معارضة أية دعوة لزيادة أسعار النفط خلال الاجتماعات المقبلة لمنظمة «الأوبيك»[٩٦].

ومما لا شك فيه أن هذا الموقف الجديد الذي وقفه الشاه، قد عزز من الموقف السعودي الذي التزمت به المملكة طويلاً.

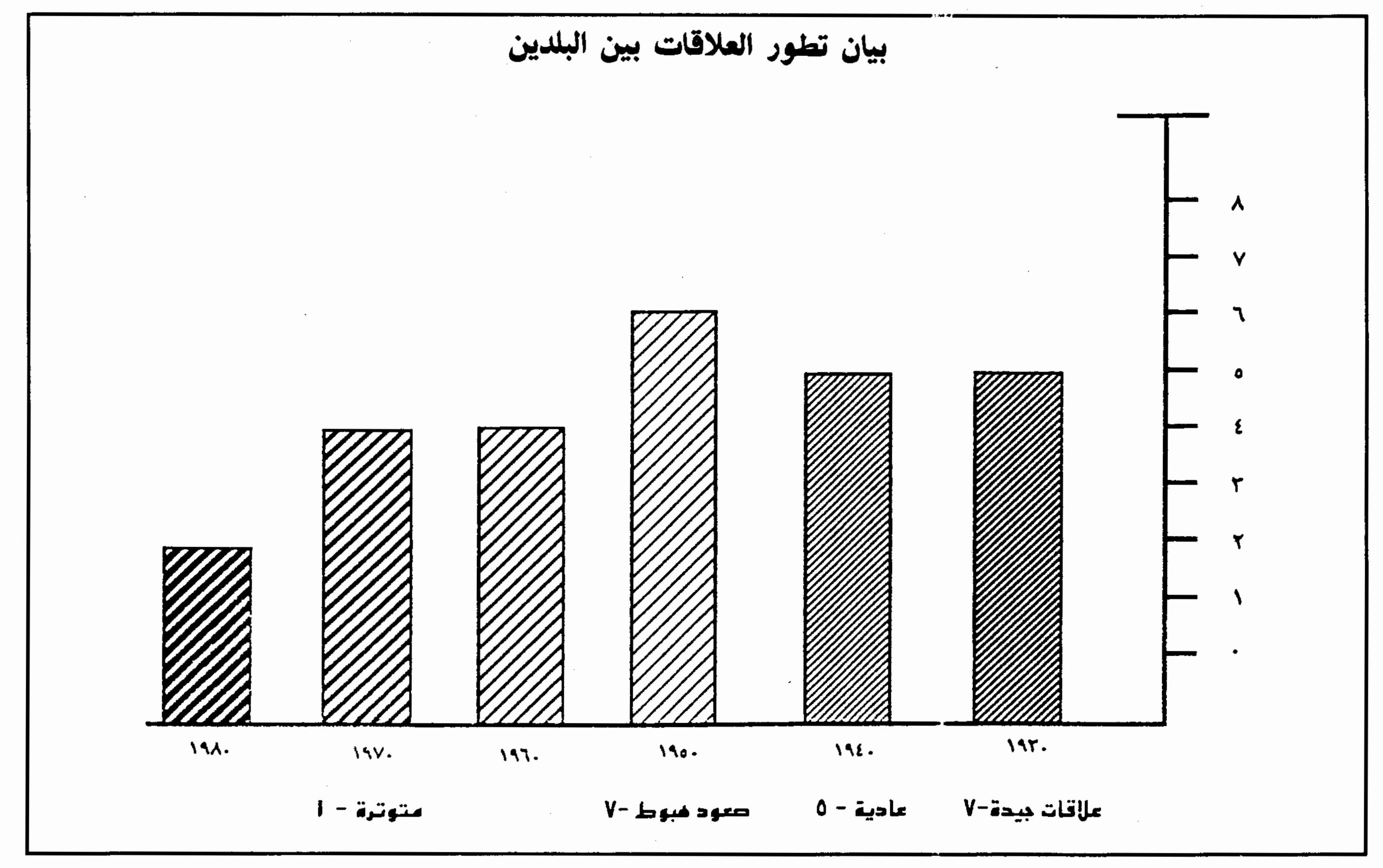
وفي عام ١٩٧٨ م، كان الشاه محمد رضا بهلوي، شاه إيران، قد بدأ يستشعر الضغوط التي يتعرض لها في الداخل، بفعل المظاهرات التي بدأ يقوم بها أنصار آية الله الخميني، وغيرهم من فصائل المعارضة. وهكذا راح الشاه طوال أكثر من عام يفكر بإحداث عملية إعادة تنظيم جذرية لبنى الحكم في بلده. وضمن إطار إعادة التنظيم، رأى الشاه أن يستبدل وزير العدل الإيراني أسد الله علام، الذي كان يعاني من داء سرطان الدم، برئيس الحكومة هويدا، على أن يستبدل هذا الأخير بجمشيد اموزجار[٩٧]. وتضمنت إعادة التنظيم العديد من التنقلات الأساسية الأخرى في أعلى مستويات الحكم. كانت خطط الشاه في مجال إعادة التنظيم تهدف في البداية إلى إبقاء نوع من التوازن بين مختلف المسؤولين المتنافسين داخل حكومته، وإلى الحفاظ على سلطته العليا، وتهدئة الشعب ووقف الانتفاضات. وكان الشاه في الوقت نفسه يمارس مبدأ «الديمقراطية المركزية»، الذي لا يمثل في حقيقته سوى القاعدة النظرية لممارسة «البيروقراطية المركزية» التي كانت تمارس من قبل الأنظمة السياسية الاشتراكية.

ومع اقتراب عام ١٩٧٨ م من نهايته، كان وضع الشاه في إيران قد أضحى شديد الضعف، وكانت جهوده التنظيمية قد أخفقت، وأضحى وحيداً معزولاً. وكان من الواضح أنه يفتقر إلى المستشارين الأكفاء، وإلى دعم سياسي وعسكري كبير، ناهيك عن أنه كان يعيش تحت ضغط طوفان يومي من البشر، مما جعل كل شخص في العالم يحصي عليه ساعاته منتظراً رحيله.

وبالفعل في الخامس عشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩ م غادر الشاه إيران إلى أسوان في مصر.. للاستجمام. وقد اختار مصر ليبقى قريباً من تطورات الأحداث داخل إيران. وكان يتوقع حدوث انقلاب عسكري يمكنه من العودة إلى إيران، كما سبق وأن حدث عام ١٩٥٣ م، لكن الانقلاب لم يحدث هذه المرة ولم يعد الشاه لإيران.

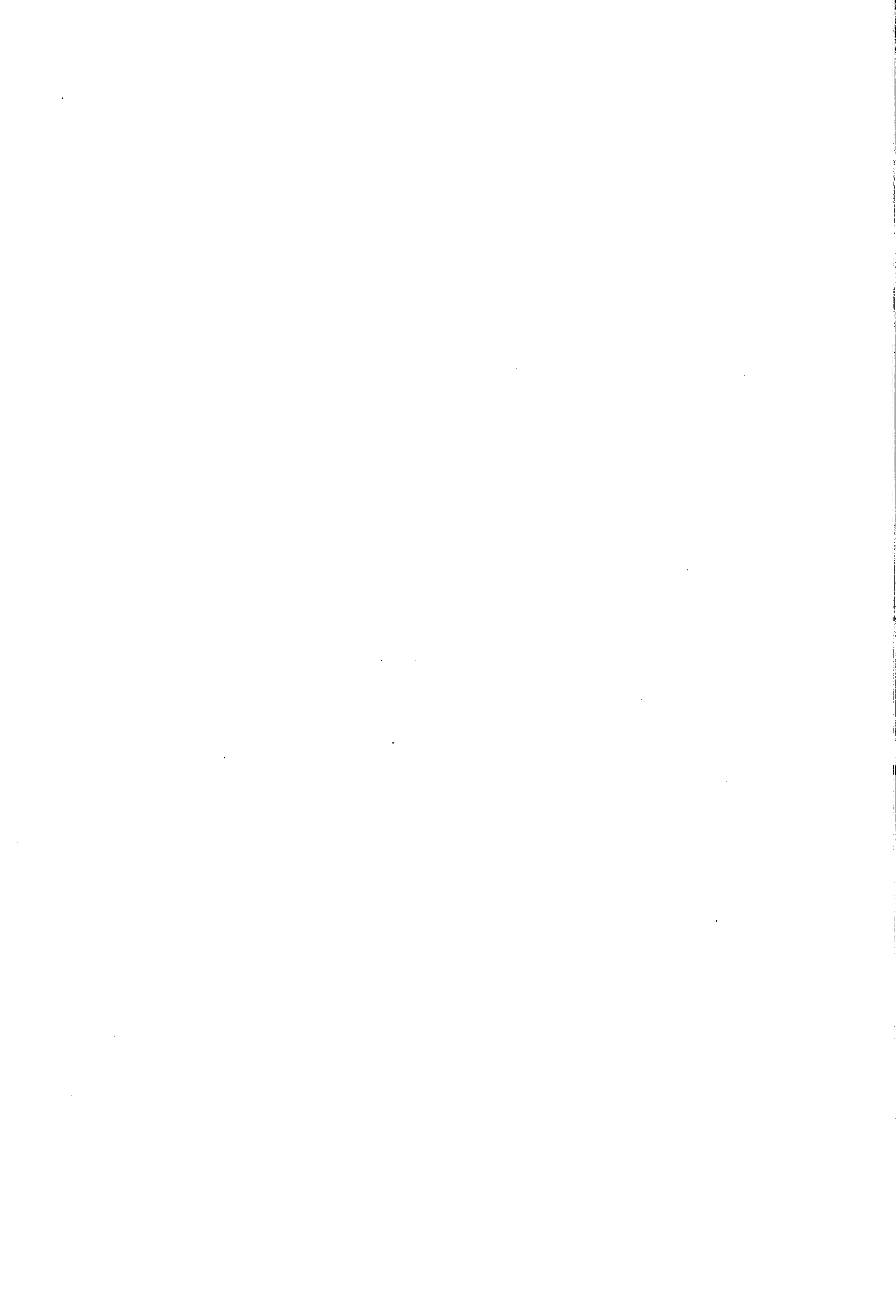
من جهتها، راحت المملكة العربية السعودية ترقب ما يحدث من تطورات داخلية في إيران، لكنها أبداً لم تتدخل في الشؤون الداخلية لهذا البلد. أما بروز آية الله الخميني، بوصفه الزعيم الجديد لجمهورية إيران الإسلامية، فلقد شكل مرحلةً جديدةً من مراحل التاريخ الإيراني الحديث، كما شكل فصلاً جديداً من فصول العلاقات السعودية ـ الإيرانية (وسوف ندرس في فصل لاحق، هذه العلاقات، والوضع في إيران ما بعد الثورة بين عامي ١٩٧٩ م و١٩٨٢ م).

وأخيراً فإنه يمكن أن نقول بأن السياسات الخارجية السعودية ـ الإيرانية، والعلاقات الخارجية الثنائية بين البلدين بين عامي ١٩٣٢ م و١٩٧٩ م، كانت جيدة. فقد كان البلدان يعرفان ويتعاملان، مع نقاط الضعف ونقاط القوة في كل منهما. وكان زعماؤهما يتفهمون بعضهم بعضاً أفضل تفهم، ولا سيما خلال سنوات الستينات والسبعينات. أما سوء التفاهم، والخلافات في مجال السياسة الخارجية، فكانت تسوى بعناية وبشكل سلمي. بل لقد عرفت القيادة السعودية كيف تتعامل حتى مع تعنت الشاه محمد رضا بهلوي الجلي، ومع مناوراته السياسية الموسمية. وكان ذلك ـ ولا يزال ـ جزءاً من السياسة العقلانية والواقعية والبراغماتية التي تتبعها المملكة العربية السعودية.


بيان تطور العلاقات بين البلدين
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١
٠
١٩٣٠
١٩٤٠
١٩٥٠
١٩٦٠
١٩٧٠
١٩٨٠
علاقات جيدة-٧
عادية - ٥
صعود هبوط -٧
متوترة - ١

الفصل الرابع

العلاقات الدينية السعودية ـ الايرانية



العلاقات الدينية السعودية ـ الايرانية

كان الدين دوماً أحد أهم العوامل المؤثرة في حياة البشر قديماً وحديثاً. ولا يمكن لأحد أن ينكر تأثير الدين في أي مجتمع حتى المجتمعات التي تعلن اعتناقها لفلسفات علمانية تستهدف تقليص دور الدين في المجتمع.

فالولايات المتحدة ـ مثلاً ـ وهي التي قررت منذ مائتي عام فصل الدين عن الدولة، تطبع على عملاتها عبارة «إننا نضع ثقتنا في الرب In God We trust»، وعلى الجانب الآخر وبعد أكثر من سبعين عاماً من الجهود المتصلة الرامية إلى إزالة كل ملمح ديني في ثقافات الشعوب السوفييتية، انهار الاتحاد السوفييتي ليطل الدين من جديد تحت أنقاض الشيوعية.

وعلاقة الدين بالدولة علاقة قديمة بدأت مع التجمع البشري. فالدين هو أحد العوامل التي أسهمت في تكوين الدولة منذ فجر التاريخ. وما يزال للدين دور نشط في العلاقات الدولية المعاصرة. والحقيقة التي لا سبيل إلى إنكارها هي أن الدين يؤدي دوراً شديد الأهمية في السلوك السياسي لأية حكومة على خريطة العالم اليوم. والحكومات التي تنكر رسمياً وجود سلطة إلٓهية أعلى من سلطة الدولة هي اليوم مرغمةً على التعامل مع المعتقدات الدينية التي يمارسها شعبها. ويحفل التاريخ الإنساني المعاصر بالعديد من النماذج التي تكشف عن حاجات الحكومات إلى الدين باعتباره ذخيرة تستخدم في تحقيق التأييد الشعبي للسياسات والقرارات. ولعل أقرب نموذج هو ما حدث إبان حرب الخليج حين تحول النظام البعثي العراقي فجأة نحو الدين الإسلامي ورفع شعاراته وردد مقولاته بحثاً عن شعبية وسند في الشارع الإسلامي. وطرح الإعلام العراقي صورةً جديدةً لصدام حسين تتسم ملامحها بالصبغة الإسلامية، بل إن صدام حسين نفسه أخذ يكثر في أحاديثه وخطبه من الرموز والمعاني الدينية التي تنكر لها زمناً طويلاً بل وناصبها العداء.

وإذا كان الدين عاملاً مؤثراً في حياة البشر جميعاً، فإن تأثيره في مجتمعات الشرق الأوسط أعظم وأعمق. فالدين موروث قديم يتوغل في أعماق سحيقة من تاريخ هذه المنطقة. ولقد وهبت هذه المنطقة للإنسانية جميعاً الدعوة إلى الديانات السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام. وعلى أرضها ولد جميع الأنبياء والرسل، وبين شعوبها بشر الأنبياء والرسل بتعاليم دياناتهم. ويشعر أبناء هذه المنطقة أن أرضهم دوماً كانت مهبط الوحي وحلقة الاتصال بين السماء والأرض. فضلاً عن أن الأرض في هذه المنطقة من العالم تحتضن فوقها مقدسات الأديان السماوية الثلاثة خاصة تلك المقدسات التي توجد في القدس ومكة والمدينة.

وإذا كانت المسيحية هي أساس الثقافة الغربية فإن الثقافة السائدة اليوم في منطقة الشرق الأوسط تدين بوجودها للإسلام. فمن الصعب الفصل بين الإسلام وبين ثقافة هذه المنطقة. ولقد مكن الإسلام لهذه الثقافة أن تمتد بتأثيرها خارج منطقة الشرق الأوسط، فالثقافة الإسلامية امتد تأثيرها من أندونيسيا في شرق آسيا إلى موريتانيا في شمال غرب أفريقيا.

ويمكن القول بأن التاريخ والقيم الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط يشكلان معاً البعد الحضاري لشعوب المنطقة بحيث يصعب الفصل بينهما أو الحديث عن أحدهما دون الآخر. فالإسلام ليس ديناً بالمفهوم الغربي وإنما هو أسلوب حياة شامل ونظام كوني متكامل. وهو اليوم لا يجمع تحت لوائه عقيدة مليار مسلم ينتشرون في كافة أرجاء العالم فحسب، وإنما ينتظم الإسلام اليوم ذلك الخليط القومي والعرقي والمذهبي الذي تمثله الشعوب التي تقطن منطقة الشرق الأوسط في بوتقة حضارية واحدة.

وإذا كانت هناك سمات عامة تميز الحضارة الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وتجمع بين ثقافات شعوبها، إلا أن ذلك لا يعني حالة من التماثل الثقافي بين شعوب هذه المنطقة مثلما ذهب الغربيون إلى إخضاع شعوب منطقة الشرق الأوسط لصورة ذهنية واحدة، فالفروق بين شعوب منطقة الشرق الأوسط كبيرة والاختلافات الثقافية قائمة. بل إن الفوارق بين الجماعات المسلمة أشد ما تكون وضوحاً حين تقارن بين العرب المسلمين بأغلبيتهم السنية مثلما هو الحال في المملكة العربية السعودية وبين الفرس المسلمين بأغلبيتهم الشيعية مثلما هو الحال في إيران اليوم.

المملكة العربية السعودية والإسلام

منذ إعلان تأسيس المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢ م كان الإسلام وسيظل دينها الرسمي الوحيد. وتصطبغ الحياة الاجتماعية والسياسية في المملكة بالصبغة الإسلامية مما يجعل من المملكة دولة فريدة في العالم الإسلامي. فالشريعة الإسلامية هي الأساس الوحيد لكل ما يصدر في المملكة من أنظمة وقوانين. ويرتبط كل ملمح في المملكة بالشريعة الإسلامية، فالعلم السعودي مستطيل أخضر يحمل في وسطه «لا إله إلا الله محمد رسول الله» الركن الأول من أركان الإسلام وهو يعني خضوع الدولة للإسلام، ويعتبر خرقاً للقانون في المملكة أي عمل ينطوي على إهانة العلم أو إلحاق الأذى به احتراماً وتقديراً لما يحمله من الشهادتين الركن الأول للإسلام.

ويعد القرآن الكريم هو دستور الدولة السعودية وهو المصدر الأول للشريعة الإسلامية ولا يجوز إصدار أي قانون أو تنظيم يتعارض مع الشريعة الإسلامية بمصدريها القرآن والسنة النبوية المطهرة مهما كان هذا القانون أو النظام.

وحتى يمكن فهم العلاقة بين الإسلام وبين النظام الاجتماعي والسياسي في المجتمع السعودي المعاصر ينبغي الإشارة إلى الخلفية التاريخية لهذه العلاقة. ففي عام ١٧٠٣ م ولد الشيخ محمد بن عبد الوهاب في قرية العيينة إحدى قرى منطقة نجد[(١)]. ونشأ الشيخ وسط أسرة من علماء المسلمين الذين يتبعون مذهب الإمام أحمد بن حنبل. وطوال فترة تعليمه تأثر بأفكار شيخ الإسلام ابن تيمية الذي توفي عام ١٣٢٨ م[(٢)]. وقد عاش الشيخ محمد بن عبد الوهاب عصراً انتشرت فيه البدع والضلالات فنهض بدعوته الرامية إلى العودة إلى منابع الإسلام الحقيقية وهجر البدع الدينية الدخيلة. وفي عام ١٧٤٥ م استقر بالشيخ المقام في الدرعية عند حاكمها محمد بن سعود الذي أكرم وفادة الشيخ وعاهده على نصرة دعوته الإصلاحية ونشرها في أرجاء الجزيرة. وفي عام ١٧٧٣ م كانت أسرة آل سعود قد بسطت نفوذها على منطقة نجد كلها بما فيها إمارة الرياض. ونتيجة لذلك انتشرت دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب.
ولم يكن النجاح الذي حالف دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب بفضل دعم ومؤازرة القوة السعودية العسكرية ليمضي في ربوع الجزيرة العربية دون إثارة القوى الخارجية خاصة حينما أصبح بمقدور القوات السعودية دخول مكة

والمدينة. فقد كان ذلك نذير صدام مؤكد مع الامبراطورية العثمانية حيث كان السلطان العثماني يعتبر نفسه خليفة المسلمين وحامي الأماكن المقدسة في مكة والمدينة. وفي عام ١٨١١ م أمر السلطان العثماني واليه على مصر محمد علي باشا بتوجيه حملة إلى الحجاز لاستعادة السيطرة على مكة والمدينة. واضطرت القوات السعودية بسبب قلة أعدادها وضعف عتادها إلى توقيع هدنة مع طوسون بن محمد علي الذي قاد الحملة إلى الحجاز تنص على تخلي السعوديين عن السيطرة على مكة والمدينة وكان ذلك عام ١٨١٤ م.

وبعد ما يزيد قليلاً عن قرن من الزمان كانت القوات السعودية تدخل مرة أخرى إلى المدينتين المقدستين لإعادتهما إلى السيادة السعودية التي كانت قد بدأت تفرض سلطانها على أنحاء الجزيرة العربية بقيادة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الذي استطاع توحيد قبائل الجزيرة العربية وتنظيمها في ظل تعاهد على العمل لنشر تعاليم الإسلام الصحيحة وإعادة العمل بالآراء التي كان قد طرحها من قبل الشيخ محمد بن عبد الوهاب.

واليوم تتولى المملكة العربية السعودية مهام خدمة الأماكن المقدسة وزوارها من الحجاج والمعتمرين، وهي مسؤولية تتطلب قدراً هائلاً من الجهد والبذل لتيسير مهمة ملايين الحجاج والزوار على مدار العام. وقد نهضت المملكة بهذه المسؤولية على خير وجه منذ ١٩٢٥ م وحتى الآن. ومع التزايد الضخم في أعداد الحجاج والزوار إلى الأماكن المقدسة تزايدت جهود المملكة في توسيع الأماكن المقدسة لاستيعاب الأعداد المتزايدة. وتعد توسعة خادم الحرمين الشريفين للأماكن المقدسة في مكة والمدينة أكبر توسعة في تاريخ الأماكن المقدسة منذ بدأ المسلمون يقصدونها للحج والعمرة.

إن الصبغة الإسلامية للحياة في المملكة العربية السعودية لا تخطئها عين المتأمل أو الناظر العابر. فالإسلام دين الدولة والقرآن دستورها والشريعة الإسلامية قانونها والشارع السعودي حافل بمظاهر السلوك الإسلامي الملتزم والحياة الاجتماعية السعودية ترتكز على أسس إسلامية صحيحة. ومن بين الدول الإسلامية جميعاً تنفرد المملكة العربية السعودية وحدها بمظاهر إسلامية من بينها العمل بموجب التقويم الهجري. ويفخر الشعب السعودي بتجربته الإسلامية، والسعوديون بدولتهم يدلفون إلى القرن الحادي والعشرين بكل متطلباته دون التضحية بشيء من دينهم أو ثقافتهم العربية الأصيلة.

ايران والاسلام

حينما بدأت الدولة الإسلامية مسيرتها في المدينة المنورة بعد هجرة النبي ﷺ إليها، كانت بلاد فارس تخضع من الناحية السياسية لحكم الأكاسرة ومن الناحية الدينية والروحية للمجوسية والمذهب الزرادشتي. وبوجه عام كانت بلاد فارس تعاني تدهوراً سياسياً واضمحلالاً في النفوذ الروحي للمذاهب القائمة.

وحينما بدأ النبي ﷺ إرسال رسله إلى الملوك والحكام كان كسرى يجلس على عرش فارس، إحدى القوتين الأعظم في ذلك الزمان في هذه المنطقة من العالم(٣). وحينما وصلته رسالة النبي ﷺ استشاط غضباً ومزق الرسالة وأرسل إلى حليفه ملك اليمن ليبعث إليه برأس النبي ﷺ غير أن كسرى مات وتولى ابنه قورش الحكم في فارس. وتدهورت قوة فارس وراحت تفقد مساحات كبيرة من الأراضي العربية الخاضعة لها في حين كانت القوة الإسلامية العربية تتنامى وتفرض سيطرتها على المزيد من البقاع والأراضي. وحينما وصلت القوة الإسلامية إلى بلاد فارس كان الفرس يعانون سلطة سياسية ضعيفة وتعاليم دينية متهالكة وكان ذلك مفتاحاً لانتشار الإسلام سريعاً في بلاد فارس، فالحقيقة أن الفرس اعتنقوا الإسلام دون أدنى تردد.

وهكذا خضعت الامبراطورية الفارسية لحكم الخليفة المسلم السني وراح الفرس من مختلف الطبقات يمارسون حياتهم وفق تعاليم الإسلام المرتكزة على القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة. وشهدت السنوات التالية لفتح بلاد فارس ازدهاراً كبيراً للإسلام داخل هذه البلاد وأسهم العلماء والفنانون المسلمون من الفرس في تألق مجد الإسلام خلال هذه الحقبة من التاريخ الإسلامي.

أما المذهب الشيعي فقد ظهر في أعقاب الفتنة الكبرى بين أتباع علي ومعاوية وقد انقسم المذهب الشيعي إلى ثلاث فرق هي(٤):

١ ـ الشيعة الإثنا عشرية

وهي فرقة تؤمن بوجود إثني عشر إماماً أولهم علي يليه ابنه الحسن ثم ابنه الحسين وصولاً إلى الإمام الثاني عشر.

٢ ـ الشيعة الزيدية

وهم أتباع الإمام زيد الذي واجه الخليفة الأموي في القرن الثامن الميلادي ويتمركز معظم أتباع هذا المذهب الشيعي في شمال اليمن ويعتبرون من أقرب الشيعة إلى أهل السنة والجماعة.

٣ ـ الشيعة الإسماعيلية

وهي فرقة تؤمن بوجود سبعة أئمة ولذلك يعرفون أحياناً باسم «السبعية» وقد ظهرت كفرقة منشقة في القرن العاشر الميلادي، ويعد الأمير آغا خان هو قائدهم الروحي والدنيوي المعترف به في هذا العصر ويعيش معظمهم في باكستان.

وينتمي معظم سكان إيران اليوم إلى طائفة الشيعة الإثني عشرية، إذ أنهم يعتقدون أن النبي ﷺ قد توفي قبل أن يختم رسالته ولذا وجب على الفقهاء والمجتهدين إكمال المهمة بتوجيه من إمام شيعي[٥].

وقد انتشر هذا المذهب في إيران في القرن السابع عشر الميلادي بعد زوال الدولة الصفوية، وقد أدى هذا المذهب إلى تكوين طبقة جديدة في المجتمع وهي طبقة رجال الدين والتي تنامى نفوذها بسرعة، فقد أبدى هؤلاء دوماً رغبتهم في قيادة المجتمع. وتمكنوا بعد فترة وجيزة من بسط نفوذهم الروحي والسياسي على المجتمع الإيراني.

وفي بداية القرن الثامن عشر تولى الحكم في إيران بعد سقوط الدولة الصفوية سلالة القاجار. ولقد وجد حكام القاجار أنفسهم مضطرين إلى احترام نفوذ الملالي من رجال الدين الشيعة بدلاً من مجابهتهم. وهكذا أصبحت العلاقة بين الرجال الشيعة وحكام القاجار تتسم بشيء من الود حتى جاء نادر الدين شاه إلى الحكم (١٨٤٨ م ـ ١٨٩٦ م) حيث عمل على الحد من نفوذ الملالي وسلطاتهم[٦]. غير أن اغتيال نادر شاه في مايو ١٨٩٦ م كان فرصة للملالي لاستعادة ما فقدوه من هيبة وسلطان. فعاد نفوذهم قوياً في ظل الضعف الذي بدا عليه خليفة نادر شاه. وعمل الملالي على تعزيز ودعم نفوذهم السياسي بالإضافة إلى سيطرتهم على المؤسسات التعليمية وتزايد مواردهم المالية. واستمر الوضع على هذا الحال حتى بدأ البريطانيون والروس معاً في التدخل في الشؤون الداخلية لبلاد فارس.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى تدهور النفوذ السياسي للملالي واستمر هذا التدهور حتى جاء رضا خان (الذي سيحمل فيما بعد اسم رضا شاه بهلوي) فقد راودته فكرة العودة بفارس إلى ديانتها القديمة غير أنه خشي المواجهة مع الملالي، وبدلاً من ذلك فإنه عمد إلى التحالف معهم واستخدامهم في الوصول إلى سدة الحكم. وبالفعل تمكن رضا خان بمباركة ودعم من الملالي من خلع آخر شاهات سلالة القاجار، واعتلاء عرش فارس ليصبح اسمه شاهنشاه إيران (ملك الملوك) وكان ذلك عام ١٩٢٥ م[٧].

ولم تكن العلاقة الودية بين رضا شاه وبين الملالي لتدوم طويلاً. فقد كان رضا شاه ينظر إلى رجال الدين الشيعة باعتبارهم فئة رجعية داخل المجتمع الإيراني تعوق تنفيذ برامجه وكان راغباً في تقليص نفوذهم. وبدأ بالفعل يتحرك ضدهم ويحد من سلطاتهم التقليدية في مجالي التعليم والأوقاف الدينية[٨]. وأصبحت المواجهة بينه وبينهم صريحة وعلنية. ولذلك كان سرور الملالي بالغاً بتنازله عن العرش مضطراً لابنه الشاه محمد رضا بهلوي عام ١٩٤١ م.

وجاء الشاه الشاب الجديد لينتهج سياسة مخالفة لسياسة والده تجاه الملالي. فقد كان الشاه الجديد بحاجة إلى دعم الملالي لإحكام سيطرته على البلاد، ولذلك أظهر كثيراً من الود نحوهم في بادىء الأمر، فأصدر العديد من القرارات التي تدعم الثقافة الإسلامية التقليدية والممارسات الدينية وتمكن بالفعل من الحصول على الدعم الذي يطلبه من الملالي في التغلب على الأزمات التي واجهته خاصة خلال الأزمة التي أشعلها مصدق عام ١٩٥٣ م، وكذلك خلال جهوده الرامية إلى سحق الشيوعيين عام ١٩٥٤ م. غير أن هذا التحالف كان موقتاً ومرهوناً بالمصالح المتحققة من جراء هذا التحالف.

فقد ظهرت منظمات إسلامية ذات توجهات سياسية مثل «مجاهدي الإسلام» و «فدائيي الإسلام». وكانت هذه المنظمات تلقى دعماً من العديد من رجال الدين المستقلين. وفي أواسط الخمسينات بدأت هذه المنظمات توجه النقد الشديد لسياسات الشاه الداخلية وتثير الشكوك حول علاقات الشاه بالقوى الغربية خاصة الولايات المتحدة. وكان هذا النشاط نذير مواجهة حتمية قادمة بين الشاه ورجال الدين. واستعد الشاه لهذه المعركة فأسرع إلى تجميع كافة السلطات في يديه، وشن هجوماً حاداً على المنظمات الإسلامية حديثة

التكوين، وأقدم على نفي العديد من رجال الدين، ورغبة في الحصول على تأييد سكان المناطق الريفية أعلن برنامجاً للإصلاح الزراعي، ثم أنشأ جهاز المخابرات المعروف باسم «السافاك» على غرار أجهزة الشرطة السياسية[٩]. ولم تكد سنوات الخمسينات تنتهي حتى أصبح محمد رضا بهلوي ملكاً مطلق السلطات قادراً على تجاهل رجال الدين الشيعة ومطالبهم بعد أن وجه إليهم ضربات أجهضت نفوذهم وسلطانهم كثيراً.

ولقد اعتقد الشاه آنذاك أنه تخلص من الملالي ونفوذهم إلى الأبد وركن إلى اعتقاده هذا غير عابىء بالتطورات التي كانت تمضي في المجتمع الإيراني. فما أن جاء عام ١٩٧٧ م حتى تحول النشاط السري الملالي إلى نشاط علني وشهدت شوارع طهران صيحات الغضب ضد الشاه وسياساته وهي صيحات أطلقتها شرائح واسعة من الإيرانيين وامتدت أصوات الغضب إلى شوارع المدن الإيرانية الأخرى.

ويبدو أن صيحات الغضب في الشوارع الإيرانية قد فاجأت محمد رضا بهلوي الذي أظهر ارتباكاً واضحاً في معالجة الموقف المتأزم فتدهورت مكانته في عيون شعبه. ولقد أفاد الملالي كثيراً من هذا الوضع حتى استطاعوا في النهاية إجبار الشاه على مغادرة البلاد.

وفي يناير ١٩٧٩ م انتهت المواجهة تماماً واستحوذ الملالي على إيران كلها، وفي اليوم الأول من شهر فبراير هبطت طائرة خاصة قادمة من باريس في مطار طهران وعلى متنها آية الله روح الله الخميني وحاشية من رجال الدين وبوصوله انتهت الملكية وأعلنت الجمهورية الإسلامية في إيران.

السعودية وإيران والإسلام

يمكن القول بأن العلاقات السعودية الإيرانية ظلت منذ عام ١٩٢٤ م وحتى إعلان الجمهورية الإسلامية في إيران تتسم بنوع من المودة أو المودة الشديدة إذا ما قارناها بما سيصبح عليه الوضع بعد فبراير ١٩٧٩ م. ولقد ارتكزت هذه المودة على ثلاثة أبعاد:

- باستثناء فترة قصيرة من الجفاء الناتج عن نزاع ديني يمكن القول بأن العلاقات الإيرانية السعودية ظلت قائمة وموصوله دون انقطاع لفترة تصل إلى نصف قرن من الزمن.

- كانت هناك دوماً لدى الجانبين السعودي والإيراني الرغبة في تجاوز النزاعات الدينية والوصول إلى حلول سلمية لها.
- لم يكن البعد الإسلامي في سياسات شاهات إيران بعداً أساسياً أو محوراً ذا بال، الأمر الذي أدى إلى الحفاظ على علاقات دينية هادئة إن لم تكن ودية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٢٤ م و١٩٧٩ م.

ويمكن تتبع العلاقات الدينية بين الدولتين حتى عام ١٩٢٤ م حينما ضم الملك عبد العزيز إلى مملكته الأماكن المقدسة في مكة ثم المدينة عام ١٩٢٦ م[١٠]. ولقد أثار هذا العمل شيئاً من القلق لدى العديد من قادة العالم الإسلامي آنذاك خاصة في ظل انتشار شائعات مغرضة زعمت أن قوات ابن سعود قد ألحقت بالحرمين الشريفين أضراراً. وكانت إيران واحدة من الدول الإسلامية التي ساورها القلق وكان ذلك أيام حكم رضا شاه بهلوي.

ومن جهته نفى الملك عبد العزيز كل هذه الشائعات وأعلن ترحيبه بأي لجنة للتحقيق حول الحرمين الشريفين يوفدها أي بلد إسلامي. وأعلن الملك عبد العزيز أنه لا يعتزم إعلان نفسه خليفة للمسلمين بعد سقوط الخلافة في تركيا وأكد أهمية الحرمين الشريفين بالنسبة للمسلمين جميعاً ودعا إلى عقد مؤتمر إسلامي يناقش فيه المسلمون جميعاً مستقبل المدينتين المقدستين مكة والمدينة. وقد أسفرت جهود الملك عبد العزيز عن تهدئة المخاوف التي انتشرت في العالم الإسلامي وكانت هذه فرصة للبدء في تنفيذ خططه الرامية إلى تحسين أوضاع الأماكن المقدسة وتأمين الوصول إليها[١١].

من جانبه كان رضا خان أول من استجاب لدعوة الملك عبد العزيز فأرسل وفدين للتحقق من الوضع في الحرمين الشريفين. وكانت مبادرة رضا خان هذه تستهدف إرضاء رجال الدين الشيعة في إيران والحصول على المزيد من دعمهم لمستقبله السياسي، فلم يكن رضا خان رجلاً عرف بالتدين غير أنه لم يتوانَ في استخدام الدين ورجاله في سبيل تحقيق طموحاته السياسية.

وفي ٢١ أكتوبر ١٩٢٥ م وصل الوفد الإيراني الأول إلى جدة وكانت مهمته هي إعداد تقرير عن وضع الأماكن المقدسة في مكة المكرمة ورفعه إلى الحكومة في إيران والتمهيد لزيارة سوف يقوم بها وفد آخر إلى المدينة المنورة في مهمة مماثلة. كان هذا الوفد يضم اثنين من الدبلوماسيين الإيرانيين اللامعين هما الوزير الفارسي المفوض في مصر والقنصل الفارسي العام في

فلسطين واستقبلهما الملك عبد العزيز استقبالاً ودياً عند حدود المدينة وزودهما بسيارته الخاصة لتقلهما في رحلتهما إلى مكة وطلب من مساعديه تسهيل مهمة الوفد وتقديم كل عون ممكن(١٢). وأعلن عن ترحيبه بأي وفود إسلامية أخرى ترغب في التعرف على الأوضاع في الأماكن المقدسة.

كان الوفد مهتماً بالتحقيق حول أوضاع الحرم المكي وقبور الصحابة رضوان الله عليهم وغيرهم من كبار العلماء المسلمين. ولم يجد الوفد أي أضرار قد لحقت بالحرم المكي أو الكعبة المشرفة نفسها(١٣). أما فيما يتعلق بقبور الصحابة فلم يكن الوفد يعلم أن معظم الصحابة دفنوا في المدينة وليس في مكة وأن قبور الذين دفنوا منهم بمكة لم تكن تعلوها قباب، عاد الوفد إلى جدة مسروراً وراضياً بما شاهده في الأماكن المقدسة وانتهى إلى أن الأماكن المقدسة في ظل حكم الملك عبد العزيز تعيش وضعاً أفضل كثيراً مما كانت عليه تحت حكم الملوك الهاشميين حيث كانت سلامة الحرمين الشريفين وأوضاعهما بصفة عامة عرضة للاضطراب والتوتر، مثلما حدث عام ١٩٢١ م حين اضطر الهاشميون إلى إلغاء موسم الحج بسبب عدم قدرتهم على تأمين الطرق إلى الأماكن المقدسة وتنظيم أمور الحج في هذا العام(١٤).

أما الوفد الثاني فقد بدأ مهمته بعد لقاء الوفد الأول مع الملك عبد العزيز رغم أنه وصل جدة قبل الوفد الأول. كان الوقد الثاني يضم قنصل فارس في دمشق ومساعداً له. واتجه الرجلان إلى مكة ومنها إلى المدينة وكان اهتمام هذا الوفد مثل الوفد الأول هو التأكد من وجود قبر النبي ﷺ وقبور الصحابة وكبار علماء المسلمين.

وعند عودته من المدينة لم يصرح أحد عضوي الوفد بشيء أمام المسؤولين السعوديين غير أن شيئاً من الاستياء بدا واضحاً على وجهيهما. فقد سر الرجلان بمشاهدة قبر النبي ﷺ كما هو دون مساس غير أنهما لم يستسيغا إقدام السعوديين من أتباع دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب على إزالة القباب المقامة فوق قبور صحابة رسول الله ﷺ وغيرهم من علماء المسلمين. ومن المعروف أن بناء القباب فوق القبور وتبجيلها أو الطواف حولها يعد نوعاً من الشرك في عبادة الله الواحد، وهو ما حاربته دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب. ولذلك نجد أن قبر الشيخ نفسه وكذلك قبور الملوك من آل سعود لا تحمل أية علامات تميزها، والهدف من ذلك هو القضاء على عادة

السعي نحو القبور بهدف الحصول على بركات أصحابها وهو ما يتنافى مع التعاليم الإسلامية القويمة مع أن زيارة القبور ليست محظورة في الإسلام.

ولقد غادر الوفدان أرض الحجاز كل على حدة بعد انجاز المهمة الموكولة إليه. ويمكن القول بأن رضا شاه كان راضياً عما نقلته تقارير وفوده حول أوضاع الحرمين الشريفين في ظل الحكم السعودي بدليل أنه لم يكاتب الملك عبد العزيز في شيء من هذا الأمر. ثم أنه أرسل وفداً إلى أول مؤتمر إسلامي ينعقد في مكة المكرمة عام ١٩٣٦ م مما يشير إلى أنه قد نسي تماماً مسألة القباب فوق القبور.

ومما لا شك فيه أن دعوة الملك عبد العزيز لانعقاد مؤتمر إسلامي في ذلك الحين كانت فكرة بارعة. فقد كان المؤتمر فرصة لتهدئة المخاوف التي انتشرت بين المسلمين وقادتهم تجاه الأماكن المقدسة وتأكيد الرغبة الصادقة من جانب الملك عبد العزيز على إقامة علاقات دينية جيدة وبناءة مع كافة الأقطار الإسلامية والزعماء المسلمين بصرف النظر عن الاختلافات المذهبية القائمة بين المسلمين. وقد وجد الملك عبد العزيز في اجتماع ممثلي الأقطار الإسلامية فرصة للتأكيد على أن هدفه الأساسي وهمه الأكبر إنما هو توحيد الديار الإسلامية وخدمة الأماكن المقدسة والحفاظ عليها وضمان أمن زوارها، ومن هنا فإن دعوته لانعقاد المؤتمر شملت كافة الزعماء المسلمين بمن فيهم زعماء إيران.

وفي ٢٢ يناير ١٩٢٦ م أعرب الملك عن حسن نواياه حينما لم يتلق أي رد من القادة المسلمين على دعوته لعقد مؤتمر إسلامي يناقش أوضاع الأماكن المقدسة وقال في تصريح له آنذاك:

«... إذن.. وبما أنني لم أجد اهتماماً لدى العالم الإسلامي بشأن هذا الأمر، فقد أعطيت أهل الحجاز حرية اختيار ما يشاؤون من قرارات..»[١٥].

ولقد أحدث هذا التصريح صدىً واسعاً في العالم الإسلامي خاصة بعد أن عبر أهل الحجاز عن ولائهم للملك عبد العزيز وبايعوه عليهم. وانعقد أول مؤتمر إسلامي في مكة في موسم حج عام ١٩٢٦ م وحضره ممثلون عن مختلف الأقطار الإسلامية بإستثناء مصر وحضور إيران وقد أدى فريضة الحج في هذا العام ١٩١,٠٠٠ مسلم وهو عدد يزيد بنسبة ٨٠٪ عن العدد الذي أدى فريضة الحج في الموسم السابق[١٦].

وناقشت وفود المؤتمر عدداً كبيراً من قضايا الدين دون التطرق إلى الأوضاع السياسية الجارية في منطقة الحجاز. وجرى نقاش سريع حول فكرة إنشاء منظمة إسلامية شاملة، كما نوقشت كذلك موضوعات التدابير المالية اللازمة لصيانة الأماكن المقدسة وخدمتها. ولم تكن هناك رغبة لدى أية دولة إسلامية في الإلتزام بتقديم دعم مادي لرعاية شؤون الأماكن المقدسة بما في ذلك إيران. وإزاء هذا الموقف قبل الملك عبد العزيز بتحمل كافة الأعباء المالية لصيانة الأماكن المقدسة وإعمارها رغم أن المملكة في ذلك الوقت كانت دولة ناشئة وفي أمس الحاجة إلى دعم مادي.

وانتهى هذا المؤتمر الإسلامي الأول عن أمرين: أولهما حصول الملك عبد العزيز على مبايعة العالم الإسلامي له باعتباره أميناً على الأماكن المقدسة بما يعنيه ذلك من خدمتها والمحافظة عليها وحمايتها. ثانيهما مسؤولية الملك عبد العزيز عن تأمين طرق الوصول إلى الأماكن المقدسة لكل زائر مسلم يريد الحج والعمرة أو هما معاً وكذلك مسؤوليته عن توسيع تلك الأماكن لاستيعاب الأعداد المتزايدة من الحجاج والزوار. ولم تكن تلك مسؤولية ميسرة في تلك الفترة خاصة ما يتعلق بتأمين الطرق غير أن الملك عبد العزيز استجاب لتلك المسؤوليات جميعاً وأثبت قدرته الفائقة في توفير سبل الأمن والسلام لحجاج وزوار بيت الله الحرام ومسجد رسوله الكريم، وأصبحت رحلة الحج منذ عهد الملك عبد العزيز رحلة يغشاها الأمن والسلام والطمأنينة وتيسرها خدمات تنظيمية فائقة ورعاية افتقدها الحجاج زمناً طويلاً.

الاختلاف في الممارسات الإسلامية

يظل الحج عنصراً مهماً من سمات العلاقات الدينية التي تربط بين المملكة العربية السعودية وإيران، غير أن هناك عدداً من الاختلافات والفروق بين الممارسات الدينية في كلتا الدولتين. وتنحصر هذه الفروق والاختلافات في عدد من المعتقدات والممارسات الدينية بما في ذلك أسلوب أداء فريضة الحج وأداء الصلوات اليومية بالإضافة إلى عدد من الممارسات الدينية الأخرى. وسوف نناقش فيما يلي عدداً من أكثر الموضوعات إثارةً للجدل والاختلاف في مجال الممارسات الدينية.

الحج

يعرف الجميع أن الحج هو الركن الخامس من أركان الإسلام وهو كذلك يعد أحد أهم القضايا الدينية التي تشكل العلاقة بين المملكة العربية السعودية وإيران وكذلك بين المملكة ومختلف أقطار العالم الإسلامي.

في كتابه «الحج اليوم» يصف لنا ديفيد لونج المسؤوليات التي تتحملها المملكة العربية السعودية أثناء موسم الحج سنوياً على النحو التالي:

«إن كل جهاز من أجهزة الحكومة السعودية ينشغل بأمور الحج سواء أكان ذلك في مجال تنظيم الأعمال التي يتولاها القطاع الخاص في موسم الحج أم في مجال توفير الخدمات الإدارية، وهي مهمة تشكل عبئاً على أي جهاز حكومي بالغ التطور. ومع ذلك فإن المملكة العربية السعودية التي ما تزال أجهزتها الإدارية الحكومية في مرحلة التطور تعرف جيداً كيف تنجز هذه المهمة على خير وجه كل عام»[١٧].

على صعيد العلاقات الدينية السعودية الإيرانية يظل الحج كما أسلفنا أحد أهم القضايا في هذه العلاقات بين الدولتين. فخلال حكم رضا بهلوي (١٩٢١ م - ١٩٤١ م) كان الإيرانيون يواجهون عدداً من العقبات في سبيل أداء فريضة الحج أو زيارة الأماكن المقدسة في منطقة الحجاز إذ كان يتعين على الذين تدفعهم الرغبة القوية في أداء هذه الفريضة الحصول على تصريح خاص من الحكومة الإيرانية، وبوجه عام فقد كانت جوازات السفر الإيرانية تحمل العبارات التالية:

«يسمح لحامل هذا الجواز بزيارة جميع المناطق والأماكن ما عدا الحجاز»[١٨].

وبعد سقوط رضا بهلوي عام ١٩٤١ م أصبحت زيارة الأماكن المقدسة في مكة والمدينة سواء للحج أو للعمرة ميسرة أمام الإيرانيين يؤدونها كيفما شاؤوا وتزامن ذلك مع تحسن وسائل النقل الحديث والطرق الجيدة التي وفرتها المملكة العربية السعودية مما أدى إلى زيادة أعداد الحجاج.

ومما يؤكد ذلك المقارنة بين عدد الحجاج الذي لم يتجاوز ٢٣٢,٩٧١ حاجاً عام ١٩٥٤ م وبين عدد الحجاج الذي بلغ عام ١٩٨٧ م ١,٨٠٠,٠٠٠ حاج. وتشتمل هذه الأرقام على عدد الحجاج المحليين والذي يشكل

المقيمون في المملكة من مسلمي الأقطار الأخرى نسبة كبيرة منهم. ويشير الجدول التالي إلى تطور عدد الحجاج الإيرانيين الذين أدوا فريضة الحج منذ عام ١٩٦١ م وحتى عام ١٩٨٧ م[١٩].

عدد الحجاج الإيرانيين بين عام ١٩٦١ م ـ ١٩٨٧ م

السنة	الحجاج	السنة	الحجاج
١٩٦١	١٢,٠٠٠	١٩٧٥	غير متوفر
١٩٦٢	١١,٠٠٠	١٩٧٦	غير متوفر
١٩٦٣	١٧,٠٠٠	١٩٧٧	غير متوفر
١٩٦٤	١٩,٠٧٣	١٩٧٨	غير متوفر
١٩٦٥	٢٤,٩٣٧	١٩٧٩	غير متوفر
١٩٦٦	٣٥,٣٣٤	١٩٨٠	١٠,٥٣٩
١٩٦٧	٢٢,٩٠٣	١٩٨١	٧٥,٣٩١
١٩٦٨	١٣,٦٤٢	١٩٨٢	٨٩,٥٠٣
١٩٦٩	١٥,١٣٢	١٩٨٣	١٠٣,٠٤٤
١٩٧٠	٤٨,٣٦٨	١٩٨٤	١٥٤,٩٥٨
١٩٧١	٣٠,٢٩٩	١٩٨٥١	١٥٢,٢٢٧
١٩٧٢	٤٥,٢٩٨	١٩٨٦	١٥٢,١٤٩
١٩٧٣	٥٧,٢٣٠	١٩٨٧	١٥٧,٣٩٥
١٩٧٤	٥٧,٣١٤		

وتشير هذه الأرقام بوضوح إلى الاضطراد المستمر في عدد الحجاج الإيرانيين منذ قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ م، ويمكن أيضاً للمرء أن يتبين من خلال الجدول تذبذب عدد الحجاج الإيرانيين خلال سنوات الستينات. ففي عام ١٩٦٦ م كان عدد الحجاج الإيرانيين يزيد على خمسة وثلاثين ألف حاج ولكنه انخفض في العام التالي ١٩٦٧ م إلى أقل من ثلاثة وعشرين ألف حاج. والواقع أن السبب وراء هذا الانخفاض هو الوضع السياسي الذي كانت المنطقة تعيشه في ذلك العام إذ أدى قيام الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ م إلى إحجام عدد كبير من الإيرانيين عن أداء فريضة الحج. وقد كانت

هذه ظاهرة عامة خلال ذلك العام إذ انخفض عدد الحجاج بشكل ملحوظ. أما التزايد الهائل في عدد الإيرانيين الذين يؤدون فريضة الحج سنوياً منذ عام ١٩٨٧ م فلم تكن ترجع إلى رغبة فردية تولدت فجأة لدى الفرد الإيراني وإنما يرجع ذلك إلى رغبة الحكومة الإيرانية وإلحاحها لإرسال أكبر عدد من الحجاج إلى الأماكن المقدسة كل عام. والواقع أن هذا المسلك الإيراني قد أدى إلى تزايد الضغط على الإمكانات والتسهيلات المتوفرة في الأماكن المقدسة وهو ما كان ينطوي على حرمان الحجاج المسلمين الآخرين من القدوم إلى مكة المكرمة والمدينة المنورة الذين انتابهم الخوف من الزحام في الأماكن المقدسة ونقص الخدمات اللازمة لهذه الأعداد المتزايدة. وكان من الضروري أن تتخذ الحكومة السعودية موقفاً للحد من ظاهرة تزايد الأعداد بشكل عشوائي. ولم ترد المملكة أن تتخذ في هذا الشأن قراراً منفرداً فقررت عرض الأمر على وزراء خارجية الدول الإسلامية في اجتماعهم الذي انعقد في عمان ١٩٨٨ م. وبموجب ما اتخذه وزراء الخارجية من قرارات أصبحت المملكة قادرة على أن تطالب إيران بإرسال ما نسبته واحد في الألف من سكانها لأداء فريضة الحج سنوياً وألا تزيد من عدد حجاجها عن هذه النسبة[٢٠]. ولقد كان السبب في صدور هذا القرار هو أن الحرمين الشريفين والأماكن المقدسة في مكة والمدينة لا يمكنها استيعاب هذه الأعداد المتزايدة من المسلمين الراغبين في أداء فريضة الحج.

ولقد كان هذا القرار سبباً في إصابة العلاقات بين البلدين بشيء من التوتر عرفت العلاقات الإيرانية السعودية مثيلاً له مرات كثيرة عبر التاريخ ونذكر على سبيل المثال لا الحصر حادثتين وقعتا خلال موسم حج عام ١٩٤٣ م.

فقد اضطرت قافلة حج إيرانية كانت في طريقها إلى مكة إلى حط رحالها قرب قرية صغيرة في منطقة نجد، وعند الفجر علا صوت أحد أفراد القافلة بالأذان لصلاة الفجر حسب التقاليد الشيعية التي تختلف عن تعاليم أهل السنة والجماعة، فغضب بعض سكان القرية من سماع الأذان وتوجهوا إلى مقر إقامة القافلة وحدث جدال ونقاش بين الطرفين وتحول الجدال إلى عراك بالأيدي اضطرت معه الشرطة المحلية للتدخل ولم تقع خسائر بين الطرفين وواصلت القافلة طريقها في اليوم نفسه. أما الحادثة الثانية فهي أن الشرطة السعودية ألقت القبض على حاج إيراني يدعى أبو طالب اليازدي داخل الحرم

المكي بعد أن قام بإلقاء القاذورات على الكعبة وتم اعتقال الرجل يومها وحوكم واعترف بذنبه فأقيم عليه الحد وقطعت رأسه طبقاً لما تنص عليه الشريعة الإسلامية[٢١].

بدا الحادثان مترابطين من وجهة النظر الإيرانية، وقدمت الحكومة الإيرانية احتجاجاً شديد اللهجة وقررت يومها بعد تبادل للرسائل الرسمية مع الحكومة السعودية قطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة ابتداءً من شهر مارس ١٩٤٤ م. ومن الواضح أن هذه الحوادث التي تتكرر كثيراً في مواسم الحج إنما تشير إلى الحساسية المفرطة التي كانت تعانيها العلاقات السعودية الإيرانية.

بعد ذلك بستة أعوام وخلال موسم حج ١٩٤٩ م أصدر الرئيس الديني لبعثة الحج الإيرانية آية الله كاشاني فتوى دينية مفادها أن السلطات السعودية قد حددت بشكل خاطىء موعد وقوف الحجيج بعرفات، وأشار إلى أن الحجاج الإيرانيين لن يبارحوا عرفات بعد انتهاء ذلك اليوم حسبما تقضي التعاليم الإسلامية. وعندما علم الملك عبد العزيز بهذا الأمر أرسل بثلاثة من أقرب معاونيه لمناقشة آية الله كاشاني في فتواه ومحاولة إقناعه بمغادرة عرفات مع الحجاج الإيرانيين في الوقت المحدد. ورغبة من الملك عبد العزيز في مواجهة الازعاج والفوضى ومنع انتشارهما بين الحجاج القادمين من الأقطار الإسلامية الأخرى فقد زود رسله إلى كاشاني بتعليمات محددة بأنه إن لم يغادر عرفات مع الحجاج الإيرانيين بكل هدوء فإن الملك عبد العزيز سوف يجد نفسه مرغماً على اتخاذ التدابير اللازمة لإرغامه على مغادرة عرفات. ولقد نجح مبعوثو الملك عبد العزيز في مهمتهم ولم يستدع الأمر استخدام القوة بعد أن غادر الإيرانيون عرفات في الموعد المحدد، وتم تفادي واحدة من الأزمات في العلاقات بين البلدين[٢٢].

وخلال موسم حج ١٩٦٢ م وفيما كان بعض الحجاج الإيرانيين في زيارة للمدينة المنورة حاولوا إلقاء بعض القاذورات على قبر النبي ﷺ وسرعان ما تبين أن هذا العمل لم يكن موجهاً بصورة مباشرة إلى قبر النبي وإنما إلى قبري خليفتي رسول الله أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب. ومن المعروف أن الشيعة يكرهون الخلفاء الراشدين الثلاثة الأول اعتقاداً منهم بأن علي بن أبي طالب الخليفة الرابع كان أولى بالخلافة منهم جميعاً. ونتج عن هذا الحادث

وقوع مشاجرة بين هؤلاء الإيرانيين وعدد من أهالي المدينة المنورة والمسلمين الآخرين ولم تقع ضحايا في هذا الشجار، غير أن عدداً من الحجاج الإيرانيين وأهل المدينة قد أصيب بجراح ونقلوا جميعاً إلى مستشفى قريب حيث تم علاجهم، حيث كانت جروح بعضهم خطيرة(٢٣).

وفي عام ١٩٦٧ م نشب خلاف بين الخطوط العربية السعودية وشركة الطيران الإيرانية حول مسألة نقل الحجاج الإيرانيين، وقد تم حل هذا الخلاف بموجب إتفاقية تنص على أن تقوم شركة الطيران الإيرانية بنقل الحجاج الإيرانيين على أن تحصل الخطوط السعودية على نسبة ١٥٪ من سعر كل تذكرة لقاء تنظيم وتقديم الخدمات لرحلات الحجاج الإيرانيين. وتشير هذه الحوادث إلى رغبة الحجاج الإيرانيين في إثارة المشكلات في موسم الحج سنوياً سواءٌ أكان عن قصد أم غير ذلك. وفي الحقيقة فإنه يبدو أن الحجاج الإيرانيين يتعمدوا استثارة السلطات السعودية والمسلمين من أهل السنة، فالزيارات التي يقومون بها إلى قبور الصحابة في البقيع بالمدينة المنورة تصحبها دائماً ممارسات وسلوكيات يعلمون جيداً أنها غير شرعية. ولقد أبدت الحكومة السعودية على الدوام قدراً من التسامح تجاه هذه الممارسات الإيرانية غير أنها كانت ترى نفسها مجبرة على التدخل حينما تتجاوز الأنشطة والممارسات الإيرانية مستوى التصرفات المحتملة.

الصلاة وقضايا دينية أخرى

تعد الاختلافات في أداء الصلوات من القضايا المهمة في العلاقات الدينية بين المملكة وإيران. فالإيرانيون على سبيل المثال يرون أن صلاة الجماعة خلف إمام سني لا تجوز وفق تعاليمهم الشيعية، ولذلك فإن الحجاج الإيرانيين لا يصلون خلف الأئمة السنيين في الحرم الشريف في مواسم الحج(٢٤). إضافة إلى أنهم يأتون من كربلاء في العراق بقطعة من الطين الجاف ليضعوا جباههم فوقها عند الصلاة. وعلى عكس أهل السنة الذين يصلون خمس صلوات مفروضة في اليوم لا يصلي الشيعة بمن فيهم الإيرانيون سوى ثلاث مرات. وفي بعض الأحيان تؤدي هذه الاختلافات بين الشيعة وأهل السنة في أداء الشعائر الدينية إلى حدوث نزاعات بين الإيرانيين الشيعة من جهة وبين أهل السنة من السعوديين والمسلمين القادمين من أقطار العالم الإسلامي من جهة أخرى.

والحقيقة أن الاختلافات الدينية العقائدية بين الشيعة وأهل السنة لا تعد ولا تحصى وليس المجال هنا مجال التفصيل في هذه الاختلافات، وحسبنا هنا أن نشير إلى أن الاختلافات الدينية العقائدية مسؤولة إلى حد بعيد عن تدهور العلاقات الدينية بين المملكة وإيران. وتؤدي هذه الاختلافات الدينية في كثير من الأحيان إلى حالات من سوء الفهم السياسي التي تتحول إلى أزمات سياسية.

ومن الضروري هنا أن ندرك أن قضايا الاختلاف حينما تتحول من المستوى النظري إلى واقع وأحداث لا نعني أنها أحداث تتعلق بالمملكة وإيران وحدهما وإنما تكشف هذه الأحداث عن اتجاهات الشيعة الإيرانيين بعد الإطاحة بشاه إيران عام ١٩٧٩ م. فهم يريدون تصعيد أنشطتهم ونشر أفكارهم بين المسلمين في مواسم الحج ولذلك فهم ينظمون في مواسم الحج المظاهر الدينية والمسيرات ذات التوجهات السياسية ويقومون بتوزيع المنشورات والبيانات. إنهم باختصار يريدون تسييس الحج والتحول به من موسم عبادة وأداء فريضة إلى منتدى سياسي.

ونضيف هنا أن الإيرانيين في بعض الأحيان كانوا يحملون معهم إلى الأماكن المقدسة كميات من المخدرات خاصة الأفيون الذي يستخدمونه بانتظام ويعتبرون ذلك أمراً مسموحاً من الناحية القانونية. ويعد ذلك خرقاً صريحاً للقوانين السعودية الصارمة تجاه حيازة المخدرات أو استخدامها. ولم يكتفِ الإيرانيون الشيعة بذلك بل إنهم حملوا معهم إلى الأراضي السعودية متفجرات بلاستيكية حاولوا استخدامها ضد المرافق السعودية غير مبالين بسقوط ضحايا أبرياء من المسلمين القادمين إلى الأراضي المقدسة لأداء فريضة الجح.

وبالرغم من هذه المشكلات العارضة يفد إلى المملكة العديد من أهل السنة الإيرانيين لأداء الحج أو العمرة في هدوء وسلام. وقد حاول بعض الإيرانيين تخفيف حدة التوتر بين الشيعة والسنة من بينهم الشاه محمد رضا بهلوي نفسه والذي كان شيعياً، إلا أنه شجع أثرياء السنة من الإيرانيين على توفير الفرص التعليمية والتدريبية للطلبة الإيرانيين من أهل السنة وكذلك توفير فرص العمل لهم[٢٥].

التضامن الإسلامي

على الرغم من الاختلافات العقائدية والأحداث التي أشرنا إليها من قبل، إلا أن العلاقات الدينية السعودية الإيرانية لم تكن سلبية على الدوام. فقد اشتملت هذه العلاقات على عدة عناصر إيجابية. ولعل من أبرز هذه العناصر قضية التضامن الإسلامي التي دعا إليها المغفور له الملك فيصل. وهناك عناصر أخرى تعد علامة على الجهود المبذولة من جانب البلدين لتعزيز علاقتهما الدينية ومنها المشاركة في إنشاء عدد من المؤسسات الإسلامية.

كانت المملكة العربية السعودية أول بلد إسلامي يثير قضية التضامن الإسلامي ويعبر عن اهتمامه العميق بمستقبل الأمة الإسلامية. ففي عام ١٩٥٥ م، كان تعداد المسلمين يناهز الأربعمائة مليون مسلم وكانت الاختلافات والخلافات بينهم لا تعد ولا تحصى. ومن هنا أقدم الملك سعود بن عبد العزيز على زيارة إيران في ٨ أغسطس عام ١٩٥٥ م، وهناك أكد على ضرورة التوصل إلى حل الخلافات الثنائية والمتعددة بين الدول الإسلامية وتحقيق مصالحة بين الأقطار الإسلامية. ومن جانبه أكد الشاه محمد رضا بهلوي اتفاقه مع الملك سعود ووعده بالعمل في هذا الاتجاه. وبعد نحو عشرة أعوام من هذه الزيارة، في عام ١٩٦٤ م، كان الملك فيصل يعلن مبادرته التاريخية لتحقيق التضامن الإسلامي.

إن دلالة هذه الدعوات التي خرجت من المملكة العربية السعودية تكمن في توقيت خروجها حين كانت الفرقة والتشتت سمة العمل السياسي والاقتصادي والديني في شتى بلدان العالم الإسلامي وكانت الأفكار الشيوعية والاشتراكية تمهد لنفسها في العديد من بلدان العالم الإسلامي. ولذلك كان الهدف من دعوة الملك فيصل دعم الصف الإسلامي وتأكيد تضامنه للوقوف في وجه القوى المعادية للإسلام والمسلمين. واعترافاً بأهمية الدور الإيراني في تحقيق التضامن الإسلامي قام الملك فيصل بزيارة إيران عام ١٩٦٥ م. وقد أسفرت هذه الزيارة عن نتائج بالغة الأهمية حيث أكد شاه إيران أهمية دعوة الملك فيصل وحاجة الأمة الإسلامية لهذا التضامن، واتفق العاهلان السعودي والإيراني في البيان المشترك الذي صدر في ختام الزيارة على:

«أنه من الضروري أن تتولى البلدان الإسلامية دراسة مشكلاتها ودعم مصالحها وتطوير علاقاتها ومسيرتها معاً نحو تحقيق الأهداف الإسلامية السامية

من أجل رخاء وازدهار الدول الإسلامية وتحقيق العدالة الاجتماعية لشعوبها»[٢٦].

وأكد البيان اتفاق العاهلين على أهمية الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي تتم من خلاله مناقشة المصالح المتبادلة بين الأقطار الإسلامية باعتبار ذلك السبيل إلى تحقيق وحدة المسلمين والمحافظة على مصالحهم. ولقد أعاد العاهلان السعودي والإيراني تأكيد أهمية هذه المبادىء والسير على طريق التضامن الإسلامي خلال زيارة ثانية قام بها الملك فيصل لإيران عام ١٩٦٧ م.

ومن جهته كان شاه إيران متفقاً كل الاتفاق مع الملك فيصل في دعوته للتضامن الإسلامي، إلا أنه كان يخشى أن تسيء الدول الغربية تفسير هذه الدعوة وأن يسود الدوائر الغربية انطباع بأن الإسلام ينتفض اليوم ضد عمليات التحديث ويرفض الحياة العصرية. والواقع أن هذه النظرية كانت نابعة من رؤية شخصية للشاه الذي اعتبر رجال الدين يمثلون قوة رجعية في المجتمع. ولذلك كان راغباً في أن يؤكد الملك فيصل على عصرية الإسلام وعلى أن الدين الإسلامي في أسسه الثابتة يدعم التقدم والأخذ بأسباب العصر[٢٧].

وفي نوفمبر عام ١٩٦٨ م قام الشاه محمد رضا بهلوي بزيارة رسمية إلى المملكة العربية السعودية. وفي خطابه الرسمي الذي ألقاه في ٩ نوفمبر أطلق الشاه على الملك فيصل لقب «أمير المؤمنين» اعترافاً بالمكانة الرفيعة التي كان الملك فيصل يتمتع بها في مختلف أرجاء العالم الإسلامي. وكان هذا الاعتراف من جانب الشاه الذي يمثل دولة ذات أغلبية شيعية خطوة مهمة نحو تحقيق الوحدة والتضامن بين صفوف المسلمين.

تأسيس المؤسسات الإسلامية

يعد تأسيس عدد من المنظمات والمؤسسات الإسلامية مجالاً آخر من مجالات التعاون بين المملكة وإيران. وتعود فكرة إنشاء مثل هذه المنظمات إلى عام ١٩٢٦ م حينما انعقد أول مؤتمر إسلامي. فقد ناقش المؤتمر آنذاك بشكل عابر فكرة إنشاء منظمة إسلامية، غير أن ظروف الدول الإسلامية التي كان معظمها يخضع لحكم الاستعمار لم تكن تسمح بترجمة هذه الفكرة إلى واقع ملموس بالإضافة إلى أن الدين الإسلامي لم يكن يواجه آنذاك تحديات مباشرة مثل تلك التي ظهرت فيما بعد.

ومع استقلال عدد من الدول الإسلامية خلال سنوات الأربعينات والخمسينات أصبحت فكرة تأسيس منظمة إسلامية أكثر قابلية للتحقيق وكانت المملكة وإيران من الدول المؤيدة لهذه الفكرة. فما أن أعلنت جمعية الأخوة الإسلامية الباكستانية دعوتها إلى عقد مؤتمر إسلامي في كراتشي خلال شهر فبراير عام ١٩٤٩ م حتى استجابت المملكة وإيران معاً لهذه الدعوة واتفقتا على اعتبار هذه الجمعية منظمة إسلامية وهي المنظمة التي سوف تحمل اسم «منظمة مؤتمر العالم الإسلامي»[٢٨]. وبعد ذلك بعامين أي في عام ١٩٥١ م عقدت المنظمة مؤتمرها الثاني في كراتشي (٩ - ١٢ يناير) وحضرت المملكة وإيران هذا المؤتمر وقد أكد هذا المؤتمر الدور القيادي الإسلامي الذي تلعبه المنظمة التي أضحت أكثر حضوراً في العالم الإسلامي.

ومن أجل المزيد من التأكيد على أهمية المؤتمر ترأس الملك فيصل بنفسه، وكان وقتها ولياً للعهد، جلسات عمل المؤتمر التي بدأت يوم ١٨ مايو عام ١٩٦٢ م. وبعد مناقشات استمرت يومين قرر المشاركون في المؤتمر تأسيس منظمة إسلامية ثانية هي «رابطة العالم الإسلامي» وكان الملك فيصل هو صاحب فكرة إنشاء هذه المنظمة وكانت إيران واحدة من الدول المؤسسة لها. وقد تم اختيار مكة المكرمة مقراً لهذه المنظمة وكان المجلس التأسيسي لها يضم إحدى وعشرين دولة من بينها إيران. وكان تأسيس هذه المنظمة التي ما تزال تؤدي دورها بشكل جيد في مختلف أنحاء العالم الإسلامي معلماً مهماً آخر في مسيرة العلاقات السعودية الإيرانية. فقد كانت إيران عضواً مؤسساً في مختلف اللجان والمجالس والوكالات التابعة لرابطة العالم الإسلامي[٢٩].

وفي عام ١٩٦٦ م أعلن عن مولد كيان إسلامي ثالث ساهمت المملكة وإيران معاً في إنشائه وهو «منظمة المؤتمر الإسلامي» وكان الملك فيصل ايضاً صاحب فكرة إنشاء هذه المنظمة، فقد بدت له أهمية أن يكون هناك لقاء سنوي منتظم يجمع بين زعماء العالم الإسلامي لمناقشة أوضاع المسلمين وأحوال دينهم. ومع حلول شهر أغسطس عام ١٩٦٩ م بدت الفكرة مهمة وضرورية خاصة بعد اندلاع حريق المسجد الأقصى وما أثاره من مشاعر المسلمين في مختلف أنحاء العالم. فوجه الملك فيصل الدعوة إلى عقد مؤتمر إسلامي في العاصمة المغربية الرباط، واستجابت إيران للدعوة بل إن الشاه محمد رضا بهلوي حضر المؤتمر بنفسه. وأسفر المؤتمر عن تأسيس منظمة

المؤتمر الإسلامي وتم الاتفاق على أن تكون مدينة القدس مقراً لها ونظراً لخضوع المدينة للاحتلال الإسرائيلي تم الاتفاق على أن تكون مدينة جدة مقراً موقتاً للمنظمة. ومرة ثالثة كان تأسيس هذه المنظمة خطوة إيجابية في مسيرة العلاقات الدينية السعودية الإيرانية.

وقد شهدت السنوات التالية اهتماماً ملحوظاً من البلدين بدعم التعاون بينهما وتنسيق مواقفهما خاصة في مؤتمرات وزراء خارجية الدول الإسلامية التي كانت تنعقد تحت رعاية منظمة المؤتمر الإسلامي. ولقد كان هذا التعاون قائماً وممكناً آنذاك لأن إيران في ظل حكم الشاه كانت تعتبر نفسها دولة مؤسسة للمنظمات التي تستهدف تحقيق وحدة الصف الإسلامي. وكان الشاه محمد رضا بهلوي أول زعيم مسلم يتحدث عن إمكانية إنشاء سوق إسلامية مشتركة. وفي عام ١٩٦٨ م قام وزير المواصلات والحج السعودي بزيارة إلى إيران وقد مهدت هذه الزيارة الطريق أمام المزيد من بعثات الحج الإيرانية التي بدأت تنتظم منذ عام ١٩٧٠ م. وكانت هذه البعثات تتسم بالتنظيم الدقيق فقد كانت تضم فرقاً طبية ومستشفى ميدانياً لخدمة الحجاج الإيرانيين وغير الإيرانيين أيضاً، وكان الحجاج الإيرانيون من بين أكثر الحجاج ثراءً وكرماً مما أسهم في إيجاد صورة إيجابية عن الحجاج الإيرانيين بين الحجاج الآخرين. غير أن كل ذلك تبدل بشكل مأساوي بعد ثورة ١٩٧٩ م ووصول رجال الدين الشيعة إلى سدة الحكم في إيران.

العلاقات الدينية (١٩٧٩ م - ١٩٨٢ م)

كان عام ١٩٧٩ م عام التغيرات الدرامية العنيفة في إيران وكان أيضاً بداية التدهور الكبير في العلاقات السعودية الإيرنية. فلم يسبق للعلاقات الدينية بين البلدين عبر تاريخها أن شهدت مثل هذا التوتر والاضطراب الذي شهدته خلال الفترة التالية لعام ١٩٧٩ م. فلقد بدا واضحاً أن وصول الملالي إلى سدة الحكم في إيران يفرض تغيرات سياسية كبيرة في العلاقات الإيرانية الخارجية وعلى رأسها العلاقات الإيرانية السعودية. فقد أصبح الإسم الرسمي لإيران «جمهورية إيران الإسلامية» وكان هذا الإسم ينطوي على بعد جديد في العلاقات الإيرانية مع المملكة. وقد ظهر ذلك واضحاً في سلسلة المواقف العدائية التي وقفتها الحكومة الجديدة في إيران ضد المملكة العربية السعودية في طول العالم الإسلامي وعرضه. ولم يكن عداء النظام الإيراني للمملكة

خافياً على أحد بل إن هذا النظام لم يبذل جهداً في إخفاء هذا العداء وذهب إلى تشجيع الأقلية الشيعية التي تسكن المنطقة الشرقية من المملكة على الخروج والانتفاضة ضد الدولة السعودية، وبدأ سلسلة محاولاته الرامية إلى استخدام موسم الحج لنشر أفكار الثورة الإيرانية وتصديرها إلى الأقطار الإسلامية الأخرى.

على الجانب الآخر كانت الحكومة السعودية تدرك مغزى التحولات الدرامية في طهران وانعكاساتها على العلاقات السعودية الإيرانية. ولقد أظهرت الحكومة السعودية قدرة على ضبط النفس وممارسة أعلى قدر من الصبر والتريث في مواجهة خطط النظام الإيراني بهدف امتصاص مشاعر التعصب الديني الإيراني وتجنب المواجهة المباشرة مع النظام الإيراني، بل إن الحكومة السعودية بذلت مساعيها الرامية إلى تفادي المزيد من التدهور في العلاقات بين البلدين من خلال الاتصالات الدبلوماسية والمباحثات الهادئة. إلا أن النظام الإيراني مضى في مخططاته غير عابىء بنتائجها فاستمر في ممارسة ضغوطه على الحكومة السعودية، مطالباً بالممارسات السياسية للحجاج في موسم الحج ومرسلاً بأعداد متزايدة من الحجاج كل عام دون اعتبار للنظم والقوانين المعمول بها في الدولة المضيفة وهي المملكة العربية السعودية.

وجاءت الحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠ لتصيب العلاقات بين البلدين بالمزيد من التدهور على الصعيدين الديني والسياسي، حيث وقفت المملكة إلى جانب العراق. وخلال عامي ١٩٨٠ م - ١٩٨١ م على التوالي صعدت الحكومة الإيرانية من ضغوطها ضد المملكة فشجعت الحجاج الإيرانيين على التظاهر في شوارع مكة المكرمة وحاولت المملكة احتواء هذه المشكلات من خلال القنوات الدبلوماسية. وفي بداية عام ١٩٨٢ م بدأت المفاوضات بين البلدين بهدف تسوية الخلافات وضمان سلامة وأمن الحجاج. وحققت هذه المفاوضات نجاحاً ملحوظاً فقد تم التوصل إلى اتفاق بشأن العديد من المقترحات غير أن العقبة الكبرى كانت تتمثل في الكيفية التي يمكن بها تنفيذ ما تم الاتفاق عليه.

ففي إيران كان الصراع على السلطة شديداً بين الراديكاليين والمعتدلين. وكان الخلاف بينهما بالغ الشدة. لقد وقف الراديكاليون ضد أي نوع من التقارب مع المملكة العربية السعودية في حين كان المعتدلون يرحبون بالوصول

إلى نوع من التفاهم مع المملكة. وهكذا كانت كل محاولة للتقارب مع المملكة من جانب المعتدلين تواجه الفشل بسبب تصلب الراديكاليين ومعارضتهم الشديدة. وكان موسم الحج فرصة الراديكاليين للوصول إلى الأرض المقدسة بأفكارهم ونشرها بين الحجاج من مختلف الأقطار الإسلامية ولم يكن لديهم استعداد للتفاوض بشأن هذه الفرصة.

والواقع أن سياسة العداء تجاه الحكومة السعودية من جانب الحكومة الإيرانية في ظل حكم آية الله الخميني لم تقتصر على مواسم الحج فحسب. فقد بدأت هذه السياسة العدائية ممارستها عام ١٩٨٠ م حينما حاول الإيرانيون إثارة البلبلة والشكوك حول مصداقية الحكومة السعودية وقدرتها على خدمة الأماكن المقدسة ورعاية زوارها من الحجاج والمعتمرين. وانخرطت الأجهزة الإيرانية في حملة شعواء باهظة التكلفة ضد المملكة شملت العالمين العربي والإسلامي باستخدام الصحف اليومية المجانية ومئات الكتب والكتيبات وآلاف الأشرطة المسموعة والمرئية. وامتدت هذه الحملة لتشمل المسلمين في العالم الغربي ووزعت المنشورات والمطبوعات داخل المساجد خاصة أيام الجمعة وكان هدف هذه الحملة واضحاً وهو التشكيك في قدرة المملكة على رعاية الحرمين الشريفين. وذهبت المساعي الإيرانية مذهبها حين انتهت إلى ضرورة تشكيل لجنة إسلامية مشتركة تتولى الإشراف على مكة والمدينة. وهنا نفد صبر المملكة وهبت تواجه هذه الحملة الإيرانية وتكشف زيف ادعاءاتها وما تذيعه من أكاذيب. ونتيجة لذلك تدهورت العلاقات الدينية بين البلدين وما تزال حتى اليوم.

ولم تكتف الحملة الإيرانية ضد المملكة بالكلمة في منشوراتها ومطبوعاتها وإنما بدأت تمارس شيئاً من الأعمال الإرهابية ضد المملكة. وبدءاً من عام ١٩٨١ م بدأت سلسلة من الأعمال الإرهابية التي تستهدف زعزعة الاستقرار في المملكة، فوقعت عدة أحداث إرهابية صغيرة داخل أراضي المملكة وامتدت هذه الأعمال لتشمل بعض الدبلوماسيين السعوديين في الخارج. ولقد أفادت إيران من الحرب الأهلية في لبنان حيث استقطبت بعض الجماعات الشيعية اللبنانية وجندتها للقيام بأعمال إرهابية ضد المملكة. وقامت بتدريب طوابير من الإرهابيين في لبنان. وأقيمت داخل إيران نفسها عدة معسكرات للتدريب على أعمال الإرهاب.

أما المملكة فانها انطلاقاً من إيمانها بمبادىء الإسلام التي تحض على

السلام والعدالة والتسامح، فإنها لم تحاول إيذاء إيران أو الرد عليها بالأسلحة ذاتها، بل أنها سلكت مسلكاً آخر في معالجة الأوضاع المتدهورة بين البلدين من خلال المفاوضات السلمية ومناقشة الأمور مناقشة هادئة وهادفة. فالمملكة تؤمن إيماناً قوياً بأنه يمكن لإيران أن تؤدي دوراً بالغ الأهمية في لم الصف الإسلامي وتوحيد الجهود الإسلامية. واليوم يبدو من الضروري لإيران أن تمد يدها للتعاون مع المملكة وغيرها من الدول الإسلامية حتى يمكنها استعادة مصداقيتها التي فقدتها في العالم الإسلامي. ويبدو أن المملكة العربية السعودية تواقة إلى يوم ترى فيه إيران تأخذ مكانتها في قلب العالم الإسلامي، تسعى مع دوله إلى تحقيق الأمن والاستقرار وتعمل مع شعوبه من أجل نصرة الإسلام والمسلمين شريطة أن تتخلى عن أنشطتها المعادية للسعودية وأن تكون لديها الرغبة الحقيقية في العودة إلى العمل المثمر البناء مع الدول الإسلامية.

الخلاصة

إن كلاً من المملكة وإيران دولة إسلامية يقف وراءهما تاريخ طويل من المشاركة الفعالة في بناء صرح الحضارة الإسلامية. وهو تاريخ يفرض على الدولتين الاستمرار في هذه المسيرة الحضارية خدمة للإسلام والمسلمين.

ولقد برهنت العلاقات الدينية بين الدولتين خلال حكم آل بهلوي أن التعاون والعمل معاً كان في صالح البلدين والعالم الإسلامي أجمع. فقد أسفرت العلاقات الطيبة بين البلدين خلال سنوات الستينات والسبعينات عن تأسيس ودعم العديد من المنظمات الإسلامية التي نالت إعترافاً واحتراماً دوليين وما تزال تؤدي دوراً بالغ الأهمية والتأثير في حياة الأمة الإسلامية.

ومع وصول رجال الدين إلى الحكم في إيران تدهورت العلاقات بين الدولتين واشتد الصراع بينهما في غير صالح أي منهما أو الأمة الإسلامية جميعاً.

ويتعين على إيران اليوم أن تتجاوز التعصب لقضايا الاختلافات المذهبية وأن تركز اهتمامها على المبادىء الإسلامية الأساسية وأن تتخلى عن الأنشطة المعادية لدولة إسلامية لها مكانتها بين المسلمين وأن تعرف أن التعاون بين البلدين إضافة كبيرة للعمل الإسلامي في ظل ظروف تقتضي جمع كلمة المسلمين لما فيه خيرهم وخير دينهم.

الفصل الخامس

العلاقات الاقتصادية
بين المملكة وايران
١٩٣٢ - ١٩٨٢



العلاقات الاقتصادية بين المملكة وايران
١٩٣٢ م - ١٩٨٢ م

نظرة تاريخية

يشكل النفط المحور الأساسي للعلاقات الاقتصادية بين المملكة العربية السعودية وإيران، حيث تتضاءل إلى جانبه الروابط التجارية الأخرى بين البلدين، وتشير الأرقام الإيرانية إلى أن الحركة التجارية غير النفطية بين المملكة وإيران خلال الفترة الواقعة بين عامي ١٩٦٩ م و١٩٧٤ م كانت على النحو التالي:

الواردات الإيرانية من المملكة خلال الفترة ٦٩/ ٧٤
مقدرة بألوف الريالات الإيرانية (الدولار الأمريكي يعادل ٦٠ ريالاً إيرانياً)

٦٩/ ١٩٧٠	٧٠/ ١٩٧١	٧١/ ١٩٧٢	٧٢/ ١٩٧٣	٧٣/ ١٩٧٤
٥٢٤	٣٧٣،٥٦	٥٠،٠٥٨	٤٢،٥٨٧	٧،٧٢٩

الصادرات الإيرانية إلى المملكة خلال الفترة ٦٩/ ٧٤
مقدرة بألوف الريالات الإيرانية (الدولار الأمريكي يعادل ٦٠ ريالاً إيرانياً)

٦٩/ ١٩٧٠	٧٠/ ١٩٧١	٧١/ ١٩٧٢	٧٢/ ١٩٧٣	٧٣/ ١٩٧٤
٧٥،٢٣٥	١١٨،٢٣٥	٢٨٩،٤٩٥	٣٤٠،٣٤١	٦٥٠،٩٢٧

ومع ما تشير إليه هذه الأرقام من دلالات، فإن العلاقات الاقتصادية الحديثة بين البلدين لم تكن في الأصل قائمة على النفط، فالمملكة العربية

السعودية لم تصبح دولة نفطية يعتمد اقتصادها على النفط إلا بعد الحرب العالمية الثانية، أما إيران على الرغم من اكتشاف النفط بها عام ١٩٠٨ إلا أن اعتماد الاقتصاد الإيراني على عائدات النفط لم يبدأ إلا في فترة لاحقة.

وقبل أن تتحول الدولتان إلى اقتصاديات النفط كان الجزء الأكبر من المبادلات التجارية بينهما يتم خلال موسم الحج حيث كان يعبر الآلاف من الحجاج الإيرانيين أرض الجزيرة العربية في طريقهم إلى الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وكانت رحلة الذهاب والإياب تستغرق عدة أشهر في بعض الأحيان، وطوال هذه الرحلة كان الحجاج الإيرانيون يقومون بمبادلات تجارية في الأسواق المحلية التي يمرون بها، وكان السجاد وما يزال هو السلعة التي ترافق الحجاج الإيرانيين يبيعونها في الأسواق للحصول على المال، وما يزال السجاد الصغير بالنسبة للحجاج الإيرانيين ومعهم الأفغان والباكستانيون أشبه بالشيكات السياحية لتأمين حصولهم على المال في الأراضي السعودية.

إن تطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين كان انعكاساً دقيقاً للأوضاع الاقتصادية في كلتا الدولتين، وبوجه عام يمكن تقسيم هذه العلاقات الاقتصادية إلى ثلاث مراحل لكل منها سماتها وخصائصها:

- **المرحلة الأولى**: وتمتد ما بين عامي ١٩٢٤ م - ١٩٤١ م حيث شهدت هذه المرحلة بدايات العلاقات الاقتصادية بين الدولتين.

- **المرحلة الثانية**: وهي مرحلة التطور وتمتد بين عامي ١٩٤١ م - ١٩٦٠ م حيث أدى النمو الاقتصادي في الدولتين إلى تطور العلاقات الاقتصادية بينهما.

- **المرحلة الثالثة**: وهي المرحلة المعاصرة وتمتد ما بين عامي ١٩٦٩ م - ١٩٨٢ م.

وقبل أن نعرض تفصيلاً لهذه المراحل الثلاث، فإنه من المفيد أن نلقي نظرة على التطور الاقتصادي الذي عرفته كل دولة على حدة خلال الفترة الزمنية التي يعالجها هذا الكتاب.

المملكة العربية السعودية: نظرة اقتصادية سريعة

تغطي أرض المملكة العربية السعودية نحو مليونين ومائتين وخمسين ألف كيلومتر مربع، وباستثناء النفط فإن هذه المساحة الشاسعة من الأرض لا تحتوي على شيء كثير من الموارد الطبيعية، فالجزء الأكبر من هذه المساحة عبارة عن صحارى قاحلة يندر فيها الماء وينعدم في كثير من الأحيان، ولذلك فإن عدداً قليلاً من السكان أمكنه الحياة على هذه الأرض طوال تاريخها، ويمكن تقسيم الأرض السعودية إلى ثلاث مناطق: المنطقة الغربية وتضم الحجاز وعسير، والمنطقة الوسطى وتضم نجد، والمنطقة الشرقية وتضم الإحساء والقطيف بالإضافة إلى عدة مدن وبلدان على طول الساحل الشرقي للمملكة.

وفي سنوات ما قبل النفط كان اقليم الحجاز وحده يمتلك اقتصاداً مالياً متطوراً قوامه العائدات الناتجة عن موسم الحج السنوي، أما الزراعة في جبال الحجاز فقد كانت قليلة المساحة تكاد تكفي حاجة أصحابها بالإضافة إلى صيد أسماك البحر الأحمر، وفي نجد والمنطقة الشرقية كان السكان يعتمدون على الرعي وبعض الزراعات المحدودة في مناطق الواحات المنتشرة، وكان التمر يشكل المحصول الرئيسي الذي يعتمد عليه السكان في الغذاء والحصول على الأموال، وكان للصيد واستخراج اللؤلؤ نصيب في اقتصاديات سكان السواحل الشرقية للمملكة.

وعندما ضم عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود سلطان نجد آنذاك إقليم الحجاز عام ١٩٢٥/٢٤ م أصبحت عائدات الحج السنوية تشكل المصدر الرئيسي للدخل الحكومي، فقد كان النشاط التجاري خلال موسم الحج الذي كان يمتد إلى أربعة أشهر يشكل معظم النشاط التجاري في البلاد[١]، وقد كان الملك عبد العزيز يتلقى قبل ذلك مساعدات مالية من البريطانيين إلا أنها انقطعت اعتباراً من عام ١٩٢٤[٢].

ولما كانت الشريعة الإسلامية تشكل محور الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في هذا البلد الذي توحدت أجزاؤه حديثاً، فقد اتسم النشاط الاقتصادي بسمات اقتصاد السوق وتشجيع الملكية الخاصة التي يصونها الإسلام. وعلى الرغم من نقص الأرصدة المالية وبدائية خطط التنمية الاقتصادية في سنواتها الأولى، فقد واصل الملك عبد العزيز جهوده الدائبة

نحو توفير حياة كريمة لرعاياه، ويشكل برنامجه الاقتصادي الاجتماعي الخاص بتوطين البدو الرحل أولى خطواته الإصلاحية في المجال الاقتصادي[٣]، فقد كان حريصاً على توفير فرص الاستقرار للبدو خاصة أولئك الذين شاركوه معارك توحيد البلاد. وبالقرب من مصادر المياه أنشئت «الهجر» حيث استقر البدو، وزودتهم الحكومة بما يلزمهم من البذور والأدوات الزراعية وأرسلت إليهم بمن يعلمهم وأبناءهم مبادىء القراءة وأسس الإسلام.

وخلال هذه المرحلة ذاتها حققت الحكومة العديد من برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واشتملت هذه البرامج على أعمال التنقيب عن المياه عنصر الحياة الأساسي في تلك البيئة الصحراوية وإنشاء الطرق للربط بين التجمعات السكانية المتناثرة، ولقد كانت هذه البرامج متواضعة إلى حد بعيد إذا ما قارناها بتلك البرامج التي شهدتها سنوات الستينات والسبعينات بسبب ندرة الموارد المالية آنذاك.

كانت تجارة التجزئة وتقديم الخدمات للحجاج تشكل أساس النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص فيما قبل سنوات النفط، ولقد أولى الملك عبد العزيز هذا النشاط التجاري اهتمامه واهتم بوضع النظام واللوائح التي يمكن أن تنظم النشاط التجاري في البلاد وتمنع الإساءة والاستغلال، ولقي القطاع الخاص بأنشطته التجارية المختلفة كل العون والتشجيع، وفي عام ١٩٣٢ تأسست وزارة المالية لتتولى إدارة السياسات التجارية والاقتصادية والضرائبية، ومع تدفق العائدات المالية شهد القطاع السعودي الخاص طفرة هائلة في أنشطته مما أدى إلى إنشاء وزارة للتجارة منفصلة عن وزارة المالية عام ١٩٥٤ م.

لقد دخلت المملكة عصر النفط يوم بدأت «بئر الدمام رقم ٧» بإنتاج النفط بكميات تجارية عام ١٩٣٨ م، غير أن ظروف الحرب العالمية الثانية وما تلاها أدت إلى تأخر حصول المملكة على عائدات مجزية من صادراتها النفطية. وقبل سنوات الستينات لم يكن بوسع الحكومة وضع خططها الاقتصادية المنظمة والتوسع فيها اعتماداً على العائدات المالية من النفط.

وقبل اكتشاف النفط شهدت سنوات الثلاثينات كساداً عالمياً امتدت آثاره إلى المملكة، فقد تناقص عدد المسلمين الذين أدوا فريضة الحج إلى حد بعيد وتناقصت معهم إلى حد أبعد العائدات المالية التي كانت تشكل أحد أسس

الاقتصاد السعودي آنذاك. ومنذ منتصف الثلاثينات بدأت غيوم الحرب تتجمع لتنذر بقرب انفجار المعارك، وما بين الأزمة الاقتصادية العالمية والتوتر الدولي عانى الاقتصاد السعودي أزمات تلو أزمات غير أن الأحداث راحت تتوالى ليشهد هذا الاقتصاد تغيرات درامية مثيرة فقد ظهر النفط على الأرض السعودية(٤).

وقصة النفط تبدأ عام ١٩٢٢ م حين بدأت أعمال التنقيب البريطانية في منطقة الحجاز، وفي العام التالي حصل مستثمر نيوزيلاندي هو ميجور فرانك هولمز على امتياز للتنقيب عن النفط في منطقة نجد، ولم يكن سلطان نجد آنذاك عبد العزيز عبد الرحمن آل سعود راغباً في فتح بلاده أمام بعثات التنقيب عن النفط، فقد كان يعتقد أن اكتشاف النفط سوف يأتي بالاستغلال السياسي الأجنبي، وكذلك لم يكن سلطان نجد يعتقد أن ثمة نفطاً في هذه الأرض، ومع ذلك فقد كانت حاجته ماسة للأموال التي تدفعها الشركات الأوروبية والأمريكية، مقابل التنقيب عن النفط وانتهى الامتياز عام ١٩٢٨ م. وبعد ذلك بنحو خمس سنوات، أي في عام ١٩٣٣ حصلت شركة ستاندارد أويل كاليفورنيا (سوكال) على امتياز آخر من الملك عبد العزيز الذي أصبح ملك المملكة العربية السعودية.

وفي عام ١٩٣٥ م بدأ حفر بئر الدمام رقم ١ بالقرب من شاطىء الخليج، ثم بئر الدمام رقم ٧ عام ١٩٣٦ م وهو البئر الذي بدأ يضخ ١٥٠٠ برميل من النفط يومياً ابتداء من عام ١٩٣٨ حينما دخلت المملكة العربية السعودية عصر النفط لأول مرة. وقد أنشأت (سوكال) شركة جديدة لإنتاج النفط هي شركة (CASOC) والتي اشترت شركة تكساكو نصف أسهمها عام ١٩٣٦ م. وفي عام ١٩٤٤ تغير اسم هذه الشركة إلى أرامكو نسبة إلى الحروف اللاتينية الأولى من اسم الشركة العربية الأمريكية للزيت(٥).

وفي عام ١٩٧٣ حصلت الحكومة السعودية على ٢٥٪ من أسهم أرامكو ثم زيدت هذه النسبة إلى ٦٠٪ في العام التالي، ثم آلت ملكية الشركة جميعاً إلى الحكومة السعودية عام ١٩٨٠ وأصبحت تعرف بشركة أرامكو السعودية وتعد اليوم أكبر شركات النفط في المملكة(٦).

ولم يكن لاكتشاف النفط تأثير فوري على الاقتصاد السعودي، فالأزمة الاقتصادية العالمية في الثلاثينات أدت إلى تدني الأسعار بالإضافة إلى أن

التوترات الدولية التي قادت إلى الحرب العالمية الثانية قد تركت تأثيراتها على الأسواق المستهلكة للنفط، غير أن الخزانة السعودية حافظت على توازنها بفضل ما كانت تحصل عليه من شركتي (سوكال وتكساكو) كمقدم لثمن النفط، وفي عام ١٩٤٣ منحت الولايات المتحدة حكومة المملكة حق الاقتراض لسد احتياجاتها المالية، وهكذا كان على المملكة أن تنتظر حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية كي تحصل على عائدات كبيرة من النفط وكان عليها أن تنتظر أيضاً سنوات أخرى قبل أن تصبح لديها بنية اقتصادية، اجتماعية تستطيع امتصاص الاستثمارات الضخمة في المشاريع التنموية.

وعلى صعيد الأنشطة المصرفية فقد كان أول مصرف تعرفه السعودية هو فرع لشركة التجارة الهولندية (داتش بنك) افتتح في مدينة جدة في العشرينات لخدمة الحجاج القادمين من منطقة شرق الهند الهولندية (أندونسيا فيما بعد). وتم خلال الأربعينات السماح لبنوك أجنبية أخرى بالعمل في المملكة فأنشئت فروع لبنوك أمريكية وبريطانية وفرنسية، وفي عام ١٩٥١ م أسست المملكة بنكاً مركزياً هو الوكالة المالية العربية السعودية وكان الهدف من ذلك هو تنظيم المبادلات المالية الحكومية وتثبيت أسعار العملة والتشريع لقيام مصارف خاصة وإدارة العائدات المالية للمملكة[٧].

ولقد لقي النشاط المصرفي الحديث وممارساته مقاومة شديدة من المواطنين السعوديين، وكان من الضروري التزام البنوك العاملة في المملكة بالشريعة الإسلامية في معاملاتها، والواقع أن المواطنين السعوديين كانوا يفضلون التعامل مع تجار العملات الأجنبية من الصرافين المحليين من أمثال (الكعكي) و (سالم بن محفوظ)، واللذين أقاما بنكاً خاصاً بهما عام ١٩٥٢ باسم «البنك العربي السعودي»[٨].

لم يكن السعوديون يثقون بالعملات الورقية مفضلين التعامل بقطع النقد الذهبية والفضية، وفي عام ١٩٥٣ أصدرت الوكالة المالية (البنك المركزي) صكوكاً باسم «إيصالات الحج» ويمكن استبداله بالعملات من أي بنك، وكان ذلك حلاً بارعاً لبث الطمأنينة في نفوس التجار المحليين الذين قبلوا التعامل بهذه الإيصالات وشيئاً فشيئاً دخلت العملات الورقية البلاد[٩].

وجاء عهد الملك فيصل (١٩٦٤ م - ١٩٧٥ م) لتشهد البلاد تطوراً اقتصادياً سريع الخطى وأصبح الملك فيصل رمز التحديث وكان يردد دائماً «إن

علينا أن ننضم إلى العالم الحديث شئتم ذلك أم أبيتم، فلا بد أن نجد لأنفسنا مكاناً مشرفاً في هذا العالم»[١٠].

ويعد الملك فيصل صاحب فلسفة التطوير والتحديث التي ما يزال معمولاً بها حتى الآن في المملكة، وكان حريصاً على أن يوازن بين القيم الإسلامية والتقاليد العربية الأصيلة وبين عمليات التحديث في المجتمع رافضاً كل الرفض العلمانية التي تمارسها دول الغرب فقد ارتبطت الأهداف والخطط التنموية بمبادىء الإسلام. ومن بين مشاريع التنمية التي قام بها كان يولي عناية خاصة بتوسعة وعمارة الحرمين الشريفين بالإضافة إلى الأماكن المقدسة الأخرى.

ومنذ عام ١٩٧٠ م، مرت المملكة بأربع خطط تنموية خمسية:

- **الخطة الأولى**: ١٩٧٠ م ـ ١٩٧٥ م وفيها تم التركيز على مشاريع البنية التحتية الاجتماعية والإدارية وأدخلت برامج جديدة تهتم بتنمية الثروات البشرية للأمة عبر استثمارات مكثفة في مجالي التعليم والتدريب.

- **الخطة الثانية**: ١٩٧٥ م ـ ١٩٨٠ م وقد اهتمت بمشروعات البنية التحتية من شق الطرق وبناء الجسور والمطارات وإنشاء مصانع تحلية مياه البحر لزيادة كميات المياه اللازمة.

- **الخطة الثالثة**: ١٩٨٠ م ـ ١٩٨٥ م وعنيت بتعزيز ما تحقق خلال الخطتين الأولى والثانية واهتمت بمسألة تنويع الموارد الاقتصادية التي كانت على الدوام واحدة من أهم غايات عملية التنمية.

الخطة الرابعة: ١٩٨٥ م ـ ١٩٩٠ م وقد اهتمت بتحقيق المزيد من التطور في الثروات البشرية والاقتصادية.

ونظراً لاعتماد الاقتصاد السعودي على النفط بشكل أساسي، فقد تركزت عملية تنويع الموارد الاقتصادية على صناعة البتروكيماويات. وتتركز الصناعات البتروكيماوية في مجمعين صناعيين يعدان من أكبر المجمعات الصناعية في العالم اليوم، أحدهما في مدينة ينبع على ساحل البحر الأحمر والثاني على ساحل الخليج في مدينة الجبيل الصناعية. وبالإضافة إلى الاستثمارات الحكومية الهائلة في مجالات البنية التحتية بذلت الحكومة جهداً كبيراً في تنمية

وتطوير النشاط الصناعي للقطاع الخاص حيث قدمت التسهيلات والحوافز العديدة ومن بينها تقديم قروض طويلة الأجل دون فائدة، ويوجد حالياً في المملكة نحو ٢٩٩١ مشروعاً صناعياً.

ومع السرعة التي انطلقت بها برامج التنمية السعودية، فإن كل شيء كان يتم وفق حسابات دقيقة تضمن تكيف المجتمع مع هذه المتغيرات وتقلل إلى الحد الأدنى من التوترات الاجتماعية التي غالباً ما تصاحب برامج التنمية سريعة الخطى. فقد أثبت المسؤولون السعوديون كفاءة ملحوظة في تفادي التضخم والانحراف الاجتماعي والاقتصادي الذي رافق عملية التطور الاقتصادي في إيران على سبيل المثال.

إيران: نظرة اقتصادية سريعة

حينما اعتلى رضا شاه إيران لأول مرة (٢٣ ـ ١٩٢٤) كانت إيران بلداً فسيحاً يسكنه إثنا عشر مليون نسمة، عامراً بالثروات إذا ما قورن بالبلدان العربية المجاورة. كان الاقتصاد الفارسي اقتصاداً زراعياً وكانت عائدات الضرائب والجمارك وأراضي الدولة تشكل المصادر الرئيسية لموارد الحكومة. وكانت إيران قد عرفت النفط عام ١٩٠٨ م حينما اكتشفه بريطاني يدعى ويليام نوكس غير أن الحكومة الإيرانية لم تكن تحصل إلا على ١٦٪ فقط من عائدات النفط التي تحصل عليها شركة النفط الإنجلوفارسية المملوكة للبريطانيين والتي أصبحت فيما بعد تعرف باسم شركة (أنجلو إيرانيان)[١١].

وبعد أن أطاح رضا شاه بسلالة القاجار وجلس على عرش إيران راح يعزز من سلطانه ويسعى ـ متأثراً بإصلاحات أتاتورك في تركيا ـ إلى تحويل إيران إلى دولة قوية حديثة، وكان هدفه إزاحة رجال الدين الشيعة من طريقه وتقليص نفوذهم الذي اعتبره عقبة في طريق زعامته وبرامج التحديث التي يقوم بها.

تنوعت سياسات رضا شاه التي استهدف بها تحقيق طموحاته، ففي الجانب الاجتماعي أصدر أوامره بارتداء الملابس الغربية وإلغاء الحجاب الذي كانت ترتديه النساء، وفي المجال الإداري أنشأ جهازاً بيروقراطياً حديثاً وأخضع أعمال الحكومة لإشرافه، وفي المجال السياسي جمع السلطات كلها في يده وأنشأ جيشاً حديثاً، أما في المجال الاقتصادي فقد اهتم بمشروعات

البنية التحتية من مواصلات واتصالات ومشروعات للطاقة بالإضافة إلى مصانع تملكها الدولة، وحاول رضا بهلوي القضاء على سلطة طبقة التجار (البازار) التي كانت تقاوم سياسته الاقتصادية.

ولم يشهد رضا شاه التحويلات الاقتصادية التي جاء بها النفط إلى إيران. فلم يصبح النفط أساس النشاط الاقتصادي الإيراني إلا بعد الحرب العالمية الثانية بوقت طويل في عهد ابنه محمد رضا شاه. وفي عام ١٩٥١ م أقدم رئيس الحكومة الإيرانية مصدق على تأميم صناعة النفط الإيرانية وهي خطوة أنزلت كارثة بالاقتصاد الإيراني. وفي عام ١٩٥٤ تم التوصل إلى اتفاق يقضي باقتسام عائدات النفط بين إيران وبين شركات النفط الغربية[١٢].

ومهما تكن نتائج عملية التأميم فإنها وضعت حداً لقيام الشركات الأجنبية بالتنقيب عن النفط واستخراجه في إيران، ومنذ عام ١٩٧٣ م بسطت شركة النفط الإيرانية الوطنية (NIOC) سلطتها على النفط الإيراني وأنهت عهداً من التبعية في مجال صناعة النفط[١٣].

تمثل الفترة الفاصلة بين عامي ١٩٥٤ و١٩٧٩ م، حين قيام الثورة الإسلامية فترة المشاريع الاستثمارية الضخمة في مجال التنمية الاقتصادية في إيران، غير أنه بينما مضت خطط التنمية السعودية في طريق مرسوم ومدروس، تميزت الخطط التنموية الإيرانية بعدم التوازن وسوء التقدير. فقد تجاوزت هذه الخطط إمكانات الاستيعاب المحدودة لدى الطاقة البشرية والمالية الإيرانية.

لقد أولت الخطط التنموية الإيرانية جل اهتمامها للإصلاح الزراعي، حيث توجد مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة وتهطل الأمطار بكميات كافية. إلا أن الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية الإيرانية كان مملوكاً لعدد من العائلات الإقطاعية. وفي عام ١٩٦٣ م أعلن الشاه عن برنامج للإصلاح الزراعي أسماه (بالثورة البيضاء) استهدف به القضاء على نمط الزراعة الإقطاعي وإعادة توزيع الأرض. وقد صاحب ذلك عدد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية، منها إعطاء المرأة الإيرانية حق الانتخاب وشن حملة واسعة ضد الأمية في البلاد.

ومع مرور الزمن امتدت الثورة البيضاء إلى مجالات أخرى عديدة فبدأت برامج اجتماعية واقتصادية تأخذ طريقها في مختلف أنحاء البلاد، وتم تطوير الثروات المعدنية مثل الصلب والنحاس والقصدير واليورانيوم ونما قطاع

صناعي نشط وتطورت البيروقراطية الحكومية لتصبح أكثر استجابة للاحتياجات العامة بفضل السيطرة على القطاع المصرفي[١٤].

وفي عام ١٩٧٣ تضاعف سعر النفط أربع مرات ليصل إلى ١٢ دولاراً للبرميل. وقفزت العائدات النفطية الإيرانية إلى مستويات لم تبلغها من قبل وأصبحت تشكل ٩٥٪ من التجارة الخارجية الإيرانية[١٥]. ولم يكن الشاه محمد رضا بهلوي يدرك أن تلك الطفرة المالية الهائلة هي نذير بسقوطه هو والعرش معاً، فقد حركت الثروة الهائلة طموحاته فبات يرغب في أن يرى إيران قوة صناعية عظمى في سنوات قليلة، فأغدق الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل لم يكن بمقدور الاقتصاد الإيراني استيعابه مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بشكل هائل. وعلى صعيد آخر راح الشاه يخطط أن تكون إيران هي الدولة الأقوى في المنطقة بأسرها ومن أجل ذلك أنفق مبالغ طائلة في سبيل ترسانة هائلة من الأسلحة.

لم تكن السياسات التنموية الإيرانية هادئة أو مدروسة. وعلى سبيل المثال كانت إيران قبل ما عرف باسم الثورة البيضاء بلداً مصدراً للغذاء، وبحلول السبعينات تدهور القطاع الزراعي تدهوراً ملحوظاً، فالعون الذي قدمته الحكومة للفلاحين كان يقل كثيراً عما كانوا يتلقونه من ملاك الأرض القدامى مما أدى إلى انهيار الإنتاجية. ومما زاد الأمر سوءاً نزوح الفلاحين بأعداد كبيرة نحو المدن للعمل في قطاع البناء حيث الأجور أعلى وفرص الكسب أوفر وكذلك في المشاريع التنموية الأخرى، وهكذا وجدت الحكومة نفسها تواجه التضخم والنقص في الغذاء وحاولت سد هذا العجز باستيراد الغذاء. وبدلاً من دعم المزارعين لزيادة الإنتاج الزراعي راحت تدعم أسعار الغذاء المستورد فتدهورت أوضاع القطاع الزراعي. أما القطاع الصناعي فكان أفضل حالاً غير أن العمال لم يكفوا عن المطالبة بزيادة الأجور بسبب التضخم مع أن أجورهم لم تكن متوازنة مع حجم إنتاجهم مما أدى إلى المزيد من التضخم.

وفي غمرة هذه الفوضى الاقتصادية بدا أن النفط وحده هو الذي أبقى الأوضاع على حالها دون المزيد من التدهور، غير أن أسعار النفط تدهورت عام ١٩٧٦ م وأرغمت الحكومة على اتباع سياسة تقشف مزعجة وبدأت الثورة تطل برأسها تهدد عرش آل بهلوي.

إن أحد الأسباب الرئيسية لتردي الأوضاع في إيران تكمن في برامج

الشاه التنموية والذي أراد أن يمشي ويجري ويطير ببلاده في آن واحد في وقت لم تكن هذه البلاد مستعدة اقتصادياً أو اجتماعياً لاستيعاب هذه الخطى المتسارعة في هذا الوقت القصير.

ورحل شاه إيران وجاء رجال الدين الشيعة إلى سدة الحكم ليواجهوا اقتصاداً متدهوراً وإضرابات العمال وانتفاضات الفلاحين وقلق ومخاوف التجار تنتشر في طول البلاد وعرضها، وزاد الأمر سوءاً توقف العديد من البرامج الاقتصادية ومشاريع التنمية وهروب أصحاب الخبرة من الموظفين الحكوميين خارج إيران حيث فرض رجال الدين شتى أشكال الحظر على التنمية الاقتصادية بدعوى مناقضتها من وجهة نظرهم للإسلام.

واندلعت الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر عام ١٩٨٠ م لتزيد من تفاقم الأوضاع حيث أضافت الحرب أعباء جديدة على اقتصاد كان يعاني كثيراً قبل الحرب. فقد تباطأت خطى التنمية وتوقفت مشاريع عديدة وزادت معاناة الشعب الإيراني الذي تحمل آلاماً لا تطاق طوال سنوات الحرب الثمانية. لقد حافظ النظام الإيراني على وجوده على حساب معاناة الشعب، وانتهت الحرب ولم تنتهِ المتاعب الاقتصادية وإن كان من الضروري أن نشير هنا إلى أن إيران خرجت من حربها مع العراق دون أن تتكبد أي دين من الديون الخارجية.

إن خسائر الاقتصاد الإيراني من جراء الحرب مع العراق تكشف عنها بعض الإحصاءات، فقد وصلت نسبة التضخم السنوي خلال الحرب إلى ٤٠٪ وبلغت نسبة البطالة ربع القوى الإيرانية العاملة وهبط دخل الفرد من ٢٤٠٠ دولار سنوياً عام ١٩٧٧ م إلى ١٣٠٠ دولار عام ١٩٨٧ م[١٦].

ومثلما كان الانهيار الاقتصادي أحد أسباب الإطاحة بالشاه محمد رضا بهلوي، فإن الانهيار الاقتصادي أيضاً هو الذي أجبر القيادة الإيرانية على الخروج من الحرب ووقف العمليات العسكرية عام ١٩٨٨ م، ولقد نجح رفسنجاني في أن يجعل عملية إعادة البناء الاقتصادي على رأس قائمة الأولويات.

ولقد كانت هذه المهمة صعبة ومرهقة، ويبدو أن إيران تخطو خطوات كبيرة على الطريق نحو استعادة عافيتها الاقتصادية، ويحتمل أن تصل إيران في نهاية التسعينات إلى مرحلة متقدمة في عملية إعادة البناء الاقتصادي إلا إذا واجهت أزمات داخلية أو خارجية شديدة تعرقل هذه الخطوات الوثابة.

العلاقات الاقتصادية السعودية الايرانية

وضعت المملكة العربية السعودية وإيران اعتبارات الاحترام والهيبة والاستقلال كأحد الركائز الأساسية في علاقاتهما الثنائية سواء أكانت سياسية أم دينية أم اقتصادية أم عسكرية. فقد كان البلدان يرغبان في توسيع رقعة العلاقات بينهما لتشمل مجالات مختلفة، غير أن أياً منهما لم يكن راغباً في أن يتم ذلك على حساب احترام وهيبة الآخر، وعلى هذا الأساس اتخذت العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية وإيران مساراً شديد الحذر في نموها وتطورها الاقتصادي ابتداء بمشروعات ومبادلات تجارية محدودة.

البدايات (١٩٢٤ م - ١٩٤١ م)

يمكن القول بأنه قبل عام ١٩٣٢ م، لم تكن هناك علاقات اقتصادية بالمعنى المتعارف عليه بين الجزيرة العربية وإيران. فالنشاط التجاري بين الجانبين كان محدوداً للغاية فضلاً عن أنه لم يكن يخضع لأي تنظيم. وكان موسم الحج يشكل في الغالب بداية ونهاية النشاط التجاري بين الجانبين. فقد كان الحجاج الإيرانيون إلى الأماكن المقدسة في مكة المكرمة والمدينة المنورة يحملون معهم الأرز والتوابل والسكر والشاي والسمك المجفف والقطن والمنسوجات اليدوية الإيرانية وعلى طول الطريق إلى الأماكن المقدسة كانت تتم المبادلات التجارية مع التجار المحليين في الإحساء ونجد والحجاز، وهكذا ظلت هذه المبادلات التجارية المحدودة تشكل قوام العلاقات التجارية بين الجانبين حتى برزت على السطح قضيتان لهما بعد اقتصادي بين المملكة وإيران.

القضية الأولى تتعلق بالخطوط الجوية. ففي عام ١٩٢٨ وجدت الدولتان نفسيهما في مواجهة مع بريطانيا التي كانت تهيمن آنذاك على منطقة الخليج، فقد أراد البريطانيون تسيير خطين جويين على طول ساحلي الخليج لخدمة مصالحهم التجارية والعسكرية في المنطقة، وكان الخط الأول محاذياً للساحل الجنوبي للخليج فيما يمتد الخط الثاني بمحاذاة الساحل العربي مع التوقف في منطقة الإحساء للتزود بالوقود[١٧].

وفي البداية رفض الملك عبد العزيز هذا المشروع البريطاني، وكان هذا

الرفض تعبيراً عن مخاوفه من فتح أبواب المملكة العربية السعودية أمام النفوذ الأجنبي رغم الأرباح التي تجنيها المملكة من تسيير هذا الخط الجوي وحاجتها الماسة لهذه الأموال، إلا أن الملك عبد العزيز من خلال مراقبة ما يحدث في الأقطار الأخرى كان يدرك أن التغلغل الاقتصادي سوف يؤدي إلى بلبلة اجتماعية لينتهي الأمر بالتغلغل السياسي. وهكذا كان رد الملك عبد العزيز أنه لا يمكن الموافقة على إقامة هذا الخط الجوي بسبب موقف قبائل الإحساء وما أثارته إقامة مواقع عسكرية جنوبي العراق من شكوك لديها.

من جانبه اعترض رضا شاه على تسيير خط جوي بمحاذاة الساحل الجنوبي غير أن اعتراضات رضا شاه كان مبعثها طموحات سياسية تدعمها اعتبارات اقتصادية. فمن ناحية كان رضا شاه يرغب في أن يمر الخط الجوي وسط بلاده من بغداد إلى همذان إلى طهران فكراتشي(١٨)، وليس بمحاذاة الساحل الجنوبي. ومن ناحية أخرى فإنه كان راغباً في أن يحدد وحده تعرفة خاصة ببلاده، وانتهى الأمر بالسماح للخطوط الجوية الإمبريالية البريطانية بافتتاح خط على طول الساحل الجنوبي لإيران في مقابل أن تكون لإيران حرية تحديد التعرفة كما تشاء.

أما القضية الثانية فكانت تتعلق بتجارة الرق، والحقيقة أن الرق في المنطقة كان يتسم بطبيعة الأعمال المنزلية وهو قديم قدم المنطقة ذاتها، ولا يمكن مقارنة الرق في هذه المنطقة بمؤسسات العبودية التي تطورت في النصف الغربي من الكرة الأرضية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ففي المجتمعات التي تعرفها المنطقة يكتسب الفرد اعتباره من رابطة القبيلة أو العشيرة. وكانت مكانة الأرقاء ذات علاقة بمكانة أسيادهم ومهما كان وضع الأرقاء متدنياً، إلا أنهم في جميع الأحوال كانوا أفضل حالاً من آخرين لم تكن لهم رابطة قبلية.

كانت تجارة الرق في كافة دول الخليج بما فيها إيران من أكثر الأنشطة التجارية رواجاً، وكان الرقيق يأتون في الغالب من أبناء قبائل البلوشتان الإيرانية ويرسلون إلى عمان وإمارات الساحل المتصالح ثم يأخذون طريقهم إلى المناطق الداخلية من الجزيرة العربية ومنها منطقة نجد.

وفي إطار الاهتمام العالمي بقضايا الرق بذلت بريطانيا جهودها للقضاء

على تجارة الرقيق في منطقة الخليج. وقد توجهت جهود بريطانيا في هذا الصدد نحو إيران الأكثر نشاطاً في تجارة الرقيق بينما كان إسهام عرب الجزيرة في هذه التجارة هو شراء الرقيق، وبالإضافة إلى ذلك فإن إيران كان قد سبق لها التوقيع على معاهدة مشتركة مع بريطانيا تمتنع بموجبها إيران عن التجارة في الرقيق وكان ذلك عام ١٨٨٢ م، وفي عام ١٩٢٦ م وقعت الحكومة الإيرانية على المعاهدة الدولية بشأن الرقيق والتي صدرت عن عصبة الأمم(١٩).

وبعيداً عن اعتبارات الربح، فإن إيران أبدت استياءها تجاه معاهدة ١٨٨٢ م على أساس أنها تنطوي على التدخل في الشؤون الفارسية مما يسيء للكرامة الفارسية(٢٠)، حيث أعطت المعاهدة للحكومة البريطانية الحق في تفتيش المراكب الفارسية في أعالي البحار والمياه الإقليمية الفارسية في الخليج للتأكد من أنها لا تحمل رقيقاً، وأعلنت إيران نقض هذه المعاهدة من جانبها مما دفع البريطانيين إلى التنازل عن مسألة تفتيش المراكب في مقابل التأكيد على الالتزام بحظر تجارة الرقيق من جانب ايران، وقد أوصى المعتمد البريطاني في الهند بأنه:

«إذا كانت معاهدة ١٨٨٢ م قد تعرضت للنقض من طرف واحد، فإنه ينبغي ممارسة الضغوط على فارس باعتبارها عضواً في عصبة الأمم حتى تتخذ مزيداً من الإجراءات حال ما يتضح أنها أخفقت في وقف تجارة الرقيق وأنه من الممكن التخلي عن حق تفتيش السفن الفارسية في المياه الإقليمية لفارس والذي تمارسه حكومة صاحبة الجلالة بموجب معاهدة الرق إذا تم التوصل إلى تنازلات أخرى ضرورية»(٢١).

وقد توقفت المحادثات البريطانية الفارسية حول الرق فيما استمر الإيرانيون في تجارة الرقيق بين إيران وشاطىء الخليج العربي لفترة من الزمن حتى عام ١٩٧٠ م حينما تم حظر الرق رسمياً في طول المنطقة وعرضها، مع أن العديد من الأرقاء السابقين رفضوا ترك أسيادهم(٢٢).

وفي عام ١٩٢٩ م وقع الملك عبد العزيز ورضا شاه معاهدة صداقة بين بلديهما، وتعد هذه المعاهدة نقطة تحول في العلاقات الثنائية، ومع أن المعاهدة ركزت في المقام الأول على إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين،

إلا أنها امتدت لتشمل جوانب أخرى من العلاقات، فقد نص البند الرابع من المعاهدة على:

«أن الطرفين الكريمين يعلنان عن رغبتهما في تبادل مذكرات إضافية أخرى في الوقت المناسب من أجل توقيع اتفاقيات تتناول الجوانب السياسية والاقتصادية والتجارية وغيرها»[٢٣].

وهكذا فإنه على الرغم من أن هذه المعاهدة لم تنطو على شيء محدد من القضايا الإقتصادية والتجارية، إلا أنها مهدت الطريق أمام تطور العلاقات الثنائية بين البلدين بمختلف أبعادها. وفي الأول من يناير ١٩٧٢ م وقع البلدان أول اتفاقية للتعاون الاقتصادي بينهما في مدينة جدة[٢٤].

أسهمت معاهدة الصداقة في ازدهار العلاقات التجارية بشكل متقطع بين البلدين خلال سنوات الثلاثينات، وقد ساعد في ذلك أيضاً ظهور الوكلاء التجاريين في المملكة، وهم تجار سعوديون ينحدرون من أصول إيرانية هاجرت إلى الحجاز ومناطق أخرى من المملكة وأصبح هؤلاء ممثلين ووكلاء عن التجار الإيرانيين الراغبين في التبادل التجاري مع المملكة[٢٥]. ولقد كان لهؤلاء دورهم في تنظيم العلاقات التجارية بين البلدين رغم تذبذب حجم التبادل التجاري تبعاً للظروف والأوضاع الاقتصادية. وفي عام ١٩٦١ م أسس «بنك مللي إيران» فرعاً له في المملكة وكان ذلك إسهاماً في دعم العلاقات الاقتصادية بين البلدين، وقد اضطر هذا البنك بعد نحو عشر سنوات إلى الاندماج في بنك آخر هو بنك الجزيرة السعودي.

وينبغي أن نشير إلى أن الأوضاع الدولية والمتغيرات الإقليمية والمحلية خلال هذه الفترة كان لها تأثيرها المباشر في تطور العلاقات الاقتصادية بين المملكة وإيران، فالأزمة الاقتصادية العالمية خلال الثلاثينات واندلاع الحرب العالمية الثانية وإجبار رضا شاه على التنازل عن العرش واحتلال قوات الحلفاء لإيران أوجدت ظروفاً غير مواتية لتطور العلاقات الاقتصادية بين البلدين، فتراجعت المبادلات التجارية إلى أدنى مستوى، بل إنها توقفت تماماً عام ١٩٤١ م حيث بلغت الأزمة في إيران ذروتها.

سنوات النمو (١٩٤١ ـ ١٩٦٠)

استمرت عملية بناء العلاقات التجارية بين المملكة وإيران خلال السنوات الأولى من الأربعينات متأثرة بظروف الحرب العالمية الثانية وتطوراتها. فالاقتصاد السعودي كان يعاني حالة من الضعف في بداية ذلك العقد. فالنفط الذي تم اكتشافه بكميات تجارية في المنطقة الشرقية من المملكة لم يكن له عائد اقتصادي إلا في سنوات متأخرة. ومع توقف عائدات الحج فعلياً بسبب اندلاع الحرب وجدت المملكة نفسها مضطرة للحصول على مقدمات من ثمن مبيعات مستقبلية للنفط، وفي عام ١٩٤٣ م وافقت الولايات المتحدة كما أسلفنا على السماح بتقديم قروض للمملكة.

وما أن انتهت الحرب العالمية حتى تبدلت الأوضاع، فقد تدفق النفط السعودي. وفي يناير ١٩٤٥ م بدأت شركة أرامكو ببناء خط التابلاين الذي يصل حقول النفط في المنطقة الشرقية بميناء صيدا اللبناني[٢٦]، ولقد أمكن زيادة تدفق النفط السعودي عبر هذا الخط الذي اكتمل بناؤه عام ١٩٥٠ م، وهكذا تحولت المملكة العربية السعودية من دولة شديدة الفقر إلى دولة نفط قوية خلال بضع سنين.

أما إيران فإن اقتصادها مع مطلع الأربعينات كان في وضع أفضل كثيراً من وضع الاقتصاد السعودي إلا أن إيران عاشت ظروفاً بالغة السوء، فقد وقعت إيران فريسة لاحتلال الحلفاء خلال الحرب. وفي عام ١٩٤١ م أجبر البريطانيون رضا شاه على التنازل عن الحكم. ولم تضع نهاية الحرب حداً للأزمات السياسية في إيران فقد تطلع السوفييت إلى الاستيلاء على منطقة في شمالي إيران. وفي بداية الخمسينات انتشرت في إيران نزعة قومية معادية للأجانب خلال عهد مصدق الذي أقدم على تأميم حقول النفط دون تعويضات لأصحابها مما أدى إلى توقف الإنتاج الإيراني فترة من الزمن وتعرض الاقتصاد الإيراني لضغوط هائلة.

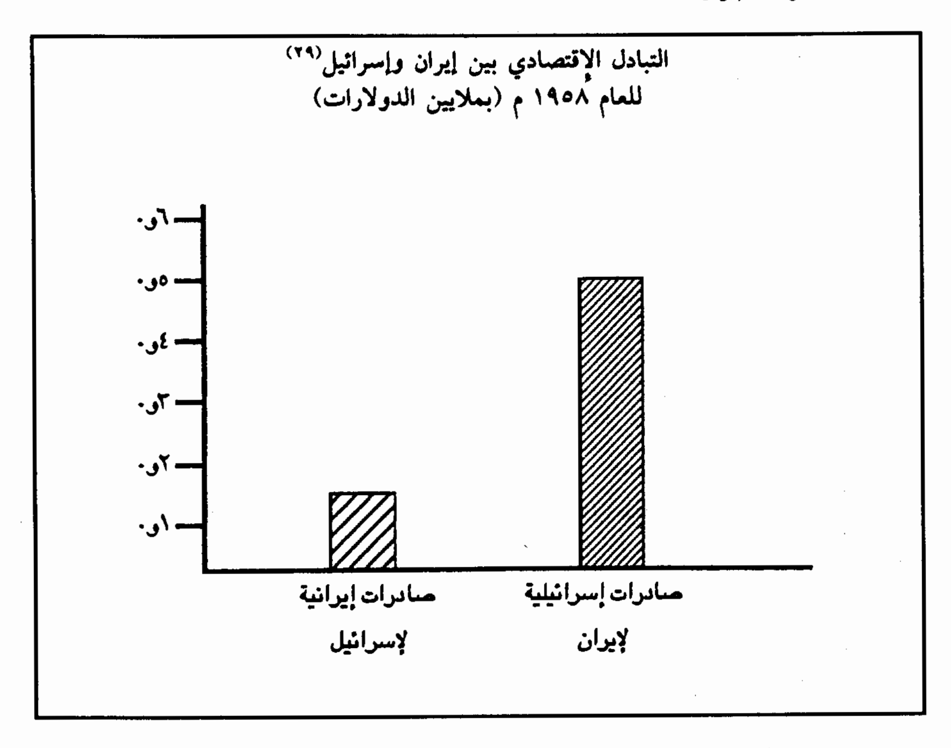
لقد شهدت الخمسينات بوجه عام انفراجاً في الأوضاع الاقتصادية للبلدين، فقد أمكن تحقيق ازدهار اقتصادي بفعل عائدات النفط وراحت العلاقات التجارية بين البلدين تتوسع من جديد، إذ تحمل القطاع الخاص مسؤولية تحسين العلاقات التجارية حيث اتبعت الحكومتان مبدأ (دعه يعمل) ولم تتدخل في شؤون التجار إلا بشيء قليل من التنظيم، ويستثنى من ذلك ما

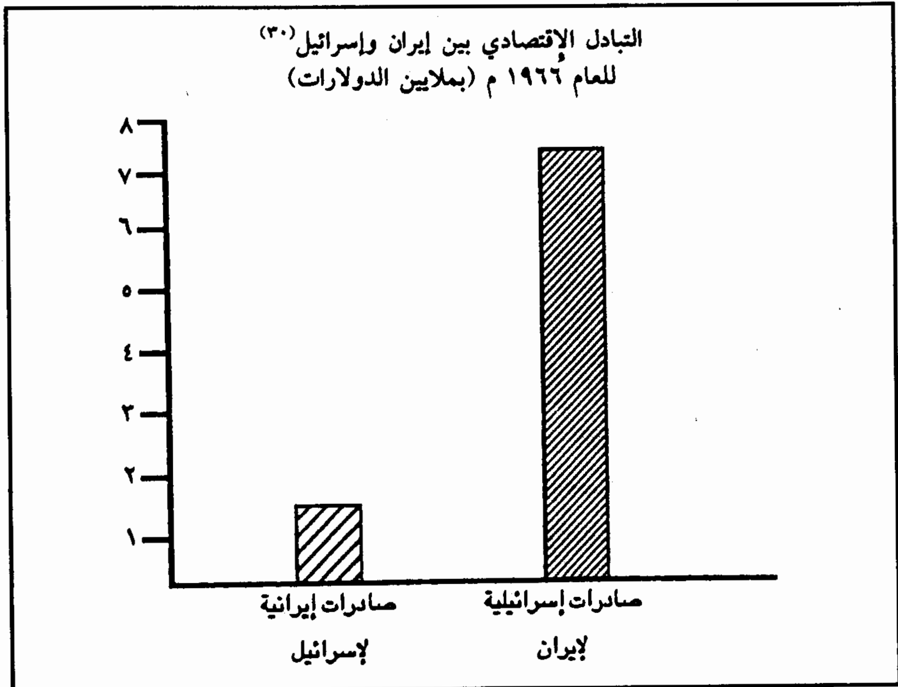
يتعلق بالحج حيث أولت الحكومة السعودية كل اهتمامها لرعاية الحجاج القادمين إلى أراضيها.

وهناك استثناء آخر وهو ما يتعلق بالمقاطعة العربية لإسرائيل حيث تركت هذه السياسة العربية تأثيرها على العلاقات التجارية بين المملكة وإيران. فالمقاطعة العربية لأي شكل من التعامل الاقتصادي مع الشركات والأعمال التجارية اليهودية والصهيونية بدأت عام ١٩٢٢ م حينما بدأ القلق يساور العرب بشأن الهجرة اليهودية المتزايدة إلى فلسطين والتي أصبحت تشكل خطراً يهدد الشخصية العربية لفلسطين[٢٧]. وحتى عام ١٩٥٠ م ظلت المقاطعة العربية تشمل العلاقات التجارية بين الدول العربية وبين الصهاينة الذين يعيشون في ذلك الجزء الذي استولى عليه اليهود من فلسطين وأطلقوا عليه اسم إسرائيل.

وفي عام ١٩٥١ م أنشأت الجامعة العربية مكتباً للمقاطعة العربية في العاصمة السورية دمشق، وكانت مهمة هذا المكتب مراقبة أنشطة التجارة الخارجية الإسرائيلية وحث الدول العربية على مقاطعة الأنشطة التجارية الإسرائيلية واعتبارها شكلاً من أشكال التهريب. وفي سبتمبر ١٩٥٢ م امتد نشاط المقاطعة العربية حين أوصت الجامعة العربية بمقاطعة أية شركة تنتمي إلى بلد آخر ويكون لها فرع في إسرائيل. وفي أبريل عام ١٩٥٣ م قررت الجامعة العربية بدء أعمال المقاطعة الفعلية لإسرائيل[٢٨].

وهكذا جاء قرار الجامعة العربية بمقاطعة كل من يتعامل مع إسرائيل بصرف النظر عن الجنسية أو النشاط التجاري ذاته، وبما أن إيران كانت قد أقامت علاقات تجارية وثيقة مع إسرائيل منذ بداية تأسيس هذه الدولة عام ١٩٤٨ م، وحيث أن إسرائيل تعتبر عميلاً رئيسياً لمبيعات النفط الإيراني فإن قرار الجامعة العربية امتد ليشمل إيران التي لم تبد شيئاً من التعاطف مع المواقف العربية. وكان طبيعياً أن تعاني العلاقات التجارية بين المملكة وإيران من جراء هذا الموقف، ولذلك لا يجد الباحث إحصاءات عن النشاط التجاري بين البلدين حتى عام ١٩٥٨ م، وتشير هذه الإحصاءات إلى ضعف مستوى التبادل التجاري خلال هذا العام والأعوام الثلاثة التالية. أما عن حجم التجارة الإيرانية الإسرائيلية فلعل الجدولين التاليين يكشفان عن ذلك خلال مرحلتين زمنيتين مختلفتين:


التبادل الإقتصادي بين إيران وإسرائيل[٢٩]
للعام ١٩٥٨ م (بملايين الدولارات)
٦و٠
٥و٠
٤و٠
٣و٠
٢و٠
١و٠
صادرات إيرانية لإسرائيل
صادرات إسرائيلية لإيران


التبادل الإقتصادي بين إيران وإسرائيل[٣٠]
للعام ١٩٦٦ م (بملايين الدولارات)
٨
٧
٦
٥
٤
٣
٢
١
صادرات إيرانية لإسرائيل
صادرات إسرائيلية لإيران

ومع أن الروابط التجارية بين إيران وإسرائيل تركت تأثيرات سلبية على العلاقات التجارية الرسمية بين المملكة وإيران، إلا أن تأثيرها على المبادلات التجارية التي كان يقوم بها القطاع الخاص في البلدين كان محدوداً للغاية فاستمرت الأعمال التجارية الخاصة بين الجانبين دون تغيير. أما على الصعيد الرسمي فإنه يكفي أن نشير إلى أن البيان الرسمي الصادر بمناسبة انتهاء زيارة محمد رضا شاه للمملكة العربية السعودية عام ١٩٥٧ م جاء خالياً من أية إشارة للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين[٣١].

المرحلة المعاصرة (١٩٦٠ ـ ١٩٨٢)

اتخذت العلاقات التجارية الرسمية بين المملكة العربية السعودية وإيران مساراً جديداً مع بداية العقد السادس من هذا القرن، وكان هذا المسار الجديد انعكاساً للأوضاع الاقتصادية والسياسية التي طرأت على المنطقة. فمن الناحية الاقتصادية برزت المملكة وإيران باعتبارهما من أكبر الدول المنتجة للنفط داخل منظمة الدول المصدرة للنفط المعروفة باسم الأوبك. وقد أدى ذلك إلى توسع كبير في العلاقات الاقتصادية بين الدولتين. ففيما بين عامي ١٩٦٤ م و١٩٦٦ م تضاعف حجم التبادل التجاري بين إيران ودول الخليج بما فيها السعودية ثلاث مرات، وقد بلغ إجمالي الصادرات الإيرانية إلى المملكة العربية السعودية عام ١٩٦٤ م ما يزيد على عشرة ملايين ريال إيراني (الدولار الأمريكي ٦٠ ريالاً إيرانياً)[٣٢]. ومن الناحية السياسية فإن الموقف الإيراني من إسرائيل عقب حرب ١٩٦٧ م قد دعم العلاقات التجارية بين البلدين، فكما أشرنا من قبل كانت العلاقات السياسية الوثيقة التي تربط بين إيران وإسرائيل تشكل عقبة في طريق دعم العلاقات السعودية الإيرانية، أما بعد حرب يونيو فقد أعلن الشاه تنديده باحتلال إسرائيل للأراضي العربية ودعاها إلى الانسحاب الفوري من تلك الأراضي وكان هذا الموقف الإيراني كفيلاً بتصفية أجواء العلاقات السعودية الإيرانية، وهكذا وقع البلدان في ٢٩ يونيو ١٩٦٧ م مذكرة تفاهم حول الطيران المدني وتنظيم الخدمات الأرضية لطيران كل بلد منهما. وتلا ذلك توقيع اتفاق بين شركتي الطيران المدني في البلدين يسمح باستخدام الحجاج الإيرانيين لشركة الطيران الإيرانية في وصولهم للأراضي السعودية لأداء فريضة الحج[٣٣].

وفي ظل هذا الانفراج في العلاقات بين البلدين ازدادت الزيارات

الرسمية بين مسؤولي البلدين وظهرت مجالات جديدة للتعاون الاقتصادي. ففي يوليو ١٩٧٨ م مثلاً قام رئيس مجلس إدارة شركة النفط الوطنية الإيرانية بزيارة إلى المملكة أجرى خلالها محادثات بناءة مع وزير النفط السعودي وغيره من المسؤولين السعوديين. وخلال الشهر التالي قام وزير النفط السعودي بزيارة طهران يصحبه الأمير سعود الفيصل ابن الملك فيصل والذي كان مسؤولاً كبيراً في وزارة النفط والمعادن في ذلك الحين.

وخلال الزيارة التي قام بها الشاه إلى المملكة في نوفمبر من العام نفسه طرح محمد رضا بهلوي في مباحثاته مع الملك فيصل موضوع إقامة (سوق إسلامية مشتركة). وقد كانت هذه الزيارة فاتحة للمزيد من الزيارات المتبادلة والمباحثات التي تستهدف توسيع آفاق العلاقات التجارية بين البلدين. ففي أبريل عام ١٩٧٠ م وصل إلى المملكة وفد إيراني برئاسة وزير الاقتصاد لإجراء مباحثات حول دعم العلاقات الاقتصادية والتجارية، وفي الشهر التالي ترأس وزير التجارة والصناعة السعودي وفداً إلى العاصمة الإيرانية. وقد تم خلال هذه الزيارة الأخيرة التوصل إلى اتفاق بين البلدين ينص على التعاون بين البلدين في مجال الملاحة في الخليج وضرورة قيام التجار الإيرانيين بزيارة المملكة لدعم التبادل التجاري مع نظرائهم السعوديين[٣٤]. وفي يوليو من العام نفسه أقيم في طهران معرض للبضائع الإيرانية التي تلائم الأسواق السعودية وقد زاره عدد كبير من التجار ورجال الأعمال السعوديين[٣٥]. وفي ديسمبر قام وفد اقتصادي إيراني بزيارة المملكة إعمالاً لما نص عليه اتفاق مايو، وقد أجرى الوفد الإيراني محادثات استهدفت إزالة كافة العقبات التي تواجه التوسع في العلاقات التجارية بين البلدين. وخلال زيارة الوفد تم الاتفاق على أن تقيم إيران معرضاً صناعياً في المملكة العربية السعودية.

واستمر تنامي العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين حتى وصل إلى ذروته في الأول من يناير ١٩٧٢ م حينما تم توقيع معاهدة تجارية رسمية خلال زيارة قام بها وفد اقتصادي إيراني للمملكة، وقد أعلن الجانبان خلال هذه الزيارة أيضاً عن عزمهما تبادل الاستثمارات في المشروعات الصناعية في كلا البلدين[٣٦].

ويمكن تفسير هذه الجهود الإيرانية الرامية إلى دعم العلاقات التجارية مع المملكة من خلال عاملين:

أولهما، التحسن الكبير الذي طرأ على العلاقات السياسية بين البلدين. أما العامل الأخر، فهو أن إيران كانت تحاول أن تجعل من نفسها مركزاً صناعياً وتجارياً في أسواق الخليج والهند وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية والغربية معاً(٣٧). فالشاه ووزراؤه كانوا مشغولين بإجراء العديد من المحادثات الاقتصادية الرفيعة المستوى ليس مع السعوديين فحسب وإنما مع البريطانيين واليابانيين والصينيين، بل أن الشاه أرسل برئيس شركة النفط الوطنية الإيرانية إلى دولة جنوب أفريقيا لافتتاح ما سمي يومها بمصفاة تابعة لشركة النفط الوطنية الإيرانية(٣٨).

وإذا كان توسيع مجالات العلاقات التجارية بين المملكة وإيران قد ارتبط بتحول الدولتين إلى دولتين مصدرتين للنفط، فإن النفط ذاته كان محور الاهتمام في العلاقات الاقتصادية بين البلدين. والواقع أن السنوات الفاصلة بين عام ١٩٦٠ م و١٩٧٣ م تعد سنوات حاسمة بالنسبة للدول المصدرة للنفط جميعاً. ففي بداية هذه السنوات لم يكن بمقدور هذه الدول أن تمارس أية رقابة فعلية على أهم مصدر للثروة الطبيعية لديها. فقد كان إنتاج النفط وتحديد أسعاره يخضعان لشركات النفط العالمية التي سبق وأن حصلت على امتيازات التنقيب واستغلال كل كميات النفط والغاز التي تعثر عليها في مناطق الامتياز. وكما مر بنا فإن إيران كانت قد ألغت الامتيازات وأممت ثرواتها النفطية عام ١٩٥١ م وإن بقيت صناعتها النفطية خاضعة لرقابة كونسرتيوم دولي يضم شركات النفط مما أفقد إيران إمكانية الرقابة الحقيقية على نفطها رغم ملكيتها له.

وحتى يمكن تحقيق رقابة أكثر فاعلية على ثرواتها النفطية اتفقت الدول الرئيسية المصدرة للنفط تحت قيادة فنزويلا على تكوين ما يعرف باسم منظمة «الأوبك» وذلك خلال شهر سبتمبر عام ١٩٦١ م. غير أن هذه المنظمة لم تستطع ممارسة نفوذ قوي في سنواتها الأولى بسبب سيطرة المشتركين على الأسواق. وبحلول السبعينات أخذت الأوضاع تتغير لصالح المنتجين. فقد اشتد الطلب كثيراً وتفوقت معدلات الطلب على معدلات المخزون وتحولت الولايات المتحدة إلى دولة مستوردة، وشيئاً فشيئاً أصبحت سوق النفط خاضعة لمنتجيه الذين أصبحوا قادرين على ممارسة رقابة فعاله بعد انتزاعها من أيدي الشركات العالمية عام ١٩٧١ م.

كانت تلك المهمة في إيران أيسر كثيراً منها في المملكة العربية السعودية وقطر ودولة الامارات، فقد سبق لإيران وأن امتلكت نفطها بموجب إجراءات التأميم عام ١٩٥١ م ولم يكن الأمر في إيران يتطلب أكثر من تسلم الشركة الوطنية الإيرانية للنفط لإدارة هذه الصناعة من الكونسريتوم الدولي. أما في الجانب العربي فقد تعين أن تشتري هذه الدول العربية وبالتدريج حصص الشركاء الأجانب مثل شركة أرامكو في المملكة العربية السعودية.

سُميت عملية الحصول على حصص الشركات في المملكة العربية السعودية باسم «المشاركة» وهو تعبير ظهر لأول مرة على لسان وزير النفط السعودي الشيخ أحمد زكي يماني في خطاب له في الجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٦٧ م، وأكد الشيخ اليماني وقتها أن مفهوم المشاركة يعني أن تتم عملية شراء حصص الشركات الأجنبية على مراحل مما يضمن بقاء الشركات داخل اللعبة. وأبدى الوزير السعودي تخوفه من أي اسلوب بديل ينطوي على فقدان هذه الشركات حصصها بشكل فوري وبرر ذلك بأن الشركات في مثل هذه الحالة سوف لا يكون لديها أي شكل من الحوافز يدفعها إلى الإبقاء على استقرار الأسعار مما يلحق الأضرار بجميع الأطراف، ولعل ذلك ما يجعل أسلوب المشاركة بديلاً أفضل من التأميم[٣٩]. وهكذا دخلت المملكة في مفاوضات مع الشركات انتهت إلى شراء ٢٥٪ من أسهم أرامكو عام ١٩٧٣ م ثم زادت حصة المملكة إلى ٦٠٪ عام ١٩٧٤ م وفي عام ١٩٨٠ م آلت ملكية الشركة كاملة إلى الحكومة السعودية.

ورغم اختلاف الأسلوب إلا أن المصالح السعودية والإيرانية عبرتا عن رغبة مشتركة في السيطرة على صناعة النفط لديهما بدلاً من الشركات الأجنبية. غير أن مصالح الدولتين غالباً ما تعارضت داخل منظمة الأوبك. فكل منهما كان يتطلع إلى زعامة المنظمة وتوجيه سياستها وفق تصورات كانت مختلفة إلى حد بعيد. فالمملكة العربية السعودية كانت تتزعم مجموعة الدول التي ترغب في الوصول إلى أسعار عالية للنفط بشكل معتدل يضمن الاستقرار، بينما كانت إيران واحدة من الصقور في الأوبك التي كانت تريد الوصول بالأسعار إلى أعلى حد ممكن.

كانت محاولات شاه إيران فرض زعامته على منظمة الأوبك تعكس إلى حد بعيد تطلعاته الأمبراطورية وجزءاً من أحلامه. ولقد كانت إيران أكبر دولة

مصدرة للنفط حتى عام ١٩٥١ م حينما تم تأميم صناعة النفط لديها، غير أن الوضع كان قد تغير وفقدت إيران هذا الموقع ومع ذلك فإنها واصلت دورها كدولة كبرى مصدرة تسعى لفرض سيطرتها على الأوبك. وفي الوقت نفسه كانت المملكة قد برزت بوصفها الدولة الأكبر إنتاجاً والدولة التي تمتلك أكبر احتياطي، وتجاوزت المملكة إيران كثيراً في إنتاجها واحتياطي النفط لديها. وخلال عقد السبعينات أصبحت المملكة وإيران الدولتين الأكثر إنتاجاً بين دول منظمة الأوبك.

وإذا كانت الرغبة في زعامة المنظمة وفرض النفوذ أحد أسباب الاختلاف بين إيران والمملكة فإن سبباً رئيساً آخر يقف وراء مسألة الأسعار وسياسات الإنتاج وهو سبب اقتصادي حقيقي كان واضحاً بشدة في الجانب الإيراني. فالشاه كان يعتقد أن إيران بما لديها من ثروة بشرية وثروة طبيعية متنوعة إلى جانب النفط فإنها يمكن أن تصبح قوة صناعية متطورة، وبما أن احتياطي النفط الإيراني كان أقل مما تمتلكه المملكة العربية السعودية فقد كان الشاه يرى أن تنويع الموارد الاقتصادية أمر ضروري بل إن تحقيقه بأسرع ما يمكن أمر لا بديل عنه. وفي كتابه الثورة البيضاء كتب شاه إيران يقول[٤٠]:

«إن الهدف الثوري الذي قدمته لشعبي واستجاب له بكل تفهم ووضوح هو أنني إن شاء الله سوف أنتهز الفرصة المتاحة حالياً من أجل بناء إيران قوية حديثة وتقديمه على أسس صلبة متينة وبشكل لا يجعل لوجودي تأثيراً كبيراً في مصير بلادي، لأنني لا محالة ذاهب إن آجلاً أو عاجلاً، أما إيران والمجتمع الإيراني فباقيان، ولذلك فإن من واجبي أن أضمن خلال حياتي وصول هذا المجتمع إلى أقصى درجة ممكنة من الأمن والازدهار».

والواقع أن الخطط التنموية للشاه توسعت توسعاً هائلاً خلال سنوات السبعينات التي شهدت زيادات هائلة في عائدات النفط نتيجة لأزمة الطاقة. وقد كانت من بين خططه مشروعات عملاقة مثل تطوير ميناء بندر عباس البحري، وبناء خط أنابيب لنقل النفط عبر تركيا من أجل تيسير وصول النفط الإيراني للأسواق الأوروبية[٤١].

وحتى تستطيع إيران دفع تكاليف هذه البرامج التنموية الطموحة فإن الشاه لم يتوقف عن المطالبة بزيادة حصة إيران من إنتاج النفط وكذلك المطالبة بزيادة أسعار النفط زيادة كبيرة عما كان معمولاً به داخل منظمة الأوبك. ولقد

عانت السياسات الإيرانية كثيراً بسبب تضخم إحساس الشاه بأهمية إيران، فقد كان محمد رضا بهلوي يرى أن إيران لها احتياجاتها كدول الخليج الأخرى المنتجة للنفط بما فيها المملكة العربية السعودية بل إنه اعتقد بضرورة أن تكتفي هذه الدول بحصص إنتاج منخفضة وبعائدات مالية قليلة من أجل الحفاظ على أسعار النفط مرتفعة. أضف إلى ذلك كله أن الشاه راح ينفق أموالاً هائلة من أجل دعم قدرات إيران العسكرية بشكل يصعب تبريره بعيداً عن تطلعاته الأمبراطورية. ولذلك فإن تعنته بشأن أسعار النفط وحصص الإنتاج داخل الأوبك كان يعكس طموحات وغروراً شخصياً[٤٢].

من ناحيتها كانت سياسة المملكة تختلف كثيراً. فقد كان الملك فيصل يسعى دوماً إلى تحقيق الموزانة بين مصالح كافة الدول المنتجة للنفط وارتكزت سياسته على أساس تحقيق زيادات تدريجية في أسعار النفط ورقابة فعالة على الإنتاج واحترام مصالح الدول المستهلكة للنفط وخاصة دول العالم الثالث التي لا تستطيع تحمل زيادات كبيرة في أسعار النفط. وكان الملك فيصل يرى أن زيادة متسرعة في الأسعار سوف تؤدي إلى زيادة أسعار السلع والمواد المستوردة من الدول الصناعية خاصة وأن العديد من البلدان المنتجة للنفط تعتمد اعتماداً كبيراً على الواردات الخارجية.

ويمكننا القول بشكل واضح ومحدد أن المملكة العربية السعودية تطلعت عبر قيادتها لمنظمة الأوبك نحو تحقيق استقرار وزيادة أسعار النفط بشكل تدريجي، فالمملكة شاركت في تأسيس منظمة الأوبك اعتقاداً منها بأن السياسة الجماعية التي يمكن أن تنتهجها الدول المنتجة للنفط سوف تخدم مصالح المنتجين والمستهلكين معاً. وكانت المملكة ترى أن الوصول إلى أسعار معتدلة ومستقرة سوف يؤدي إلى اقتصاد عالمي أكثر سلامة. فالأزمة الاقتصادية سوف تصيب الجميع والفوضى الاقتصادية سوف تعقبها فوضى سياسية. ولذلك استخدمت المملكة نفوذها وقيادتها داخل المنظمة للإبقاء على أسعار معتدلة ومستقرة، ولكنها في سبيل تحقيق هذا الهدف وجدت نفسها في موقف الواجهة مع السياسات الإيرانية.

ولقد كان لدى المملكة أسباب أخرى تدفعها إلى الإبقاء على أسعار معتدلة للنفط تحقق لها مصالحها الاقتصادية داخلياً، فالمملكة دولة قليلة السكان وباستثناء النفط فإنها لا تمتلك ثروات طبيعية أخرى ولديها من النفط

احتياطيات هائلة ولذلك فهي بحاجة إلى وجود سوق للنفط على المدى البعيد. ولذلك كانت ترى أن المغالاة في أسعار النفط سوف تدفع البلدان المستهلكة له نحو تطوير مصادر بديلة للطاقة مما يؤدي في النهاية إلى حرمان دول منظمة الأوبك من المادة الرئيسية التي يصدرونها.

ولقد وقف الملك فيصل معارضاً لسياسة الصقور التي كان يتبعها شاه إيران في مجال تسعير النفط وكان هذا الموقف السعودي يستند إلى أسباب سياسية واقتصادية أيضاً. فلم يكن شاه إيران يلقي بالاً بمصالح الدول الأعضاء في منظمة الأوبك وكان كل همه تحقيق طموحاته الشخصية. وكان الملك فيصل يشعر بأن الدعم الأمريكي الهائل لخطط إيران العسكرية يزيد من تعنت الشاه وحدة سياساته، وكان الملك يرغب في أن تقنع الولايات المتحدة الشاه بقبول أسعار معتدلة للنفط واحترام حصص الإنتاج التي يقررها أعضاء الأوبك بدلاً من دعم خططه العسكرية على ذلك النحو.

وفي عام ١٩٧٣ م شهدت العلاقات الثنائية بين البلدين مزيداً من التدهور. فقد رفض الشاه الانضمام إلى المملكة وبقية الدول العربية في حظر تصدير النفط للبلدان التي ساندت إسرائيل في الحرب، بل إن الشاه تجاهل هذا الحظر وواصل تزويد إسرائيل بالنفط فقد كان يرى عدم الربط بين السياسة والاقتصاد في هذه الحالة ونادى بأن النفط سلعة اقتصادية وليست سياسية ولا ينبغي استخدام النفط لتحقيق أهداف سياسية. ولقد عرف الشاه آنذاك كيف يستغل النقص الموقت الذي طرأ على امدادات النفط في السوق العالمية من جراء الحظر الذي فرضته الدول العربية المصدره للنفط في الخليج ليحقق قفزة أخرى في أسعار النفط في اجتماع منظمة الأوبك في ديسمبر ١٩٧٣ م، وليصل السعر الجديد إلى أربعة أضعاف ما كان عليه قبل شهر سبتمبر مما دفع العالم إلى أزمة جديدة في الطاقة. فالسعر الذي وصل إليه النفط كان شديد الارتفاع بالنسبة للاقتصاد العالمي وقد أدى ذلك بالفعل إلى كساد عالمي في منتصف عام ١٩٧٤ م. ولقد أدرك الشاه بعد ذلك خطأ حساباته فبدأ في التراجع معرباً عن رغبة إيران في تعديل مواقفها لما فيه صالح الاقتصاد العالمي واستقراره ورغبتها في إعادة بناء علاقاتها السياسية والاقتصادية مع المملكة وبقية الأقطار العربية.

من جانبها وجدت المملكة العربية السعودية في هذا التغير في المواقف

الإيرانية ما يشجعها على استعادة علاقتها مع إيران والسعي نحو تعاون بناء في مجال النفط وغيره من السياسات الاقتصادية. ففي الخامس عشر من أكتوبر عام ١٩٧٤ م وصل وزير الدولة السعودي للشؤون الخارجية يرافقه الأمير سعود الفيصل نائب وزير البترول إلى طهران حيث استقبلهما الشاه وتمت مناقشة أسعار النفط وما يتعلق بها من موضوعات(٤٣). وبعد ذلك التقى الأمير فهد بن عبد العزيز وزير الداخلية ونائب رئيس الوزراء آنذاك مع وزير المالية والاقتصاد الإيراني في فرنسا حيث جرى تبادل وجهات النظر حول الموضوع ذاته. ومع أن اللقائين لم يسفرا بشكل مباشر عن تخفيض أسعار النفط إلا أنهما مهدا الطريق أمام المزيد من العلاقات البناءة بين الدولتين كما تم خلالهما بحث أساليب جديدة للتعاون بين البلدين.

وقد كان لهذا التقارب السعودي الإيراني الجديد انعكاساته على العلاقات التجارية بين البلدين، فقد ارتفعت صادرات إيران غير النفطية إلى المملكة إلى نحو ٥٦٠,٩٢٧ ريالاً إيرانياً عام ١٩٧٤ م كما ارتفع عدد الحجاج الإيرانيين في العام نفسه إلى أربعين ألف حاج مقارنة بأربعة وعشرين ألف حاج في العام السابق(٤٤).

وفي ذلك العام أيضاً قررت المملكة رفع تمثيلها الدبلوماسي في طهران من رتبة قائم بالأعمال إلى رتبة سفير(٤٥)، وكان ذلك تعبيراً عن رغبة المملكة في دعم علاقاتها مع إيران. وفي عام ١٩٧٥ م، اغتيل الملك فيصل وتم انتقال السلطة في المملكة بهدوء ولم يكن لهذه الأحداث تأثير في علاقات السعودية الخارجية بما في ذلك علاقاتها مع إيران، وظلت العلاقات الاقتصادية بين المملكة وإيران بما فيها شؤون النفط علاقات ودية حتى جاءت الأحداث الدرامية في إيران لتطيح بالشاه وتجلس مكانه رجال الدين الشيعة بزعامة آية الله الخميني عام ١٩٧٩ م.

وكان التعاون السعودي ـ الإيراني بشأن أسعار النفط قد وصل إلى ذروته عام ١٩٧٧ م حيث أعلن الشاه تخليه عن سياسات التسعير التي كان يتبعها من قبل، ففي زيارة قام بها للولايات المتحدة في نوفمبر عام ١٩٧٧ تعهد الشاه أمام الرئيس الأمريكي جيمي كارتر بأن إيران سوف تعارض أي سياسة متسرعة تستهدف رفع أسعار النفط خلال اجتماعات الأوبك المقبلة(٤٦). وكان وفد إيران إلى اجتماع الأوبك الذي انعقد في ستوكهولم في يوليو من العام نفسه

قد اتفق مع الوفد السعودي على أن يدرس البلدان معاً مسألة تجميد أسعار النفط طوال عام ١٩٧٨ م. وفي الوقت نفسه كانت المملكة العربية السعودية قد وافقت على شراء كميات من النفط الإيراني الخام لمصافيها، وهكذا كان تعهد الشاه أمام الرئيس الأمريكي بمثابة إعلان بانتصار السياسة السعودية التي كانت تسعى نحو الحفاظ على أسعار مستقرة معتدلة للنفط تضمن نوعاً من التوازن بين مصالح المنتجين والمستهلكين.

جاءت بداية عام ١٩٧٩ م لتضع نهاية لمرحلة كاملة من العلاقات بين المملكة وإيران. ففي السادس عشر من يناير غادر الشاه إيران ومعه نظام حكمه، وفي الأول من فبراير وصلت طائرة خاصة تحمل زعيماً جديداً ونظام حكم جديد: آية الله الخميني ونظام حكم رجال الدين الشيعة. ورغم تحفظاتها على الأحداث في طهران اعترفت المملكة بنظام الحكم الجديد وأعربت عن رغبتها في مواصلة التعاون مع إيران على كافة المستويات، غير أن التغيرات في إيران جاءت معها بضربة مباغتة للعلاقات بين البلدين، فالنظام الجديد في إيران أشار إلى أنه قد يلجأ إلى الحد من إنتاج نفطه مع السعي نحو الحصول على أسعار أعلى، وهو ما يعني أنه يتعين على المملكة الضغط على بلدان الأوبك الأخرى للسيطرة على الأسعار، غير أن الأسعار ارتفعت من ١٨ دولاراً للبرميل إلى ٢٨ دولاراً للبرميل عام ١٩٧٩ م، وكان ذلك رد فعل لسقوط الشاه ونجاح الثورة في إيران. غير أن سوق النفط التي كانت تعاني أزمة آنذاك لم تحتمل هذه القفزة في الأسعار مما أدى إلى هبوط الأسعار بعد فترة، وهكذا تم تفادي حدوث مواجهة مبكرة بين المملكة والنظام الإيراني الجديد حول أسعار النفط.

غير أن الأحداث توالت لتصيب العلاقة بين البلدين بحالة من التدهور الشديد والتي تحولت إلى عداء شديد لم يسبق له مثيل وذلك عقب اندلاع الحرب بين إيران والعراق في سبتمبر ١٩٨٠ م. وكان لهذا التدهور والعداء تأثيره على العلاقات الاقتصادية بين البلدين بالإضافة إلى الأزمات التي تعاقبت على الاقتصاد الإيراني بسبب الحرب وهي الأزمات التي ما زال يعاني منها. وعلى مستوى النفط فإن وفرة إنتاجه في السوق الدولية وعجز إيران عن التأثير في السوق بشكل أو بآخر لم يجعل للعلاقات النفطية بين البلدين تأثيراً يذكر.

ومع أن النظام الإيراني الجديد واصل السماح للحجاج الإيرانيين بالسفر

إلى الأماكن المقدسة في الأراضي السعودية، فإن العائد الاقتصادي لهؤلاء الحجاج توارى خلف اتجاهات جديدة بدأت مع بعثات الحج في عهد هذا النظام الجديد. فغالبية الحجاج هم من عملاء الحكومة الإيرانية التي أرادت استخدام موسم الحج لتحقيق أهدافها السياسية، فحملت حجاجها المنشورات وصور الخميني والمتفجرات وكلفتهم بتسيير المظاهرات وإحراج المملكة أمام العالم الإسلامي. ومع كل ذلك فقد سمحت المملكة دوماً للإيرانيين بالقدوم إلى أراضيها لأداء مناسك الحج من واقع مسؤوليتها تجاه الحرمين الشريفين والأماكن المقدسة.

إن التضافر بين التدهور في أوضاع الاقتصاد الإيراني نتيجة الحرب مع العراق وسوء الإدارة الحكومية وبين استمرار التوتر بين البلدين يجعلنا نشير إلى أن أي تطور في العلاقات الاقتصادية بين المملكة وإيران سوف يكون بطيء الخطى إلى حد بعيد، وليس ذلك الوضع شاذاً أو غريباً على مسار العلاقات الاقتصادية بين البلدين طوال الأعوام السبعين الماضية، فقد كان هذا المسار دوماً متعرجاً مليئاً بالنتوءات والفجوات ومن المرجح أنه سوف يحافظ على سماته تلك.

الفصل السادس

العلاقات العسكرية
بين المملكة العربية السعودية وإيران



العلاقات العسكرية
بين المملكة العربية السعودية وإيران
(١٩٣٢ م - ١٩٨٢ م)

لا يمكن لهذا الكتاب - مثل أي كتاب عن منطقة الشرق الأوسط - أن يكتمل دون الإشارة إلى السمات العسكرية للمنطقة، فمنذ التاريخ المدون تحولت منطقة الشرق الأوسط إلى ميدان قتال تعاقب عليه المتقاتلون من قبائل ودول وإمبراطوريات. وعلاوة على ذلك فإن صراعات الشرق الأوسط تميل دائماً نحو التصعيد حيث يستدعي كل طرف من أطراف القتال أعوانه مستنهضاً فيهم روح الولاء والمصالح الذاتية. وتعكس الثقافة الشعبية لأبناء المنطقة هذا الميل نحو تصعيد القتال والحروب فهناك المثل القبلي القديم: «أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب»، وهناك مثل آخر «عدو عدوي صديقي وصديق عدوي عدوي»، ولقد جاء تطور الدول المستقلة في المنطقة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ليزيد من مجال اندلاع الصراعات الإقليمية فيما كانت الدول المتنافسة تسعى بكل وسيلة ممكنة نحو تكوين جيوش قوية وتسعى لتحقيق التفوق العسكري.

ولا تختلف أسباب الحروب في الشرق الأوسط في الماضي عن الحاضر فقد دارت الحروب دوماً حول منازعات الأراضي والحصول على الثروات الطبيعية وخاصة المياه بالإضافة إلى النزاعات السياسية، وتأتي في مقدمة أسباب الحرب الخصومات والنزاعات القومية والعرقية والدينية. وفي الحربين العالميتين الأولى والثانية وكذلك في الحرب الباردة وجدت منطقة الشرق الأوسط نفسها متورطة في التنافس العسكري بين القوى الخارجية. وهكذا لا بد لمن يكتب عن الشرق الأوسط بوجه عام أو عن بلدان معينة من بلدانه، أن يأخذ في اعتباره الجوانب والعلاقات العسكرية.

بالنسبة للمملكة العربية السعودية وإيران، فإن التقاليد العسكرية الراسخة

تمثل أحد المرتكزات الأساسية للدولتين معاً، فقد تطلب توحيد الدولتين وبناؤهما بناءً حديثاً استخدام القوة العسكرية على الرغم من اختلاف الوسائل والتكتيكات بين البلدين، فقد لجأ رضا شاه إلى أسلوب الحرب الحديثة فيما كان مقاتلو الصحراء التقليديون هم قوام الجيش الذي قاده الملك عبد العزيز. وثمة اختلاف آخر بين أهداف الملكين، فالملك عبد العزيز كان يتطلع إلى رؤية الجزيرة العربية دولة واحدة تستظل بلواء الإسلام الصحيح الذي جاءت به الشريعة الإسلامية الغراء ودافعت عنه حركة الإحياء الديني على يد الشيخ محمد بن عبد الوهاب. أما رضا شاه فكان يتطلع إلى رؤية بلاد فارس دولة علمانية حديثة يجمع كل قواها بين يديه.

بدأ عبد العزيز آل سعود مساعيه الرامية إلى توحيد الجزيرة العربية باستعادة ملك آبائه في نجد من أيدي ابن رشيد الذي كان قد طرد والده من نجد عند نهاية القرن التاسع عشر. وفي عام ١٩٠٢ م تمكن عبد العزيز ومعه أربعون رجلاً مقاتلاً شجاعاً من استعادة الرياض التي اتخذها منطلقاً إلى معظم أراضي ما يعرف اليوم باسم المملكة العربية السعودية. وقد كان التوسع في نفوذ عبد العزيز آل سعود ممكناً من الناحية العسكرية بفضل قوات عبد العزيز البدوية والتي كانت تعرف باسم الإخوان، وهي حركة ظهرت لأول مرة بالقرب من الرياض ولقيت دعماً وتعزيزاً من جانب عبد العزيز في بداية القرن العشرين وقد أثارت هذه الحركة مخاوف القبائل آنذاك.

كان أعضاء حركة الإخوان يأتون في البداية من ثلاث قبائل رئيسية هي (مطير ـ العتبان ـ حرب) وكانت هناك أعداد أقل من الدواسر وقبائل سبيع[1]. أما الزعامة الروحية لهذه الحركة فقد آلت إلى فيصل الدويش شيخ قبيلة مطير. ولقد انضم الإخوان إلى حركة الإصلاح التي تزعمها الشيخ محمد بن عبد الوهاب والتزمت بمبادئها وكرست جهودها من أجل تنقية الإسلام من البدع والضلالات التي لحقت به في عصور متأخرة، ولقد تطور عدد الإخوان حتى بلغ في أوج قوتها ما بين خمسة آلاف وستة آلاف رجل. وكان آخر اختبار لقوتها يتمثل في هزيمة الشريف حسين في مكة والاستيلاء على الحجاز عام ١٩٢٦ م. وحينما استتب الأمر للملك عبد العزيز والإخوان في الجزيرة العربية عين الملك أبناءه الكبار سعود وفيصل ومحمد قادة لوحدات الإخوان، فتولى فيصل قيادة القوات التي استولت على مدينة جدة وتولى الأمير محمد قيادة القوات التي استولت على المدينة. وفي عام ١٩٣٢ م توجت عملية توحيد

نجد والحجاز وعسير والمنطقة الشرقية بإعلان ميلاد المملكة العربية السعودية بعد ثلاثين عاماً من الكفاح والمعارك التي بدأت عام ١٩٠٢ م، وبعد الانتهاء من مهمة توحيد المملكة تم حل تنظيم الإخوان، غير أن الملك اضطر إلى تعبئة قوات عسكرية من أجل القتال في اليمن وقد ضمت هذه القوات عدداً من مقاتلي الإخوان، وانتهت هذه الحرب سريعاً حيث تم التوقيع على معاهدة الحدود عام ١٩٣٤ م بين المملكة واليمن، وما تزال هذه المعاهدة سارية المفعول حتى الآن والمعاهدة هي أساس ترسيم الحدود غير الرسمي بين البلدين.

لقد كان اهتمام الملك عبد العزيز ينصب على توفير الأمن لشعبه في بلد مترامي الأطراف ولذلك أسرع إلى تأسيس وكالة للدفاع تحل محل الإخوان في الثلاثينات. وفي عام ١٩٤٤ م تحولت هذه الوكالة إلى وزارة كاملة وتولى أحد أبنائه مهمة هذه الوزارة الجديدة وهو الأمير منصور بن عبد العزيز وكانت مهمة تلك الوزارة تأسيس قوة دفاعية حديثة والحفاظ على كفاءتها، ولا تزال تلك هي مهمة الوزارة حتى الآن والتي يوجه مسيرتها الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء.

وخلال الأربعينات أعاد الملك عبد العزيز تشكيل وتنظيم قواته البدوية بهدف زيادة أعداد القوات المسلحة وقد أطلق على هذه القوات في بداية تشكيلها (الجيش الأبيض)، وتعرف هذه القوات الآن باسم الحرس الوطني الذي يتولى قيادته ولي العهد الأمير عبد الله بن عبد العزيز.

على الجانب الآخر، كانت إيران تمتلك مؤسسة عسكرية حديثة حتى قبل أن يعيد رضا خان (الذي سيصبح فيما بعد رضا شاه بهلوي) توحيد البلاد، بل إن رضا خان نفسه قفز إلى السلطة من صفوف الجيش الفارسي حيث كان أحد ضباطه. فقد انتهز رضا خان فرصة تدهور الوضع السياسي في فارس عام ١٩٢١ م، وتحرك بقواته صوب العاصمة طهران ليقوم بانقلاب عسكري دموي ويفرض سلطانه على الحكومة المدنية والبرلمان الفارسي، وتمكن بعد ذلك من تعزيز سلطانه والاستيلاء على عدد من الأقاليم الصغيرة المجاورة مثل عربستان، وانتهى الأمر بأن أطاح رضا خان بآخر شاهات سلالة القاجار ليعلن نفسه ملكاً مطلق السلطات على إيران عام ١٩٢٥ م.

كان رضا شاه يدرك جيداً الدور الذي يمكن لقوات مسلحة قوية أن تقوم

به ليس فقط في مجال الدفاع الوطني، وإنما كأداة في مجال السياسة الخارجية من خلال بث الخوف والرهبة. ولعل رضا شاه لم ينس أن القوات المسلحة هي التي جاءت به إلى السلطة لتجعل منه ملكاً على بلاد فارس. من هنا اعتبر مسألة تكوين قوات مسلحة قوية من الأمور التي لها أفضلية مطلقة، وقد زاد من إحساسه أيضاً بأهمية وجود قوات مسلحة قوية عدم الاستقرار السياسي الداخلي خلال فترة حكمه، ولذلك نراه يشعر بأهمية تشكيل قوات أمن قوية تكون قادرة على مواجهة ردود الفعل الشعبية ضد نظام حكمه الدكتاتوري.

ولعل هذا الاستعراض التاريخي السريع للأوضاع العسكرية في إيران والمملكة يؤدي بنا إلى استنتاجين مهمين:

أولهما، إن المؤسسة العسكرية الإيرانية خلال سنوات العشرينات والثلاثينات كانت أكثر تنظيماً وتطوراً من المؤسسة العسكرية السعودية.

ثانيهما، إن نظرة الملكين في الدولتين للقوات المسلحة ودورها تختلف اختلافاً كبيراً فيما بينهما، فالقوة العسكرية عند الملك عبد العزيز كانت تعني وسيلة تمكنه من توحيد بلاده والدفاع عنها، أما رضا شاه فإنه اعتبر القوات المسلحة ذراعه التي تدعم وتدافع عن سلطاته الشخصية ووسيلته التي تنشر النفوذ الإيراني خارج الحدود كلما كان ذلك ممكناً. وبعبارة أخرى فقد كان يرغب في أن تكون قواته المسلحة قوات صدام ومواجهة وهو ما يتجاوز كثيراً رؤية الملك عبد العزيز الذي كان يفضل تحقيق الأمن القومي عبر سبل التعاون.

إن هذه الاستنتاجات ينبغي أن تظل في أذهاننا ونحن نمضي نحو دراسة وتحليل العلاقات العسكرية بين البلدين التي اتخذت إطارين أساسيين: أولهما، المجابهة. وثانيهما، التعاون، وعلينا أن نتذكر دوماً أن المواجهة والتعاون معاً في العلاقات العسكرية هما في الأساس نتاج مصالح الأمن القومي كما كان ينظر إليهما كل من زعيمي البلدين، ولذلك فإن المواجهة والتعاون ليسا وثيقي الصلة ببعضهما فحسب وإنما هما في جوانب عديدة وجهان لعملة واحدة.

قضايا المواجهة

إن استخدام لفظ المواجهة هنا في العلاقات العسكرية بين المملكة وإيران لا يعني بحال أن ثمة مواجهة عسكرية وقعت بين قوات البلدين،

فالواقع أن آخر مواجهة عسكرية مباشرة بين الفرس والعرب المسلمين قد وقعت منذ ما يزيد على ثلاثة عشر قرناً حينما تمكنت الجيوش العربية المسلمة من فتح بلاد فارس عام ٦٤٥ م، بل إن الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠ م - ١٩٨٨ م) لم تنطو على أية مجابهة عسكرية بين قوات المملكة وإيران رغم أن المملكة وجدت نفسها مضطرة لتقديم العون والمساعدة للعراق باعتباره بلداً عربياً شقيقاً. إننا نستخدم تعبير المواجهة هنا للإشارة إلى عدد من القضايا التي برزت فيها احتمالات وقوع مواجهة بين المملكة وإيران خلال الأعوام السبعين الماضية خاصة تلك القضايا التي تتعلق بالنزاعات الجغرافية.

قضية عربستان

برزت هذه القضية إلى الوجود لأول مرة في شهر ابريل عام ١٩٢٥ م حينما أقدمت قوات رضا شاه على احتلال إمارة عربستان مستخدمة في ذلك العنف الشديد، وقد كانت هذه الإمارة خاضعة لحاكم عربي هو الشيخ خزعل. ومن الطبيعي أن يكون إخضاع مشيخة عربية للحكم الإيراني بالقوة مصدر إزعاج وهم بالنسبة للملك عبد العزيز، غير أن الملك عبد العزيز لم يكن في وضع يمكنه من تحدي رضا شاه فقد كان مشغولاً بعملية توحيد بلاده ومواجهة مشكلاتها الداخلية، غير أن هذه الحادثة كشفت للملك عبد العزيز عن سوء طوية رضا شاه وطموحاته المريضة، وأدرك أن شاه إيران لن يتورع عن استخدام القوة العسكرية في إخضاع بقية مشيخات الخليج فيما لو أن بريطانيا تخلت عن حماية هذه المشيخات، وهنا اتخذ الملك عبد العزيز قراره الحاسم ووقع معاهدة ثنائية مع بريطانيا يعترف بموجبها بحكومات البحرين والكويت وقطر وعمان وبكافة معاهدات الحماية التي وقعتها تلك الحكومات مع بريطانيا[٢].

كان توقيع الملك عبد العزيز على هذه المعاهدة بمثابة إشارة تبعث الطمأنينة في نفوس حكام هذه المشيخات وتؤكد حرصه على وحدة أراضيها واستقلالها في مواجهة السياسات التوسعية لشاه إيران، وكانت هذه المعارك إشارة أيضاً إلى رضا شاه بأنه لا يمكن التسامح مع مطامعه التوسعية وأنه يتعين عليه الكف عن ذلك. وجاء الرد الإيراني فورياً، فقد اعتبر رضا شاه المعاهدة السعودية البريطانية تحدياً لمطالبة إيران بالبحرين، وعمد إلى إرسال ممثله الدبلوماسي في القاهرة إلى الملك عبد العزيز حاملاً مذكرة اعتراض على

المعاهدة ومطالباً بعودة البحرين إلى السيادة الإيرانية[٣]، وأرسل بشكوى رسمية إلى عصبة الأمم يطالب فيها بإلغاء الحماية البريطانية على البحرين حتى ترجع الجزيرة إلى السيادة الإيرانية[٤].

وجاء الرد السعودي حاسماً إزاء هذه المزاعم عبر مذكرة تم إرسالها إلى المفوض البريطاني في جدة تنص على:
«أن حكومة الجزيرة العربية لا تعرف شيئاً عن حقوق لإيران في البحرين، وهذه هي المرة الأولى التي تتلقى فيها الحكومة مذكرة تحتوي على مزاعم من هذا النوع ومع أن البحرين من الناحية التاريخية كانت تنتمي إلى أجداد الملك عبد العزيز بن سعود إلا أن الحكومة السعودية اعترفت بمحمد بن عيسى أميراً على البحرين ووقعت معاهدة مع البحرين آخذة في الاعتبار أن حاكم البحرين هو محمد بن عيسى»[٥].

النزاع بشأن البحرين وجزر الخليج

كانت المزاعم الإيرانية بشأن سيادتها على البحرين مصدراً آخر من مصادر المواجهة السياسية والعسكرية المحتملة بين البلدين، كما أن هذه المزاعم ظلت مصدراً للقلق والمتاعب في منطقة الخليج لسنوات طويلة، ومن الغريب أن الأساس التاريخي لهذه المزاعم الإيرانية لا يستند إلا على أن البحرين تضم عدداً كبيراً من السكان الشيعة.

حينما وصل رضا شاه إلى سدة الحكم في إيران أعاد إحياء هذه المزاعم الإيرانية غير أن هذه المزاعم لم يكن لها تأثير يذكر في ظل الحماية التي بسطها الإنجليز على مشيخة البحرين وإن بقيت مصدر إزعاج للعلاقات السعودية ـ الإيرانية، وجاءت الحرب العالمية الثانية وما صاحبها من أحداث ليطوي النسيان هذه المزاعم الإيرانية، فقد أجبر الشاه على التنازل عن العرش ودخلت قوات الحلفاء إيران. وما أن انتهت الحرب حتى جدد خليفة رضا شاه ابنه محمد رضا شاه مزاعم إيران بشأن البحرين بل إن مجلس النواب الإيراني أبقى على مقعدين من مقاعده خاليين انتظاراً لأن يشغلهما ممثلان عن البحرين.

وفي أول لقاء يجمع بين زعيمي الدولتين تطرق الحديث إلى موضوع المطالب الجغرافية وذلك حينما قام الملك سعود بزيارة طهران في أغسطس

عام ١٩٥٥ م[٦]، ورغم جو الود الذي أحاط بهذه الزيارة، إلا أنه لم يتم التوصل إلى أي قرار بشأن حل تلك المسألة، وبعد عامين طرحت هذه المسألة في مباحثات العاهلين السعودي والإيراني مرة أخرى حينما جاء شاه إيران إلى الرياض في زيارة رسمية للمملكة عام ١٩٧٥ م، ولم يتم التوصل إلى حل بشأنها بل إن الملكين اتفقا بشكل ضمني على طرح القضية أمام الأمم المتحدة[٧].

وخلال الستينات من هذا القرن استمرت المطالبة الإيرانية بضم البحرين واستمرت معها نقطة الضعف في بناء العلاقات الإيرانية بدول الخليج العربية، وتجددت المخاوف بشدة حينما أعلنت بريطانيا عام ١٩٦٨ م عن نيتها بإلغاء الحماية التي كانت تمارسها في الخليج اعتباراً من عام ١٩٧١ م. ولقد أدرك الإنجليز أن عليهم البحث عن حل للنزاعات القائمة بين إيران ومشيخات الخليج قبل انسحابهم من المنطقة، وتمكنت بريطانيا بدعم دولي من إقناع الأمم المتحدة بتشكيل لجنة للنظر في حل قضية البحرين.

ولقد حاول السعوديون من جانبهم طوال هذه الفترة إيجاد حل ودي لمسألة المطالب الإيرانية هذه، غير أن تصلب الشاه وتشدد موقفه حال دون نجاح جهود الوساطة التي قام بها الملك والأمم المتحدة وآخرون. وفي نوفمبر عام ١٩٦٨ م قام الشاه محمد رضا بهلوي بزيارته الثانية إلى المملكة ويومها نجح الملك فيصل في إقناعه بالتخلي عن مطالبه وإعطاء لجنة الأمم المتحدة الفرصة الكاملة لإنهاء أعمالها الخاصة بتحديد قضية السيادة على البحرين، وكان الملك فيصل قد أثار هذه القضية مع الشاه استناداً إلى تغير كان قد بدأ يطرأ على الموقف الإيراني وهو ما تعكسه تصريحات الشاه وعدد من المسؤولين الإيرانيين اعتباراً من ابريل ١٩٦٨ م بأنهم لا يرون لهم مصالح حيوية في البحرين.

وانتهت قضية البحرين عند نهاية عام ١٩٧٠ م، حينما قبل الشاه بما انتهت إليه لجنة الأمم المتحدة من أن البحرين يجب أن تكون دولة ذات سيادة، وهكذا حصلت البحرين على استقلالها كدولة كاملة السيادة عشية الإعلان عن الانسحاب البريطاني في العام التالي.

ومع أن الشاه تنازل عن مزاعمه بشأن البحرين، إلا أنه لم يرد أن يخرج خاوي الوفاض من هذا الخلاف طويل الأمد، وعلى سبيل حفظ ماء الوجه

أعاد الشاه إحياء مطالب إيرانية قديمة بشأن سيادتها على ثلاث جزر صغيرة تقع جنوبي الخليج تنتمي لمشيختين من مشايخ الساحل المتصالح والتي صارت تعرف فيما بعد باسم دولة الإمارات العربية المتحدة(٨). كانت هذه الجزر الثلاث هي جزيرة أبو موسى التي تتبع إمارة الشارقة وجزيرتا طنب الصغرى وطنب الكبرى وتتبعان رأس الخيمة. وكان حاكما هاتين المشيختين ينتميان إلى قبيلة القواسم التي حدث أن حكمت الجانب الفارسي من مضيق هرمز مع خضوعها لسلطة شاهات فارس، وكان ذلك الحدث هو الأساس التاريخي الذي استند إليه محمد رضا شاه في مطالبته بالسيادة الإيرانية على هذه الجزر الثلاث(٩). وطالبت إيران كذلك بأحقيتها في أي نفط يتم استخراجه من المياه الإقليمية لهذه الجزر.

وفي أبريل عام ١٩٧٠ م، وصل إلى المملكة رئيس الوزراء الإيراني ووزير الخارجية أردشير زاهدي وتم خلال هذه الزيارة الاتفاق على مبدأ الحفاظ على منطقة الخليج آمنة ومستقرة، وقدمت المملكة يومها النصيحة لإيران بتهدئة مطالبها حول هذه الجزر على أساس أنه إذا كانت المسألة مسألة أمن وسيادة فإنه يمكن تشكيل قوة إيرانية عربية مشتركة ترابط في هذه الجزر(١٠).

غير أن الشاه الذي بدا وكأنه خسر البحرين، كان مصمماً هذه المرة على الاستمرار في المطالبة بهذه الجزر الثلاث؛ وحول هذه الفترة وأحداثها قال لي هاري كيرن رئيس تحرير نشرة التقارير الخارجية Foreign Reports Bulletin وهو أحد المراقبين المعنيين بشؤون الخليج لفترة طويلة في مقابلة تمت بيننا في واشنطن عام ١٩٩١ م:

«أسرعت لمقابلة الملك فيصل وإبلاغه بأن الإيرانيين اتخذوا قرارهم باحتلال جزيرة أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، وكان الأمر مفاجئاً تماماً للملك فيصل. وبينما كنا نتحدث مد الملك يده وضغط على أحد الأزرار وأصدر أوامره لأحد الأشخاص بإجراء المزيد من التحريات عن أمر هذه الجزر، وأذكر أنه بعد قيام القوات الإيرانية باحتلال الجزر بوقت قصير أخبرني علام وزير البلاط أن الجنود الإيرانيين في غزوهم كانوا مسلحين ببنادق لا تصلح إلا لمقاومة الذباب، وفي الطريق إلى الجزيرة لقي الجنود موفدين

من إمارة الشارقة بادروهم بالقول: «ماذا تفعلون هنا.. إن هذا الذباب يتبع إمارة الشارقة»[١١].

كان الاحتلال الإيراني لهذه الجزر الثلاث صدمة عنيفة للقيادة السعودية التي بذلت جهوداً مضنية من أجل تفادي حدوث مواجهة عسكرية مع إيران بسبب جزر الخليج، وطرقت كل سبيل ممكن لإيجاد حل سلمي لهذه المسألة خاصة وأن إيران قبلت بهذه المبادرات السعودية قبل ذلك، لذلك جاء رد الفعل السعودي غاضباً لتشهد العلاقات بين البلدين حالة من التردي والتقهقر مما أدى بالبلدين إلى خوض سباق تسلح فيما بينهما. ففي عام ١٩٧٢ م ـ مثلاً ـ قرر الشاه شراء ما بين ٧٥٠ ـ ٨٠٠ دبابة بريطانية من طراز «تشيفتن» و١٤٠ طائرة نفاثة من طراز «ف ٤» وأربع فرقاطات وثلاث مدمرات بالإضافة إلى نوعيات أخرى من الأسلحة ومنها طائرات «ف ٥» المقاتلة وطائرات نقل الجنود «سي ١٣٠»[١٢].

كان تنامي القوة العسكرية الإيرانية مؤشراً لا تخطئه العين لأفكار وخطط ترمي إلى قيام إيران بدور أكبر ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما عبر منطقة المحيط الهندي كلها، وكان يتعين على المملكة اتخاد تدابير احتياطية. وفي عام ٧٣ ـ ١٩٧٤ م دعمت المملكة قدرات قواتها الجوية بشراء عدد من الطائرات F ـ 5E، وكميات من صواريخ هوك أرض ـ جو المتطورة[١٣].

وتطلعت المملكة إلى تحقيق مزيد من التعاون العسكري مع جيرانها من دول الخليج العربي. وفي مارس ١٩٧٣ م قام الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع والطيران بجولة في دول الخليج شملت كلاً من سلطنة عمان وقطر والبحرين لمناقشة القضايا الخاصة بالدفاع وتنظيم التعاون العسكري بين المملكة وهذه الدول.

النزاع حول تحديد خط الوسط

كانت مسألة تعيين حقوق استغلال النفط في المناطق البحرية الواقعة بين الدول المطلة على الخليج واحدة من أكثر القضايا إثارة للتوتر في منطقة الخليج في العصر الحديث، وخلال المفاوضات والمحادثات التي أجريت حول هذا الأمر أظهرت إيران بصفة خاصة شيئاً من التعنت والسعي الدؤوب نحو الحصول على مزايا إضافية على حساب الدول الأخرى، ولم تكن المفاوضات بين إيران والمملكة استثناء في هذا المجال.

وفي عام ١٩٦٥ م، وصل البلدان إلى حافة المواجهة العسكرية نظراً لتعثر الوصول إلى اتفاق حول خط الوسط الذي حدد حقوق البلدين في استغلال نفط الآبار الواقعة بعيداً عن الشواطيء، وبعد مفاوضات مريرة تم تفادي المواجهة العسكرية والاتفاق على إحالة الموضوع إلى لجنة من الخبراء تقوم بدراسة الأمر، وبعد عامين توصلت اللجنة إلى توصيات بشأن تحديد الخط الفاصل بين حقوق البلدين وأوصت بأن تتقاسم الدولتان عائدات النفط بالنسبة للآبار الواقعة على هذا الخط الفاصل.

وقد عرضت توصيات هذه اللجنة على زعيمي البلدين خلال زيارة شاه إيران للمملكة عام ١٩٦٨ م، حيث تم التوقيع على الاتفاق النهائي بشأن تحديد هذا الخط الفاصل، كما توصل العاهلان السعودي والإيراني إلى حل بشأن نزاع يتعلق بجزيرتي «العربي» و «الفارسي» حيث أعطيت للمملكة السيادة الكاملة على جزيرة العربي في حين أعطيت إيران السيادة على جزيرة الفارسي، وانتهى ذلك النزاع الذي ظل لفترة طويلة أحد مصادر التوتر في العلاقات بين البلدين.

بالإضافة إلى هذه النزاعات الجغرافية كانت هناك قضيتان ألقتا ظلالهما على العلاقات العسكرية بين المملكة وإيران، وهما: الصراع العربي الإسرائيلي وأمن منطقة الخليج.

الصراع العربي الاسرائيلي

كان الاعتراف الإيراني بدولة إسرائيل عقب إعلان قيامها عام ١٩٤٨ م باعتبارها أمراً واقعاً De facto صدمة بالغة للعرب جميعاً. ومع ذلك فإن المملكة العربية السعودية لم تشأ أن تجعل هذا الأمر ذريعة لحدوث مواجهة مع إيران واستقر يومها في ذهن القيادة السعودية أنه سوف يأتي اليوم الذي تراجع فيه إيران نفسها وتتنبه إلى أن علاقاتها مع الدول العربية أهم كثيراً من علاقاتها بإسرائيل، غير أن ذلك لم يمنع المملكة من أن ترقب بحذر شديد الروابط التي قامت بين إيران وإسرائيل خاصة في المجالات العسكرية.

في بداية الستينات تلقت المملكة معلومات من مصادر موثوقة لها في باريس مفادها أن شاه إيران يعتزم تكليف المصانع العسكرية الإسرائيلية بمهام إصلاح وصيانة الطائرات التي كان قد اشتراها حديثاً[١٤]، ولقد أثارت هذه

المعلومات قلق المملكة لما تنطوي عليه من إلحاق أضرار بالغة بعلاقات إيران مع الدول العربية ومنها المملكة العربية السعودية. ومن المحتمل أن يكون الشاه قد تنبه إلى ذلك فلم يعهد للإسرائيليين بهذه المهمة وبذلك فإنه تفادى حدوث قطيعة كاملة في العلاقات الإيرانية مع الدول العربية ومنها المملكة.

وبعد حوالى عشرة أعوام بدأت مفاوضات بين إيران واسرائيل حول مشروع مماثل وإن كان أكبر كثيراً من المشروع الأول، فقد تضمن هذا المشروع الجديد إنشاء أكبر مركز لإصلاح وصيانة الطائرات في الشرق الأوسط يكون مقره في طهران، وقد قدرت استثمارات هذا المشروع آنذاك بنحو ٣٠ مليون دولار وكان مقرراً له أن يستوعب عدة مئات من الفنيين الإسرائيليين، وكان وزير الخارجية الإيراني أردشير زاهدي وراء إلغاء هذا المشروع إذ أقنع الشاه باستبعاد هذه الفكرة نظراً لما تنطوي عليه من آثار سلبية على صعيد العلاقات الإيرانية العربية[١٥].

لقد أثار هذان المشروعان قلق المملكة لعدة أسباب:

أولهما، الأضرار التي سوف تصيب العلاقات بينها وبين إيران فيما لو مضت إيران في تنفيذ أي من هذين المشروعين.

ثانياً، حالة العزلة التي سوف تصيب إيران سواء في منطقة الخليج أو في العالم العربي.

ثالثاً، إن إيران ليست بحاجة إلى مثل هذه العلاقات الوثيقة مع إسرائيل، فعلاقتها العسكرية مع الولايات المتحدة تكفيها، ولذلك شعرت المملكة بشيء من الارتياح نتيجة لسقوط المشروعين، بينما كانت خيبة الأمل لدى الإسرائيليين شديدة.

أمن منطقة الخليج

ظلت قضية أمن منطقة الخليج ولفترة طويلة من الزمن قضية تهم القوى الخارجية قبل أن تحظى هذه القضية باهتمام دول الخليج نفسها، فقد كانت منطقة الخليج لقرون عديدة مجالاً للمنافسة الشديدة بين الدول الاستعمارية الأوروبية للحصول على امتيازات سياسية وتجارية، وهكذا كان ميزان القوى في منطقة الخليج يميل مع اكتساب أو فقدان واحدة من تلك الدول الأوروبية نفوذها. ولقد كانت إيران بصفة خاصة عرضة للاستعمار الخارجي. كانت

روسيا لا تكف عن التحرك جنوباً سعياً للحصول على منفذ بحري على المياه الدافئة. وكان البريطانيون يتحركون شمالاً وغرباً انطلاقاً من مواقعهم القوية في الهند. وخلال الحرب العالمية الثانية توغلت الجيوش الروسية والبريطانية لتحتل كامل الأراضي الإيرانية بل ولتجبر رضا شاه على التنازل عن العرش عقاباً له على ميوله نحو ألمانيا النازية.

أما المملكة العربية السعودية فقد كانت تجربتها مختلفة إلى حد بعيد، فالمملكة لم تخضع في تاريخها الحديث لأية سياسات استعمارية مارستها القوى الغربية على الرغم من الوجود العسكري البريطاني في عدن وفرض الحماية البريطانية على مشيخات الخليج وعمان. وبانتهاء الحرب العالمية الثانية كانت المملكة هي الدولة الوحيدة في منطقة الخليج التي تعمل بشكل مستقل تماماً عن أي نفوذ سياسي أو عسكري أجنبي. إن هذا الوضع الفريد الذي تمتعت به المملكة مكن لها من التعامل بصورة أكثر موضوعية مع الدول الغربية وهو وضع لم يكن متاحاً لأية دولة أخرى من جيرانها.

ومع انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور المعسكر الشيوعي وبداية الحرب الباردة اهتمت القوى الغربية بالتصدي لمحاولات التوسع السوفييتي جنوباً، فقد حاول السوفييت من قبل إقامة جمهورية غيلان السوفييتية بين عامي ٢٠ ـ ١٩٢١ م، ثم حاولوا إيجاد جمهورية ذات حكم ذاتي في أذربيجان وبين الأكراد في ماها أباد بين عامي ٤٥ ـ ١٩٤٦ م. وفي مواجهة هذه التهديدات السوفييتية طورت الولايات المتحدة سياسة الاحتواء وحاولت تكوين تحالفات في مختلف أنحاء العالم بهدف وقف التوسع السوفييتي. وفي الشرق الأوسط حاولت الولايات المتحدة تأسيس منظمة دفاع الشرق الأوسط معتقدة في سذاجة أن العرب يمكن أن يتعاونوا مع إسرائيل في محاربة الشيوعيين، وحينما فشلت هذه المحاولة راح الأمريكيون يشجعون دول المنطقة وبريطانيا على تكوين حلف فيما بينها.

وقد أسفر هذا التشجيع عن توقيع ميثاق حلف عسكري في بغداد يوم الرابع والعشرين من فبراير ١٩٥٥ م، وقد عرف هذا الحلف باسم حلف بغداد ويضم بريطانيا والعراق وإيران وتركيا وباكستان. أما الولايات المتحدة فقد اكتفت بالانضمام إلى الحلف بصفة مراقب، وقد قوبل إعلان هذا الحلف بموجة من العداء في العديد من البلدان العربية الثورية الجديدة والتي أقامت

علاقات مع موسكو، ونتيجة لذلك أصبح الحلف قضية خلاف ومواجهة بين المملكة وإيران.

وجاء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ م، ليدعم مشاعر العداء لدى السعوديين ضد حلف بغداد خاصة وأن أحد أعضاء هذا الحلف وهي بريطانيا مشاركة في العدوان على مصر. وفي زيارة محمد رضا شاه إلى المملكة عام ١٩٥٧ م أثار الملك سعود قضية حلف بغداد وأعرب عن شكوكه في أهداف هذا الحلف ورغبته في أن يرى إيران بعيدة عن هذا الحلف المشبوه، غير أن الشاه دافع عن الحلف وأهدافه معللاً ذلك بأن الحلف يدعم فرص الأمن والاستقرار في منطقة الخليج. وفي عام ١٩٥٨ م، أطاح انقلاب عسكري بالملكية الهاشمية في العراق وأعلنت الجمهورية الجديدة انسحابها من هذا الحلف[١٦].

ثم تغير اسم الحلف إلى «منظمة المعاهدة المركزية» Cento ولم يعد من بين أعضائه قطر عربي واحد، وانشغل فقط بمسألة الخطر السوفييتي القادم من الشمال ثم انتهى أمره في غياهب النسيان.

لم يكن التهديد السوفييتي يثير قلق المملكة العربية السعودية أو المشيخات الخليجية مثلما كان الحال في إيران، فالوجود البريطاني في الخليج قلل من مخاوف التوسع السوفييتي على حساب دول الخليج غير أن الوضع قد تغير تماماً حينما أعلنت بريطانيا عام ١٩٦٨ م عن خططها الرامية إلى الانسحاب من منطقة الخليج قبل عام ١٩٧١ م. فقد تعين على المملكة والمشيخات الصغيرة في الخليج أن تتنبه ليس فقط للتهديد السوفييتي والنظام الثوري في العراق وإنما أيضاً للنوايا الإيرانية خاصة في ظل المساعي الإيرانية لبناء قدرات عسكرية متفوقة وسياسات إيران التوسعية.

ولقد كان الخطر الإيراني المرتقب عاملاً أساسياً من العوامل التي عجلت بإنشاء مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١ م، إذ تأسس هذا المجلس للربط بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنتهجها دول الخليج وكذلك للتعاون في المجالات العسكرية، وكان أحد الأهداف الأساسية لهذا المجلس هو تحقيق مستوى عال من التعاون العسكري، وقد اقترحت المملكة منذ البداية على دول المجلس قيام نظام أمن جماعي للخليج وتشكيل قوة عسكرية مستقلة لكل دولة عضو في المجلس وتشجيع هذه الدول على تطوير

قدرات قواتها القتالية؛ وتضمن الاقتراح السعودي إنشاء قوة خليجية للانتشار السريع يمكن استخدامها في حالات الطوارىء.

وعلى صعيد آخر تصدرت قضية الأمن والاستقرار في الخليج قائمة أولويات الاستراتيجية الدولية الأمريكية بفضل الأهمية الاستراتيجية للنفط والتهديد الذي يمثله الاتحاد السوفييتي والأنظمة الراديكالية العربية بالنسبة للأمن في الخليج. وقد أعربت الحكومة الأمريكية عن اهتمامها بالأمر من خلال ما أعلنه الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون عام ١٩٦٩م، حول ضرورة وجود روابط قوية بين الولايات المتحدة ودول الخليج وهي السياسة التي أصبحت فيما بعد تعرف باسم «مبدأ نيكسون». وكان اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الخليج ينصب أساساً على إقامة علاقات وثيقة مع المملكة وإيران. وقد أصبحت هذه السياسة تعرف باسم «سياسة الدعامة المزدوجة Twin Pillar Policy».

ومع أن الأمريكيين لم يتفهموا أبداً حدود التعاون بين العرب وإيران وأن تهديد أمن دول الخليج العربية يأتي من إيران مثلما يأتي من الاتحاد السوفييتي، إلا أن السياسة الأمريكية نجحت في تحقيق المستوى المطلوب من التعبئة الأمنية في مواجهة التهديدات السوفييتية في المنطقة في ذلك الوقت. وعلاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة كانت تشعر بأن دعم تعاونها مع المملكة وإيران سوف يغنيها عن التفكير في إقامة قواعد عسكرية لها في المنطقة.

وعلى العكس من مخاوف الكثيرين لم يحاول الاتحاد السوفييتي ملء فراغ القوة الذي كان يعتقد أن رحيل القوات البريطانية سوف يخلفه، وقد كانت هناك أسباب عديدة لذلك: أولها أن أزمة الطاقة العالمية في السبعينات برهنت للسوفييت على أهمية هذه المنطقة بالنسبة للدول الغربية، ولم يكن السوفييت راغبين في المخاطرة وخوض حرب عالمية قد تؤدي إليها المواجهة مع الغرب في منطقة الخليج. ولذلك نهجوا سياسة أخرى هي التسلل وتفويض الآخرين، فقد حاول السوفييت دعم علاقاتهم مع الدول المستقلة حديثاً على شاطىء الخليج وتقديم المزيد من الدعم لحلفائهم في المنطقة مثل اليمن الجنوبي، وهكذا أصبح موقف الاتحاد السوفييتي حذراً ومحسوباً ومناقضاً تماماً للمناخ الذي ساد خلال السنوات الأولى من الستينات حين أعلن الزعيم

السوفييتي خروتشوف بأن إيران سوف تسقط مثل تفاحة ناضجة في أيدي الروس.

ولقد كانت هذه الأخطار المحدقة بمنطقة الشرق الأوسط بوجه عام ومنطقة الخليج بوجه خاص دافعاً للمملكة وإيران معاً على الاتفاق حول عدد من المبادىء:

- ضرورة الإبقاء على منطقة الخليج بعيداً عن الصراعات المسلحة للقوى العظمى.
- عدم السماح بإنشاء قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج.
- ضرورة قيام دول الخليج بتطوير قدراتها العسكرية التي تمكنها من الدفاع عن نفسها.
- ضرورة وضع ترتيب أمني جماعي في المنطقة.
- حاجة دول الخليج لوجود قوات للأمن الداخلي ذات كفاءة عالية لتنفيذ القانون وحفظ النظام ومواجهة أية تهديدات داخلية بكفاءة واقتدار.
- ضرورة مواجهة كافة أشكال الارهاب بكل وسيلة ممكنة.
- الوقوف في وجه كل الجماعات والحركات الارهابية والراديكالية التي تستهدف المساس بأمن واستقرار المنطقة بخاصة والشرق الأوسط بصفة عامة.

ومن خلال فهم الدولتين لهذه الأبعاد الاستراتيجية كان بإمكانهما احتواء العديد من المشكلات والأزمات والتعامل معها بشكل فعال.

وجاءت الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ م لتفرض على دول المنطقة أن تسلك سبيل الحذر والترقب، فقد جاءت الثورة بنظام شيعي يعادي بعنف الدول الغربية وكان ذلك معادياً للشيوعية. ولذلك فإنه حين اندلعت الحرب العراقية الإيرانية في العام التالي لقيام الثورة الإيرانية وجد الاتحاد السوفييتي أن من مصلحته الوقوف إلى جانب الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في دعم العراق للحيلولة دون هزيمته أمام إيران. فلقد اندلعت الحرب العراقية الإيرانية نتيجة لموقف المجابهة الذي تبناه النظام الثوري الجديد في طهران ضد كافة جيرانه بمن فيهم المملكة العربية السعودية، ولم يكن أمام المملكة من خيار حين اندلعت الحرب في سبتمبر ١٩٨٠ سوى الوقوف إلى جانب العراق باعتباره دولة عربية شقيقة وبالنظر كذلك إلى الموقف العدائي الذي لم

يكف النظام الإيراني عن إعلانه ضد المملكة ودول الخليج الأخرى. وفي رسالة مؤتمر الجهاد الذي انعقد في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية خلال المدة (١٨ ـ ٢٠ فبراير ١٩٩١ م) أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز أمام الباحثين وممثلي الدول الإسلامية المشاركين في المؤتمر:

«يعلم الله أننا حين قدمنا العون للعراق لم يكن هدفنا إلحاق الأذى بأي بلد وأعني بالتحديد إيران، وإنما كان هدفنا الأساسي حماية العراق. فمن المعروف أن العراق لا يستطيع احتلال إيران، وكما سبق لي وأن قلت فنحن لا نريد أن نتسبب في أي أذى أو ضرر لإيران، غير أننا أيضاً لا نريد أن تحتل أي قوة أرض العراق لأنه بلد عربي وجار»[١٧].

إن هذه الكلمات للملك فهد تحدد بكل وضوح سياسة المملكة نحو إيران، وهي سياسة تسعى بكل وسيلة ممكنة نحو السلام والتفاهم خاصة في المجال العسكري. فالمملكة لم تعمل يوماً من أجل الإضرار بإيران وشعبها ولم تكن نظرتها نحو إيران أبداً نظرتها إلى عدو، بل إن المملكة كانت تنظر دائماً إلى إيران باعتبارها بلداً مسلماً شقيقاً قادراً على خدمة قضايا العالم الإسلامي.

وعلى الرغم من كل هذا فإن المملكة العربية السعودية وإيران واصلتا مساعيهما الرامية إلى تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج بما يتفق مع مصالحهما الوطنية وعلى عكس ما يعتقده الكثيرون، فإن الشاه لم يتمكن من فرض سيطرته على الخليج مع أنه وبكل تأكيد سعى نحو فرض وجوده العسكري في بحر العرب من خلال عدد من القواعد العسكرية التي أنشأها لهذا الغرض ومنها قاعدة شاه ـ باهار. ومنذ منتصف السبعينات بات واضحاً أن دوافع الشاه للحصول على المزيد من الأسلحة إنما نبعت من رغبة شخصية في امتلاك مثل هذه الأسلحة ثم الرغبة في ممارسة النفوذ في منطقة الخليج وما وراءها، فقد كانت الرغبة في ممارسة دور شرطي الخليج تشكل قوام استراتيجية معلومة جيداً عن محمد رضا بهلوي شاه إيران.

قضايا التعاون

إن الصورة التي عرضنا بعض ملامحها سابقاً قد تعني أن البلدين لم تربط بينهما علاقات عسكرية إيجابية وبناءة وهو الأمر الذي يجافي الواقع والحقيقة، فقد استطاع البلدان العثور على مناطق عمل مشتركة تسمح بالتعاون العسكري في مجالات عديدة، فالاهتمام المشترك بقضايا الأمن والاستقرار في منطقة الخليج بصفة خاصة والشرق الأوسط بصفة عامة دفع البلدين نحو بذل جهود ناضجة لتحقيق تعاون عسكري فيما بينهما.

ويمكن تتبع الأفكار الخاصة بتحقيق تعاون عسكري بين البلدين حتى عام ١٩٢٩ م حينما اقترح الملك عبد العزيز قيام حلف دفاعي بين البلدين، غير أن رضا شاه لم يستجب لهذا الاقتراح وفضل المضي في خططه الرامية إلى بناء قوة إيران العسكرية، وتعاقبت الأحداث من هذا القرن والتي وصلت ذروتها باشتعال الحرب العالمية الثانية وكان لهذه التطورات الدولية تأثيراتها على الأوضاع السياسية والعسكرية للمنطقة ولم تعد هناك أرضية مشتركة لقيام تعاون عسكري ثنائي بين البلدين آنذاك.

لقد وقفت المملكة العربية السعودية إلى جانب الحلفاء دون تردد إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية، وفي ١٨ فبراير ١٩٣٤ م بدأت العلاقات العسكرية السعودية الأمريكية حين أعلنت الولايات المتحدة أن المملكة لها أفضلية في الحصول على قروض أمريكية[١٨]، وفي الفترة نفسها تقريباً بدأ التعاون العسكري البريطاني ـ السعودي. أما إيران فإنها وقفت إلى جانب دول المحور وكان أن دفع رضا شاه عرشه بسبب هذا الموقف حين أجبرته قوات الحلفاء على التنازل عن العرش لابنه محمد رضا شاه الذي يعد وصوله إلى الحكم نقطة تحول كبيرة في مسيرة التطور العسكري الإيراني. فقد أصبح محمد رضا شاه أكثر اعتماداً على الولايات المتحدة في بناء قدرات إيران العسكرية خاصة بعد عام ١٩٥٣ م، حين أعاده الأمريكيون إلى عرشه بعد أزمة مصدق. وخلال مارس ١٩٥٩ م، تم توقيع معاهدة عسكرية بين الولايات المتحدة وإيران وتضمنت هذه المعاهدة النص على إقامة قاعدة عسكرية أمريكية في إيران وبدأت أطقم التدريب والأسلحة الأمريكية تتدفق على إيران[١٩].

لقد كان للمتغيرات الدولية التي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية تأثيرها

في مكانة المملكة وإيران ضمن المخططات الاستراتيجية الغربية، ولم تكن المكانة ناتجة عن كون البلدين أهم بلدان منطقة الخليج من الناحية الجغرافية فحسب وإنما باعتبارهما أيضاً دولتين منتجتين للنفط، ولذا كان الغرب يتطلع إلى تعاون بين البلدين بالإضافة إلى تحقيق الأمن والاستقرار داخلياً خاصة بالنسبة لإيران التي كانت تمر بحالة من الاضطرابات والقلاقل السياسية أيام مصدق. وفي ضوء هذه الاعتبارات يمكن القول بأن مفهوم التعاون السعودي - الإيراني كان يدخل ضمن سياسة (الدعامة المزدوجة) التي وضعتها أمريكا في السبعينات وإن كانت قد وضعت موضع التطبيق منذ سنوات الأربعينات. ويمكننا هنا أن نضيف أن العراق كان يشكل خلال الأربعينات قوة عسكرية إقليمية لها أهميتها في نظر الغرب إلا أن النظام الحاكم الذي جاء بعد ثورة ١٩٥٨ م، تبنى النهج الثوري وارتبط بعلاقات وثيقة بموسكو وناصب الغرب وسياساته العداء.

كان وقف النفوذ الثوري ومواجهته في المنطقة مصلحة مشتركة للمملكة وإيران، غير أن ذلك لا يعني أن البلدين خاضا جنباً إلى جنب أو أنهما دخلا في تحالف عسكري وإنما يعني ذلك أن البلدين بذلا جهودهما من وقت لآخر لتحقيق نوع من التفاهم المشترك بشأن عدد من الأمور العسكرية المتعلقة بأمنهما المشترك وأنهما نجحا في ذلك.

المعاهدة العسكرية المقترحة عام ١٩٥٧ م

كما سبق وذكرنا فإن الملك عبد العزيز كان قد اقترح على رضا شاه فكرة توقيع معاهدة عسكرية ثنائية بين البلدين وهي الفكرة التي حملها أول وفد سعودي رسمي يزور طهران عام ١٩٢٩ م، فقد كان الملك عبد العزيز يفكر في قيام تحالف دفاعي بين البلدين يساعد بموجبه كل طرف الطرف الآخر إذا ما تعرض لهجوم عسكري، غير أن رضا شاه اكتفى يومها بتوقيع معاهدة صداقة تم توقيعها في طهران خلال زيارة الوفد السعودي.

وبرزت هذه الفكرة إلى الوجود مرة ثانية عام ١٩٥٧ م أثناء زيارة الشاه محمد رضا بهلوي للمملكة العربية السعودية. ولم يكن لدى المملكة اعتراض، وجاء البيان الختامي الصادر في نهاية الزيارة لينص على أن البلدين يوافقان على إجراء المزيد من المناقشات حول هذا الموضوع[٢٠]، ولم يتم

التوقيع على أيه معاهدة عسكرية فيما بعد. وكان طرح الفكرة هذه المرة من جانب شاه إيران يعد في نظر الخبراء المعنيين بشؤون المنطقة خطوة تكتيكية يحاول بها الشاه عزل المملكة عن مصر وسوريا[٢١]، أما البريطانيون فقد أثار هذا الطرح شكوكهم في أن تكون الفكرة موجهة ضدهم، ولذلك نجد الممثل البريطاني في طهران ر.ب. ستيفنز يرسل إلى حكومته بتقرير حول هذا الموضوع يقول فيه:

«إن ثمة ما يشير هنا إلى وجود ترتيبات عملية أوثق سواءٌ انتهت هذه الترتيبات إلى توقيع معاهدة دفاع ثنائي أم لم تنته إلى ذلك، وهي المعاهدة التي لم يكف الشاه عن التفكير فيها والتي أعتقد أنه تباحث بشؤونها مع زميلي الأمريكي قبل سفره إلى الرياض. غير أن الذي لا أستطيع أن أمنع نفسي من الشك فيه هو أن هناك شيئاً ما يتجاوز ما يلوح للعين من مكاسب قد لعب دوراً في فكرة الشاه الرامية إلى توقيع معاهدة دفاع مشترك، إن ما يبدو بالنسبة لي واضحاً كل الوضوح بصرف النظر عن نوايا الشاه هو أن وجود ترتيبات عملية وثيقة بين إيران والمملكة العربية السعودية سوف يؤدي بالبلدين إلى اتخاذ موقف مضاد لمسألة المشيخات التي تخضع للحماية البريطانية في الخليج»[٢٢]، ويبدو أن الممثل البريطاني في حقيقة الأمر لم يكن يطالب حكومته باتخاذ موقف مناهض لتوقيع معاهدة دفاعية بين المملكة وإيران وإنما كان يعبر فقط عن شكوكه في الفكرة ذاتها ولذلك يتابع برقيته قائلاً:

«إنني أقترح في الوقت الحاضر أنه لا يتعين علينا أن نعارض، بل على العكس يتعين علينا أن نشجع بطريقة خفية قيام علاقات أوثق بين إيران والعربية السعودية. إن علينا أن نبدي اهتماماً بأية فكرة تتعلق بمعاهدة دفاع مشترك وأن نراقب تطورها عن كثب»[٢٣].

ويمكن أن نعزو الشكوك البريطانية إلى التوتر الذي أصاب العلاقات السعودية البريطانية آنذاك خاصة وأن العلاقات الدبلوماسية السعودية ـ البريطانية قد قطعت نتيجة لاشتراك بريطانيا في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ م.

الحرب الأهلية في اليمن ١٩٦٢ م

بدأت الحرب الأهلية في اليمن في أعقاب انقلاب عسكري أدى إلى الإطاحة بحكم الأئمة وظهور نظام ثوري جمهوري. وقد أثار هذا الإنقلاب

قلقاً شديداً لدى الملك فيصل وشاه إيران، فقد بدا أن مصر كانت وراء تدبير هذا الانقلاب وأن السياسة العلنية التي عبر بها عبد الناصر عن رغبته في الإطاحة بكافة الملكيات في الشرق الأوسط قد بدأ تطبيقها في اليمن الشمالي عند الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية. ولقد باءت محاولات الجمهوريين لاعتقال محمد البدر إمام اليمن بالفشل، فقد تمكن الرجل من الهرب إلى شمال اليمن حيث تجمعت حوله قبائل أعلنت ولاءها له وبدأ تنظيم القتال لاستعادة عرشه، وكان الإمام بحاجة ماسة إلى الدعم السعودي أو أي دعم يأتيه من أي بلد آخر. ولم يكن قرار المملكة بتقديم العون لإمام اليمن قراراً يسهل اتخاذه، فالسياسة السعودية تجنبت دوماً التدخل في شؤون جيرانها الداخلية أو أي بلد آخر. غير أن الانقلاب العسكري وما أحاط به من ظروف كان يمثل تحدياً شخصياً من جانب الرئيس عبد الناصر للمملكة العربية السعودية وكان من الضروري مواجهة هذا التحدي.

بدأت المملكة بتقديم العون للإمام ثم شجعت الدول الأخرى على أن تحذو حذوها، وكان الموقف المبدئي لشاه إيران يتسم بالتريث ومراقبة الموقف، وحينما تحول الصراع بين الجمهوريين الذين تدعمهم مصر وبين الملكيين الذين تدعمهم المملكة والأردن والمغرب بصفة خاصة إلى حرب أهلية دموية سافرة في اليمن قرر الشاه مساعدة الملكيين. واتخذت المساعدات الإيرانية شكل الأسلحة والعتاد ودورات تدريبية عسكرية، حيث كانت القوات اليمنية الملكية تنقل إلى إيران عبر المملكة، ومن ثم يتم تدريبها في قواعد عسكرية إيرانية. لقد أصبح هذا التعاون الإيراني في حرب اليمن يمثل إشارة واضحة إلى رغبة الشاه في التعاون مع المملكة حول المسائل التي تتعلق بأمنها المشترك.

التمرد في ظفار

بحلول عام ١٩٦٠ م، كانت مجموعات من المتمردين الخارجين على النظام في سلطنة عُمان تمارس أشكالاً من التحدي للسلطة الشرعية في البلاد وقد نشطت هذه المجموعات بصفة خاصة في إقليم ظفار الواقع في أقصى الغرب من البلاد، وقد لقي هذا التمرد دعماً قوياً من النظام الماركسي الذي وصل إلى حكم اليمن الجنوبي عام ١٩٦٨ م. وراح هؤلاء المتمردون يصعدون من نشاطهم ميدانياً بمساعدة السوفييت والصينيين والكوبيين وغيرهم من

الشيوعيين الذين تمركزوا في عدن والتي أصبحت قاعدة خلفية لأنشطة المتمردين.

ومن بين هذه المجموعات كانت هناك «جبهة تحرير ظفار» و«الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي» والتي صارت تعرف فيما بعد باسم «الجبهة الشعبية لتحرير عُمان». كانت جبهة تحرير ظفار تسعى لفصل إقليم ظفار عن عُمان وإقامة دولة ماركسية مستقلة فيه، أما الجبهات الشعبية فكانت أهدافها تدور حول زعزعة الاستقرار في كافة دول الخليج العربي ووصول أنظمة حكم ثورية وراديكالية إلى السلطة فيها، وكانت لكافة هذه المجموعات معسكرات تدريب في اليمن الجنوبي، أما أسلحتها وعتادها فكان مصدره الدول الشيوعية وعدد من الدول العربية الراديكالية.

في عام ١٩٧٠ م، تنازل سلطان عُمان سعيد بن تيمور عن السلطة لابنه السلطان الحالي قابوس بن سعيد، وكانت المملكة وإيران تشعران بالقلق الشديد إزاء تطور الأوضاع في عُمان واحتمال نجاح المتمردين والأخطار التي تهدد عُمان وأمن الخليج الإقليمي، وابتداء من منتصف عام ١٩٧١ أخذت المعونات السعودية تتدفق على عُمان فيما قدمت إيران لعُمان عتاداً عسكرياً.

ولقد تطورت الأحداث في عُمان حتى أن الشاه وجد نفسه متورطاً في الصراع حيث أصبح لإيران في عُمان ما بين ٣٠ ـ ٣٥ ألف جندي بأسلحتهم الكاملة تصحبهم طائرات مروحية وقطع المدفعية[٢٤]. وكان من الطبيعي أن يثير هذا التواجد العسكري الإيراني في عُمان قلق ومخاوف دول الخليج العربي التي كانت تعلم جيداً رغبة إيران في أن تصبح القوة المهيمنة في الخليج بعد رحيل البريطانيين، فقد بدا هذا الحشد العسكري الإيراني نوعاً من استعراض القوة شبيهاً بذلك الذي حدث عام ١٩٧١ م حيث أقدمت القوات الإيرانية على احتلال ثلاث جزر تابعة للإمارات العربية المتحدة، خاصة وأن القوات الإيرانية بقيت في عُمان فترة طويلة دون أن تشارك في القتال ضد المتمردين.

وعلى أية حال فقد استطاعت عُمان وقد تلقت دعماً من السعودية وإيران والأردن أن تسحق المتمردين وتنهي هذا التمرد الذي استمر سنوات طويلة، ومما يثير الدهشة أن الاتحاد السوفييتي كان أول الدول الشيوعية التي أوقفت معوناتها للمتمردين تلته بعد ذلك الصين ثم بقية الدول الشيوعية خلال عامي ١٩٧٦ م ـ ١٩٧٧ م على التوالي[٢٥].

التعاون في مجال المخابرات

لقد سبقت الإشارة إلى أن المملكة وإيران قبل الإطاحة بالشاه كانتا تشعران بخطر التوسع السوفييتي في المنطقة. والواقع أن إيران كانت أكثر إحساساً بالخطر من المملكة نظراً للحدود المشتركة الطويلة بينها وبين الاتحاد السوفييتي. كما أن الإيرانيين سبق لهم أن عايشوا تجربة الاحتلال السوفييتي لأراضيهم، أما المملكة فإنها كانت تنظر إلى الخطر الشيوعي الملحد باعتباره تهديداً للطابع الإسلامي للمنطقة.

كانت جهود البلدين في مجال مكافحة الخطر السوفييتي الشيوعي في معظم الأحوال جهوداً فردية تقوم بها كل دولة مستقلة عن جهود الأخرى. وفي عام ١٩٧٤ م بدأ البلدان العمل معاً حينما انضمتا إلى فرنسا ومصر والمغرب في جهودهم الرامية إلى مكافحة الشيوعية من خلال تعاون متعدد الأطراف بين أجهزة المخابرات التابعة لهذه البلدان الخمسة. ولقد انتهى الأمر إلى تكوين مجموعة عمل من بين أجهزة المخابرات هذه كان اسمها السري (نادي سفاري) مهمتها مطاردة عمليات المخابرات السوفييتية في منطقة الخليج والعالم الثالث وأوروبا، ولم يكن لهذه المجموعة مقر رسمي إلا أن المخابرات الفرنسية تولت مهمة التنسيق تحت قيادة الكونت الكسندر دي مارانش[٢٦].

كان دي مارانش صلباً شديد العداء للشيوعية وكان يراها خطراً عالمياً حقيقياً ينبغي القضاء عليه بكل وسيلة ممكنة. وكان أسلوب المواجهة عنده يتسم بطبيعة سياسية أكثر منها عسكرية، فقد ارتكز اسلوبه على تبصير المجتمع العالمي خاصة في أوروبا والعالم الثالث بمخاطر الشيوعية، وكان بحاجة إلى دعم مالي وغير مالي يمكن أن توفره المملكة وإيران ومصر والمغرب.

ولقد اقتنع الملك فيصل بآرائه وقدم إليه الدعم الذي مكنه من الحصول على تأييد الدول الأخرى[٢٧]. وعلى الرغم من النجاح الذي حققه «نادي سفاري» إلا أن أنشطته توقفت بوصول رجال الدين الشيعة إلى الحكم في إيران والإطاحة بالشاه عام ١٩٧٩ م. فالنظام الإيراني الجديد لم يكتف برفض التعاون في قضية مكافحة الشيوعية وإنما تحول هو نفسه ليصبح الخطر الأكبر الذي يهدد الأمن والاستقرار في منطقة الخليج.

إن أية دولة صغيرة كانت أم كبيرة فقيرة أم غنية لا يمكنها الحياة بدون

جهاز للاستخبارات، فهو ضرورة لأية دولة تعيش في العالم المعاصر. ولقد كانت العلاقة بين أجهزة الإستخبارات في المملكة وإيران علاقة محدودة إلى حد بعيد، فلم تكن هناك أرضية مشتركة تسمح بوجود أي تعاون مكثف بين البلدين، فالأهداف والمهمات والوسائل والأساليب كانت جميعها مختلفة على الدوام. والواقع أن الحكومة الثورية في إيران اختارت أسلوب عمل أمني خاص بها في منطقة الخليج وآثرت التعاون مع بعض حركات التحرير في المنطقة، ووقفت حكومات ما بعد عام ١٩٧٩ م في إيران وراء العديد من المنظمات الإرهابية في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، ولقد أدى كل ذلك إلى توقف التعاون بين البلدين حول الشؤون الأمنية خاصة مع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠ م.

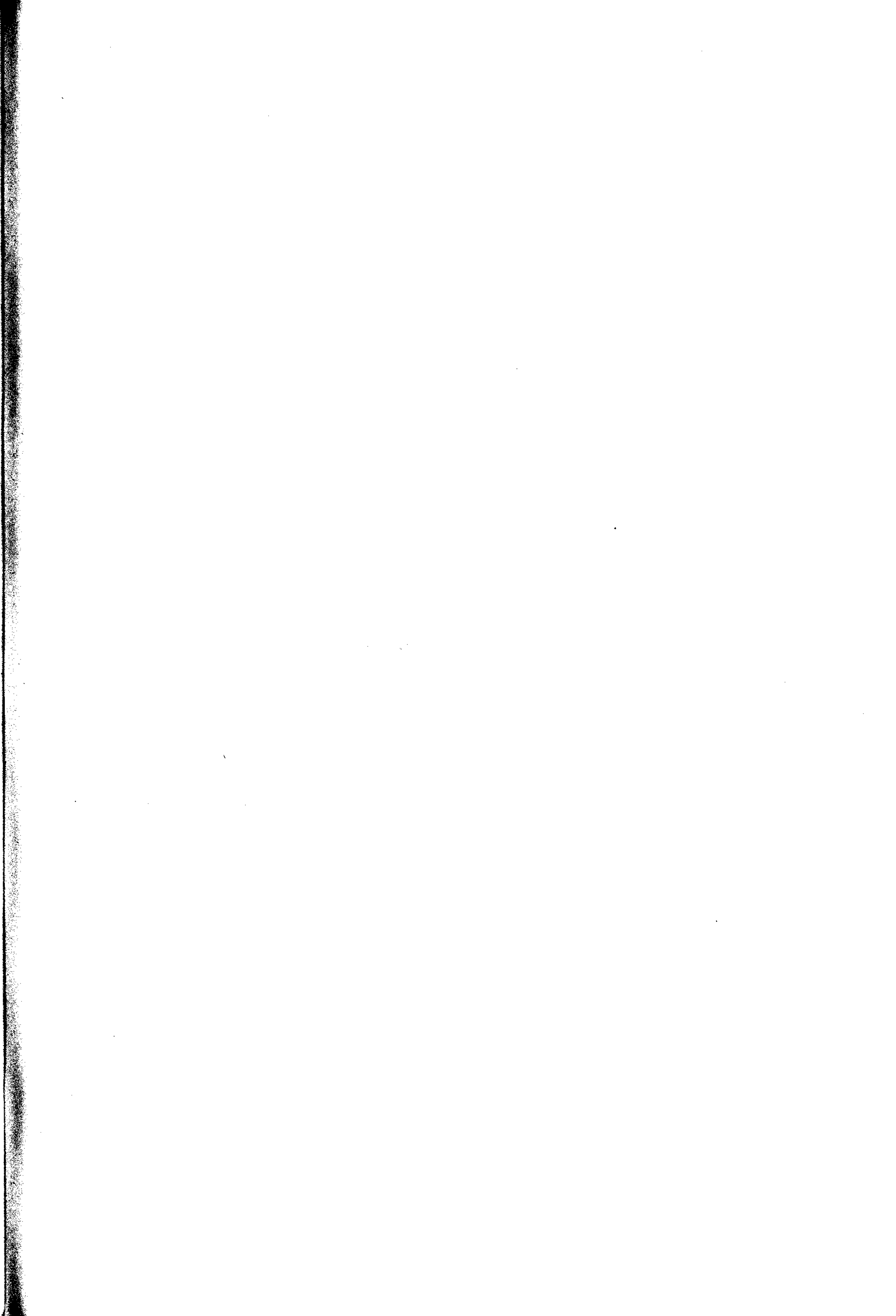
وهكذا يمكن القول بأن العلاقات السعودية الإيرانية في المجال العسكري كانت هشة وحساسة رغم بعض أوجه التعاون فيما بينهما، فقد حاول كل بلد تلبية احتياجاته العسكرية بأسلوبه مع الحد الأدنى من التعاون مع البلد الآخر، وكان رضا شاه قد خطط لنفسه ولإبنه من بعده سياسة تستهدف الوصول بإيران إلى أن تكون القوة العسكرية الأولى في منطقة الخليج. أما عبد العزيز وأبناؤه من بعده فإنهم لم يرغبوا في السيطرة على منطقة الخليج عسكرياً أو في بناء قوة عسكرية عصرية هجومية. فالقوة العسكرية السعودية كانت وستبقى قوة دفاعية.

لقد شهدت الفترة الواقعة بين الثلاثينات وأواخر السبعينات من هذا القرن حالات عديدة من التفاهم العسكري بين المملكة وإيران كان بعضها مثمراً ولم يكن البعض الآخر كذلك. وفي القضايا التي وضعت البلدين في موضع المواجهة كان من المحتم التوصل إلى حلول لهذه القضايا دون حدوث قطيعة كاملة في العلاقات بينهما، وكان التعاون صيغة مرغوبة من الدولتين كلما كان ذلك ممكناً. فلم يكن أي من البلدين راغباً في رؤية النفوذ الشيوعي يتمادى في منطقة الخليج، وكان بين البلدين شيء من التعاون في هذا المجال. ورغم الاختلافات فإن أياً من البلدين لم يرغب في معاداة الآخر، ومع أن إيران مارست خلال هذه الفترة عدداً من الأعمال العسكرية الاستفزازية التي كان من الممكن أن يترتب عليها نتائج غير سارة، فإن المملكة العربية السعودية مارست ضبط النفس عسكرياً مما أدى في حالات كثيرة إلى تفادي حدوث صراعات عسكرية في المنطقة.

وكانت الثورة الإيرانية أحد أسباب تدهور العلاقات السعودية الإيرانية بسبب ممارسات النظام الجديد في إيران، وجاءت الحرب العراقية الإيرانية لتصيب العلاقات العسكرية بين البلدين بالتوتر مع أن المملكة لم تكن طرفاً في الأعمال الحربية وإنما اتخذت عدداً من الإجراءات الاحتياطية في مواجهة أي عدوان محتمل خاصة من جانب إيران. وكما قال خادم الحرمين الشريفين مراراً، فإن الدعم السعودي للعراق كان يستهدف الحيلولة دون هزيمة العراق وغزوه من جانب إيران ولم يستهدف أبداً هزيمة إيران.

وقد شهدت السنوات التالية لهذه الفترة شيئاً من الإستقرار المشوب بالحذر في العلاقات السعودية الإيرانية، ويمكن لهذه العلاقات أن تستمر مع شيء من الإحترام المتبادل بين البلدين.

الملاحــق



معاهدة صداقة
بين المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها
وبين المملكة الفارسية

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده.

نحن عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك الحجاز ونجد وملحقاتها.

بما انه قد عقد بيننا وبين حضرة صاحب الجلالة امبراطور إيران معاهدة صداقة لأجل تأسيس العلاقات بين بلدينا وتقويتها، ووقعها مندوبان مفوضان من قبلنا ومندوب مفوض من قبل جلالته وكلهم حائزون للصلاحية التامة المتقابلة.

وذلك في مدينة طهران في اليوم الثامن عشر من شهر ربيع الأول سنة ألف وثلاثمائة واثنتين وأربعين هجرية (الموافق لليوم الثاني من شهر يور ١٣٠٨) وهي مدرجة فيما يلي:

معاهدة صداقة
بين المملكة الحجازية النجدية وملحقاتها
وبين المملكة الفارسية

جلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها — من جهة
وجلالة امبراطور إيران — من جهة ثانية

رغبة منهما في تأسيس روابط الصداقة بين البلدين وتوثيق عراها واعتقاداً بأن إنشاء هذه العلاقات يخدم نمو الشعبين ويساعد على رفاهيتهما فقد قررا عقد معاهدة صداقة.

ولهذا الغرض:
عين حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها:
الشيخ عبد الله الفضل والشيخ محمد عيد الرواف.
وعين حضرة صاحب الجلالة امبراطور إيران:

صاحب الفخامة الحاج مهدي قلى خان هدايت رئيس الوزراء مندوبين مفوضين عنهما.

وبعد أن اطلع المذكورون على أوراق اعتمادهم فوجدوها مطابقة للأصول، اتفقوا على المواد الآتية...

المادة الأولى - يسود بين المملكة الحجازية والنجدية وملحقاتها وبين الامبراطورية الإيرانية وبين رعايا كلتا الدولتين سلام لا يمس وصداقة خالصة دائمة ويؤكد الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في بذل كل مجهود في إدامتهما وإحكام روابطهما.

المادة الثانية - بما أن الفريقين الساميين المتعاقدين يرغبان ولهما الحق في تبادل وزرائهما المفوضين والقنصليين فإنهما قد اتفقا على أن تكون معاملة ممثلي الفريق الواحد حينما يكون في بلاد الفريق الآخر طبقاً لأحكام قواعد القوانين الدولية العامة على وجه المقابلة بالمثل.

المادة الثالثة - يتعهد الفريقان الساميان بأن يمنح كل منهما لرعايا الفريق الآخر حينما يكونون في البلاد التابعة لهم جميع الحقوق والمزايا التي يتمتع بها رعايا أولى الأمم بالتفضيل، وتتعهد حكومة جلالة الحجاز ونجد وملحقاتها بأن تعامل الحجاج الإيرانيين في جميع المعاملات كباقي الحجاج الوافدين إلى بيت الله الحرام وبأن لا تسمح بإقامة العراقيل في سبيل ادائهم مناسك الحج والفرائض الدينية وأن تسهل لهم وسائط الأمن والراحة والطمأنينة.

المادة الرابعة - يعلن الفريقان الساميان رغبتهما في القيام بمذكرات أخرى تكميلية في الوقت المناسب لعقد اتفاقيات خاصة بالأمور السياسية والتجارية والاقتصادية وسواها.

المادة الخامسة - وقعت هذه المعاهدة مع أربع نسخ باللغتين العربية والفارسية، وللنصين قيمة رسمية واحدة.

طهران: في ١٨ ربيع الأول ١٣٤٨ الموافق ٢ شهر يور ١٣٠٨.

(التوقيع) عبد الفضل

(التوقيع) محمد عيد الرواف

(التوقيع) مهدي قلى

وبعد أن اطلعنا على هذه المعاهدة السالفة الذكر وأمعنا النظر فيها صدقناها وقبلناها وأقررناها جملة في مجموعها ومفردة في كل مادة وفقرة منها كما أننا نصدقها ونبرمها ونتعهد ونعد وعداً ملوكياً صادقاً بأننا سنقوم بحول الله بما ورد فيها ونلاحظه بكمال الأمانة والإخلاص وبأننا لن نسمح بمشيئة الله بالإخلال بأي وجه كان طالما نحن قادرون على ذلك وزيادة في تثبيت صحة كلما ذكر فيها أمرنا بوضع خاتمنا على هذه الوثيقة ووقعناها بيدنا والله خير الشاهدين.

حرر بقصرنا في هذا اليوم العاشر من جمادي الثاني من سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة وألف من هجرة سيد المرسلين الموافق لليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ألف وتسعمائة وتسع وعشرين ميلادية.

الختم الرسمي (الإمضاء الملوكي)

تبادل قرارات الإبرام

إن الموقعين أدناه المخولين للصلاحية التامة من قبل حكومتهما قد اجتمعا في مكتب الخارجية في جدة لأجل تبادل قرارات إبرام معاهدة الصداقة المنعقدة بين حضرة صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها، وحضرة صاحب الجلالة شاهنشاه إيران والتي وقع عليها في طهران ١٨ ربيع الأول ١٣٤٨ الموافق ٢ شهر يور ١٣٠٨ والتي أبرمت من قبل كلتا الحكومتين طبقاً للمراسيم والأنظمة المتبعة في كلتيهما.

وبعد أن قابلا قرارات إبرام المعاهدة السالفة الذكر ووجدا كل واحدة مطابقة تمام المطابقة للأخرى أجريا التبادل المذكور في هذا اليوم على الصورة المعتادة وإقراراً بذلك قد وقع على هذه الشهادة.

حرر في جدة في اليوم الثاني عشر من شهر المحرم الحرام ١٣٤٩.

(التوقيع) حبيب الله هويدا (التوقيع) فؤاد حمزة

ممثل إيران بجدة وكيل الشؤون الخارجية

اتفاقية تجارية
بين
حكومة المملكة العربية السعودية
وحكومة الامبراطورية الإيرانية

إن حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة الامبراطورية الإيرانية رغبة منهما في تطوير وتوسيع وتقوية العلاقات الاقتصادية وبغية توفير التسهيلات اللازمة للتجارة بين بلديهما على أساس من الفوائد المشتركة تتفقان على ما يلي:

(مادة ١)

يشجع الطرفان في حدود الأنظمة والقوانين المتبعة في بلديهما إستيراد وتصدير البضائع والخدمات بين البلدين.

(مادة ٢)

رغبة في تشجيع وتوسيع التبادل التجاري بين البلدين، يأذن كل طرف للآخر بإقامة المعارض في بلده ويعمل على تشجيع مثل هذه المعارض في حدود الأنظمة المرعية وكذلك يشجع الطرفان تبادل الوفود التجارية.

(مادة ٣)

تسدد المدفوعات الخاصة بتصدير واستيراد البضائع بين البلدين بالدولار الأمريكي أو الجنيه الاسترليني أو بأي عملة أخرى قابلة للتحويل يتفق عليها الطرفان.

(مادة ٤)

يشجع الطرفان، في حدود الأنظمة والقوانين القائمة في بلدبهما، القطاع الخاص في البلدين لإقامة المشاريع المشتركة التي تهدف إلى تطوير المشاريع

الصناعية ومشاريع التنمية الاقتصادية وذلك لسد حاجة الأسواق المحلية والأسواق الأخرى.

(مادة ٥)

اتفق الطرفان على تكوين لجنة مشتركة تتكون من ممثلين عن المملكة العربية السعودية وممثلين عن الإمبراطورية الإيرانية وتكون رئاسة الممثلين لكل من الجانبين على مستوى وزير وذلك لغرض:

١ ـ اقتراح الوسائل التي تمكن من توسيع مجال هذه الاتفاقية.

٢ ـ اقتراح التعديلات اللازمة لهذه الاتفاقية.

٣ ـ اقتراح الطرق والوسائل التي تؤدي إلى إزالة عقبات قد تعترض سبيل تنفيذ هذه الإتفاقية.

وتجتمع اللجنة بالتناوب في الرياض وطهران مرتين كل سنة على الأقل.

(مادة ٦)

يبدأ العمل بهذه الإتفاقية من تاريخ تبادل وثائق إبرامها وتظل سارية المفعول لمدة سنتين اعتباراً من ذلك التاريخ وتمدد لمدة مماثلة بناء على طلب أحد الطرفين وبالموافقة الخطية من الطرف الآخر.

ويقدم طلب التمديد قبل ثلاثة شهور من تاريخ انتهاء مدة هذه الإتفاقية.

حرر في طهران في ١٨/ ٢/ ١٣٩١ هجرية.

الموافق ٢٥/ ١/ ١٣٥٠ شمسية.

من نصين أصليين باللغتين العربية والفارسية ويكون لكل من النصين نفس القوة في تفسير أحكامهما.

عن حكومة المملكة العربية السعودية	عن حكومة الامبراطورية الإيرانية

ملحق ٢
نص البيان المشترك الذي صدر عقب زيارة صاحب الجلالة الإمبراطورية شاهنشاه إيران إلى المملكة العربية السعودية

خلال الزيارة التي قام بها صاحب الجلالة محمد رضا شاه بهلوي، إلى صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز، ملك المملكة العربية السعودية بين الثاني عشر والثامن عشر من أذار (مارس) انتهز صاحب الجلالة الفرصة لمناقشة العديد من القضايا العالمية بصورة عامة وقضايا الشرق الأوسط بصورة خاصة.

وقد تم خلال تبادل الآراء ووجهات النظر الاتفاق على ما يلي:

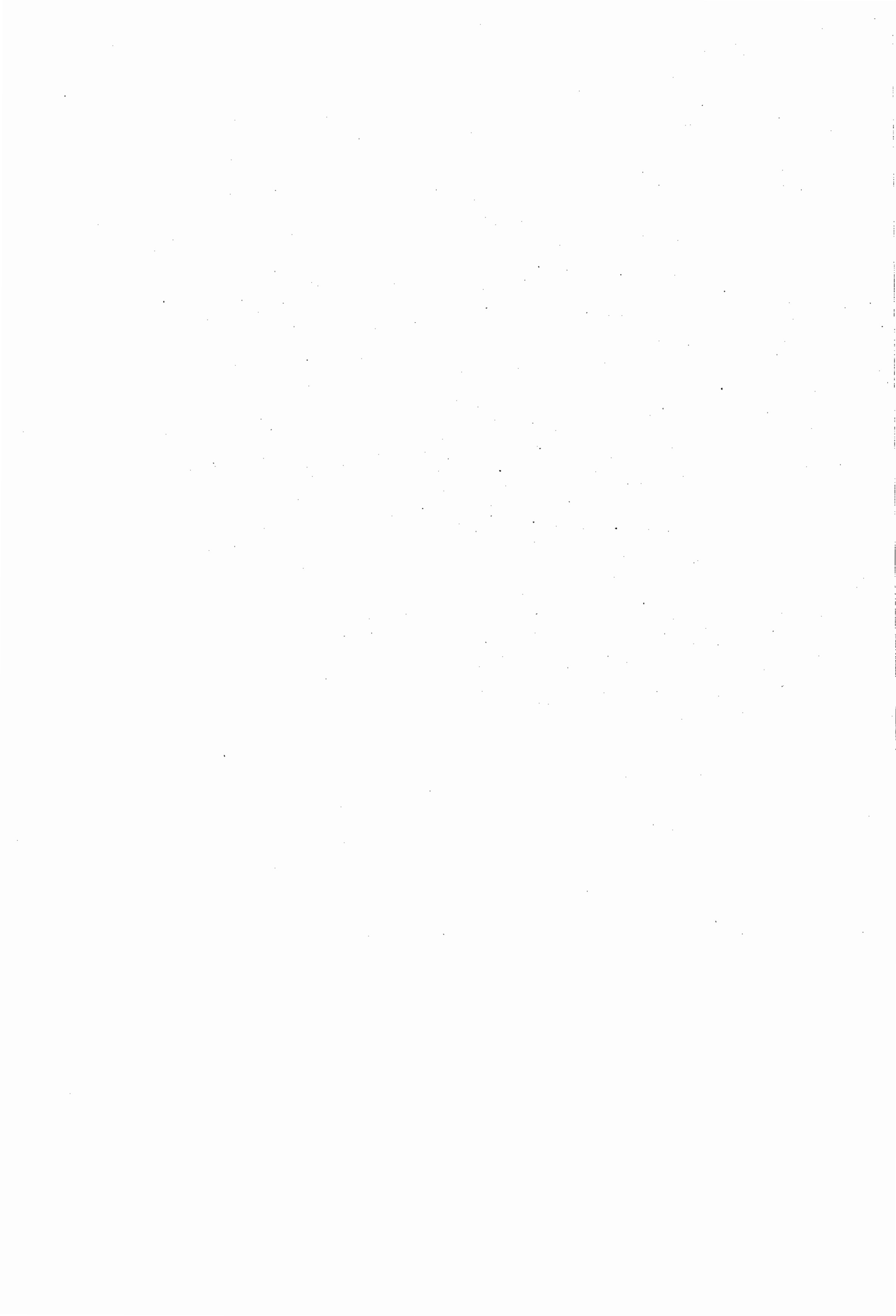
١ - يرى صاحبا الجلالة أن إقامة السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط يرتبط مباشرة بمسألة توطيد السلام والأمن في فلسطين وهو ما لا يمكن تحقيقه دون ضمان الحقوق المشروعة للعرب الفلسطينيين تبعاً لما تنص عليه مبادىء العدالة والقانون، ضمن إطار منظمة الأمم المتحدة.

٢ - إن كافة المنازعات الدولية يجب أن تحل بطريقة سلمية بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، لذلك ينبغي شجب أي لجوء للقوة بأي شكل من الأشكال أو من أي طرف.

٣ - الحاجة إلى إقامة وتسهيل تعاون بين الدول المسلمة، التي سيكون من شأن مصالحها أن تخدم بشكل أفضل، تبعاً لتعاليم الدين الإسلامي وتقاليده، عبر العمل الواحد للحفاظ على تراث الإسلام، والدفاع عن المبادىء الخلقية ضد الايديولوجيات الهدامة وذلك من خلال متابعة تبادل الآراء بشكل يمكن من الوصول إلى الأهداف المشتركة.

٤ - يسر صاحبي الجلالة أن يلاحظا بأن جهود الأمم المتحدة بصدد التطورات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، كانت مثمرة، ويعتقد صاحبا الجلالة أنه كلما ازدادت مرتكزات هذه المنظمة الدولية قوة، وجرى احترام قراراتها، وتطبيقها، كان في ذلك مساهمة أكبر في بلاغ السلم والأمن العالميين، ومن هنا قرر صاحبا الجلالة مواصلة دعمهما للأمم المتحدة.

٥ ـ يرى صاحبا الجلالة ان يقظة الشعوب هي نذير النهاية للسياسات الاستعمارية، ويؤمنان بأنه من أجل الوصول إلى علاقات دولية صحيحة قائمة على أساس الاحترام المتبادل لحرية واستقلال كافة الأمم ـ الذي هو الأساس الوحيد للوصول إلى سلام حقيقي ودائم ـ يجب أن تقبل كافة الحكومات وتحترم حق كافة الشعوب في تقرير مصيرها، والذي يعد أحد مبادىء ميثاق الأمم المتحدة.ـ الرياض، ١٨ مارس ١٩٥٧.



الهوامش

الفصل الأول

(١) راجع:

The Kingdom of Saudi Arabia, 6 th ed. (stacey International, London, 1983), pp. 81-2.

(٢) هذه الحركة تعرف في الغرب عامة باسم (الحركة الوهابية) نسبة إلى مؤسسها محمد بن عبد الوهاب بيد أن أتباع الحركة يسمون أنفسهم «الموحدين» ولكلمة الإمام عدة معاني وكلها ذات محتوى ديني وهي هنا تعني قائد أمة من المؤمنين.

(٣) من أجل مراجعة موثوقة لتاريخ الحكم السعودي في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر وبداية القرن العشرين راجع كتاب:

R. Bayley Winder, Saudi Arabia in the Ninetenth Century (St. Marin's Press, New York, 1965) and Christine Moss Helms, The Cohesion of Saudi Arabia Johns Hopkins University Press, Baltimore, Md., and Lodon, 1981.

(٤) احتفظ عبد العزيز بلقب سلطان نجد، لأن رجال القبائل النجديين الارستقراطيين وذوي الشعور الديني العميق، عارضوا لقب «الملك» في البداية لإيمانهم بأن الله وحده هو الملك.

(٥) Saeed M. Badeeb, The Saudi - Egyption Conflict over North Yemen, 1962 -
American - Arab Affairs Council, Boulder, Colo., and<1970 (Westview Press
Washington, DC. 1986), P. 9.

(٦) حديث مع البروفسور ك. رمضاني، شارلو تزفيل ـ فرجينيا، آب (أغسطس) ١٩٨٨ م.

(٧) كان رجال الدين الشيعة الذين عارضوا إلغاء الملكية في عام ١٩٣٢ م، هم الذين كانوا وراء سقوط الشاه وإقامة جمهورية إسلامية عام ١٩٧٩ م.

(٨) الدكتور محمد حسين العيدروس: «العلاقات العربية ـ الإيرانية ١٩٢١ ـ ١٩٧١ م» (الكويت ـ ذات السلاسل، ١٩٨٥ م) ص ٧٧.

(٩) حديث مع البروفسور ك. رمضاني، آب (أغسطس) ١٩٨٨ م.

(١٠) العيدروس، مرجع سابق، ص ٧٧.

(١١) في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٢١ م استولى رضا شاه (خان) على طهران بعد انقلاب دموي

وأطاح بالحكومة السابقة معيناً حكومة جديدة برئاسة صحفي شاب معروف يدعى ضياء الدين طابطبائي، وتولى بنفسه وزارة الحربية، ثم في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٣ جعل رضا خان من نفسه الرجل الأول في البلاد، راجع: كتاب العيدروس، ص ٧٧ - ٨٢.

(١٢) تقع على طول شط العرب وتضم معظم صناعة النفط الإيراني.

(١٣) العيدروس، ص ٩٤.

(١٤) العيدروس، ص ٢٢١ - ٢٢٢.

(١٥) المبعوث الإيراني في القاهرة كان يعتبر مبعوثاً غير مقيم إلى الحكومة السعودية قبل توقيع معاهدة الصداقة السعودية الإيرانية في عام ١٩٢٩ م.

(١٦) العيدروس، ص ٢٢٣.

(١٧) كان على الملك عبد العزيز أن يتعامل بكل حزم مع مقاتليه (من الإخوان) حيث حاولوا غزو العراق وشرقي الأردن. وكذلك في عام ١٩٣٤ حين كانت جيوشه بقيادة أبنائه على وشك غزو اليمن وأمرها بالانسحاب.

(١٨) تسمح الشريعة الإسلامية للرجل باتخاذ أربع زوجات وفي حالة الطلاق، ولم يكن ينظر للزوجة السابقة أية نظرة دونية وكانت المرأة تشعر بتشريف خاص إن هي كانت زوجة سابقة للحاكم.

(١٩) Noel F. Bush, The King of Arabia, Life magazine, 31, May 1943, p. 71.

(٢٠) Ibid., p. 76.

(٢١) Haleh Afshar, Iran: A Revolution in the Turmoil (State University of New York Press, New York, 1985), pp. 81 - 2.

(٢٢) Ibid.,

(٢٣) Ibid.,

(٢٤) David E. Long, «Iran» in David E, Long and Bernard Reich (eds), the Governement, and politics of the Middle East and North Africa (Westview Press, Boulder, Colo, 1980), p. 74.

(٢٥) Ibid.,

(٢٦) Afshar, Op. Cit., pp. 82 - 3.

(٢٧) محمد أحمد عبد العاطي، «الدبلوماسية السعودية في الخليج والجزيرة العربية»، (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام)، القاهرة ١٩٧٩، ص ٧٣.

(٢٨) For more details, see Mohammed Mohsen Ali Asaad, «Saudi Arabia's National Security: A Perspective Derived form Political, Economic, and Defense Policies, (unpublished PhD dissertation, Faculty of Claremont Graduate School, 1981).

(٢٩) Ibid., p. 241.

(٣٠) Ibid., p. 252.

(٣١) Ibid., p. 256.

(٣٢) Badeeb, Op. Cit., p. 9.

(٣٣) R.K. Ramazani, Revolutionary Iran: Challenge and response in the Middle East (John Hopkins University Press, Baltimore, Md., and London, 1987), p. 4.

وراجع أيضاً: Asaad, Op. Cit., p. 261.

(٣٤) Asaad, Op, Cit., p. 262.

(٣٥) للمزيد من التفاصيل ومن الإطلاع على المعاهدات والإتفاقيات اللاحقة بين العراق وإيران حول شط العرب، راجع أطروحة الدكتور محمد محسن علي أسعد المذكورة أعلاه، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٤.

(٣٦) Asaad, Op. Cit., p. 264 - 5.

(٣٧) Salim Wakim, Iran, The Arabs, and the West (Vantage Press, New York, Atlanta, Los Angelos, Chicago, 1987), p. 137.

(٣٨) Stephen C. Pelletiere, The Kurds: An Unstable Elment in the Gulf, (Westview Press, Boulder, Colo., and London, 1984), p. 15.

(٣٩) George Lenczowski, Soviet Advances in the middle East (American Enterprise Institute for public policy Research, Washington, DC, 1971), p. 23.

(٤٠) Ibid.,

(٤١) Ibid., p. 24.

(٤٢) Miron Rezum, The Soviet Union and Iran (Westview Press, Boulder, Colo. and London, 1988), p. 139.

(٤٣) Ibid., pp. 139 - 40.

ثمة إيرانيون كثيرون اليوم يعتقدون بأن هيرات تخص إيران، وأن البريطانيين هم الذين ألحقوها بأفغانستان، حديث مع السفير جعفر رائد، لندن، (مارس) ١٩٨٨ م.

(٤٤) Rezum, Op. Cit., p. 139.

(٤٥) العيدروس، ص ٢٦٠ ـ ٢٧٠.

(٤٦) العيدروس، ص ٢٦٠ ـ ٢٧٠.

(٤٧) Sir Gilbert Clayton, ed. by Robert O. Collins, An Arabian Diary (University of California Press, Berkeley and Los Angelos, 1969), p. 111.

(٤٨) Badeeb, Op. Cit., p. 9.

(٤٩) Clayton, Op. Cit., p. 42.

(٥٠) العيدروس، مرجع سابق، ص ٧٧ ـ ١١١.

(٥١) Encyclopedia of Islam, Vol. I, p. 155.

(٥٢) David E. Long, The Hajj Today: A Survey of the Contemporary Makkah Pilgrimage (State University of New York Press, Albany, 1979, in co-operation with the middle East Institute), pp. 130 - 1.

(٥٣) بعد استيلاء ابن سعود على مكة، تنازل الملك حسين ملك الحجاز عن العرش ونفي إلى العقبة أما ابنه علي فقد أعطى لنفسه لقب ملك وبقي في جدة التي كانت القوات السعودية تحاصرها، راجع أيضاً.

Encyclopedia of Islam, Vol. I, pp. 153 - 4.

(٥٤) حبيب الله خان هويدا، هو والد أمير عباس هويدا الذي ظل رئيساً لحكومة إيران ١٣ سنة خلال حكم محمد رضا شاه بهلوي.

(٥٥) راجع نص البرقية السرية رقم (E 4426/104/34) مؤرخة يوم ٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٩ م، من ممثل بريطانيا في طهران إلى وزارة الخارجية في لندن (Public Record Office) ـ لندن.

(٥٦) راجع التقرير السري رقم (E 4426/104/34) مؤرخ يوم ٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٩ م، من السير ر. كليف، ممثل بريطانيا في فارس إلى السيد أ. هندرسون، سكرتير الدولة البريطانية الأول للشؤون الخارجية (Public Record Office) ـ لندن.

(٥٧) راجع نص التقرير السري رقم (E 4426/104/34) مؤرخ ٢٤ آب (أغسطس) ١٩٢٩ م. من ممثل بريطانيا في طهران إلى سكرتير الدولة للشؤون الخارجية، التقرير يرتكز على نشرة الاستخبارات رقم ١٧، المعدة من قبل الملحق العسكري البريطاني في طهران (Public Record Office) ـ لندن.

(٥٨) حديث مع السفير جعفر رائد، آخر سفير إيراني لدى المملكة العربية السعودية خلال حكم محمد رضا شاه ـ لندن، آذار (مارس) ١٩٨٩ م.

الفصل الثاني

(١) كان الملك فؤاد ملك مصر هو الوحيد الذي لم يعترف بالملك عبد العزيز في عام ١٩٣٢ م، بل إنه قطع العلاقات الدبلوماسية مع المملكة العربية السعودية، ولقد كان وراء هذا الموقف من الملك فؤاد تطلعاته الرامية إلى أن يكون خليفة للمسلمين في أعقاب سقوط الخلافة في تركيا وأن تكون القاهرة عاصمة للخلافة الإسلامية والإشراف على مكة والمدينة المنورة.

(٢) مع إدخال تعليم النساء في سنوات الستينات بدأت النساء تشاركن أكثر فأكثر في شتى النشاطات الاجتماعية، والنساء السعوديات يعملن اليوم في التعليم كمدرسات ويتولين إدارة مدارس البنات، كما يشاركن في العمل طبيبات وممرضات.

(٣) Foad al-Farsy, Saudi Arabia, A Case Study in Development, 2nd ed (Stacey International, London, 1980), pp. 6-7, 89-90.

(٤) David E. Long. Iran, in David E. Long and Bernard Reich (eds,). The Governement and politics of the Middle East and North Africa (Westview Press, Boulder Colo., 1980).

(٥) John W. Limbert, Iran: At War with History (Westview Press, Boulder, Colo., 1987), Table 2.1, p. 79.

(٦) Miron Rezum, The Soviet Union and Iran (Westview Press, Boulder, Colo., and London, 1988), p. 79.

(٧) Ibid., p. 81.

(٨) Ibid., p. 79.

(٩) Ibid., p. 171.

(١٠) طبقاً للشريعة الإسلامية والتقاليد والعادات العربية يسمى إعلان الولاء العام للقائد عبر الإجماع العام (البيعة) أو (المبايعة).

(١١) Lenczowski, Op. Cit., p. 171.

(١٢) Al-Farsy, Op. Cit., p. 39.

(١٣) Ibid., p. 32.

(١٤) خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، دار العلم للملايين بيروت ١٩٨٢ م، الطبعة الثانية، المجلد الأول ٥٧١.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) المرجع نفسه، ص ٤١٩.

(١٧) المرجع نفسه، ص ٤٤٣.

(١٨) Lenczowski, Op. Cit., p. 419.

(١٩) Long, Op. Cit., p. 74.

(٢٠) Rezum, Op. Cit., pp. 260-1.

(٢١) Majid Khadduri, Arab Contemporaries: The Role of Personalities in Politics. Johns Hopkins University Press, Baltimore, Md., and London, 1973, p. 88.

الفصل الثالث

(١) حتى تأسيس المملكة العربية السعودية، كان الملك عبد العزيز ورضا شاه قد وقعا معاهدة صداقة وأقاما علاقات دبلوماسية عام ١٩٢٩ م.

(٢) Jacob Goldberg, The Foreign Policy of Saudi Arabia: The Formative Years, 1902 - 1918 (Harvard University Press, Cambridge, Mass and London, 1986), p. 174.

(٣) استمرت الأسرة السعودية الحاكمة الأولى من ١٧٤٤ إلى ١٨١٨ م، أما الثانية فاستمرت حتى ١٨٦٥ م.

(٤) خير الدين الزركلي، «شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز»، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٢، الطبعة الثانية، المجلد الأول، ص ٥٤٠ ـ ٥٦٦.

(٥) حوار مع البروفسور روح الله ك. رمضاني، جامعة فرجينيا، آب (أغسطس) ١٩٨٨ م.

(٦) راجع نص المعاهدة في اللغة العربية، الملحق ١.

(٧) راجع البرقية رقم (E 6322/3704/91) مؤرخة في ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٩ م، من السيد بوند إلى السيد باتلر Public Record Office ـ لندن.

(٨) حوار مع السيد جعفر رائد، آخر سفير إيراني لدى المملكة العربية السعودية تحت حكم الشاه (لندن، آذار (مارس) ١٩٨٩).

(٩) على الرغم من أن كثيراً من الإيرانيين قد أدوا فريضة الحج إلى مكة والمدينة فإن رضا شاه لم يؤد فريضة الحج أبداً، ومن غريب المصادفات أن رفاته مرت بمكة والمدينة حين أرسلت من القاهرة إلى طهران عبر الأراضي السعودية، فقد تنازل رضا شاه عن العرش بعد احتلال الحلفاء لإيران، ومات في المنفى، بجنوب إفريقيا عام ١٩٤٤ م،

ودفن أولاً في القاهرة ثم نقل عام ١٩٤٩ إلى طهران أيضاً ـ (دراسة لجعفر رائد، بالعربية غير منشورة عنوانها «أضواء على العلاقات السعودية الإيرانية»، لندن ١٩٨٨).

(١٠) إن إعجاب رضا شاه الشخصي بسلطة هتلر المطلقة وبقوميته المتطرفة قد أسهمت في الاشتباه بأن حياده لم يكن عميقاً. راجع:

Dilip Hiro, Iran Under Ayatollahs (Routledge, London and New York, 1987), p. 29.

(١١) أم القرى (صحيفة) العدد ٩٩٠: ٢٠ ذو الحجة، ١٣٦٢ (١٧ كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٤٣).

(١٢) الفصل الرابع الذي يتناول العلاقات الدينية بين السعودية وإيران، يدرس هذه الحادثة بشيء من التفصيل.

(١٣) رقم ٧٧ هـ/ ١٦٢.

(١٤) نص ترجمة خطاب وزارة الخارجية السعودية رقم ٢٠/١/٤، مؤرخة في ٢٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣.

(١٥) ترجمة للرسالة رقم ١٧ هـ/ ١٨٦، مؤرخة في ٢ شباط (فبراير) ١٩٤٤ سفارة إيران في المملكة العربية السعودية، إلى وزارة الخارجية السعودية.

(١٦) برقية سرية رقم ٥٩٢، مؤرخة في ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٢ م من السفارة البريطانية في جدة إلى وزارة الخارجية البريطانية Public Record Office ـ لندن.

(١٧) رسالة الملك عبد العزيز إلى الشاه محمد رضا بهلوي، نقلها يومها السيد عادل بك عسيران، وهو سياسي لبناني معروف.

(١٨) عينت المملكة العربية السعودية السيد/ حمزة غوث: أول سفير لها في إيران فيما عينت طهران السيد/ عبد الحسين صادق اصفند ياري كوزير مفوض لدى المملكة العربية السعودية ـ حوار مع السفير جعفر رائد، آذار (مارس) ١٩٨٨ م.

(١٩) كان السيد مظفر علام، واحد من كبار الأعيان الإيرانيين، وتولى منصب وزير الخارجية خلال عهد رضا شاه، راجع ترجمة تقرير حول «تاريخ العلاقات الإيرانية ـ السعودية» كتبه جعفر رائد ونشر في المجلة الفارسية روزغار ـ نو، لندن، صيف ١٩٨٨ م.

(٢٠) الفصل الرابع الذي يتناول العلاقات الاقتصادية يتضمن مناقشة كاملة لقضية النفط.

(٢١) أطيح بالملكية في مصر في عام ١٩٥٢ م، حيث نجح الضباط الأحرار في القيام بانقلابهم غير الدموي، فيما بعد أصبح عبد الناصر، وهو واحد من الضباط الأحرار، حاكماً مطلقاً وبدأ حركته الناصرية المعروفة التي استهدفت الإطاحة بالملكيات في الشرق الأوسط والوصول إلى تحقيق الوحدة العربية تحت قيادته.

(٢٢) كانت المملكة العربية السعودية بين الدول المؤسسة الموقعة على اتفاقية سان فرانسيسكو التي أعانت ولادة منظمة الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ م، أما إيران فلم تكن دولة مؤسسة. انضمت إلى المنظمة في ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥ م.

(٢٣) ميثاق بغداد وقع في عام ١٩٥٥ م بين الباكستان وتركيا وايران وبريطانيا العظمى، أما الولايات المتحدة فقد انضمت بصفة مراقب.

(٢٤) راجع البرقية السرية رقم (ER/103/1) مؤرخة في ٣ أيار (مايو) ١٩٥٦ م من طهران إلى لندن Public Record Office، لندن.

(٢٥) راجع البرقية المشفرة رقم ٤٠١ بتاريخ ١٩٥١/٤/٢٥ من السفارة البريطانية في طهران إلى وزارة الخارجية البريطانية .P.R.O، لندن.

(٢٦) راجع البرقية السرية رقم (٥٦/١/١٠٦٢) بتاريخ ١٩٥٦/١/١٩، من المقيم في البحرين، إلى وزارة الخارجية البريطانية .P.R.O، لندن.

(٢٧) حوار في واشنطن مع السيد هاري كيرن، الذي كان محرر الشؤون الخارجية لمجلة «نيوزويك» خلال سنوات الخمسينات، ١٧ آب (أغسطس) ١٩٨٩ م، يروي السيد كيرن أن موقف الشاه راح يتغير ظاهرياً مع مرور الزمن، حيث يتذكر مناسبة تجمع فيها نحو مائة فلاح أمام قصر المرمر في طهران لتلقي صكوك الأراضي الممنوحة لهم، وكان كل فلاح حين يتلقى صكه ينحني على قدم الشاه ويقبلها.

(٢٨) قضية واحة البريمي حلت في نهاية الأمر في عام ١٩٧٤ م، حيث وقع الملك فيصل والشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقية في جدة، أعلن البلدان بموجبها اقتسام عائدات النفط في الواحة راجع أيضاً:

David Holden and Richard Johns, the House of Saud (Holt, Rinehart and Winston, New York, 1981), p. 145.

(٢٩) راجع البرقية السرية رقم (1622/4/56) مؤرخة في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٥٦، من سفارة بريطانيا في طهران إلى وزارة الخارجية البريطانية .P.R.O، لندن.

(٣٠) كانت الأميرة فوزية أول زوجة للشاه محمد رضا بهلوي، وكان زواجها سياسياً (حوار مع السيد هاري كيرن، ١٧ آب (أغسطس) ١٩٨٩ م، واشنطن).

(٣١) قطعت المملكة العربية السعودية علاقاتها الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وفرنسا على أثر العدوان الثلاثي على مصر في عام ١٩٥٦ م، والسعودية هي التي فرضت أيضاً أول حظر نفطي على بريطانيا وفرنسا، فيما تابعت إيران شحناتها إليهما.

(٣٢) راجع البرقية السرية رقم (406) تاريخ ١٩٥٦/٤/٢٥ م، من سفارة بريطانيا في طهران إلى وزارة الخارجية البريطانية .P.R.O، لندن.

(٣٣) المرجع نفسه.

(٣٤) كانت بريطانيا تنظر إلى فكرة الشاه المتعلقة بميثاق دفاعي سعودي - إيراني، على أنه يشكل خطراً على مشيخات الخليج التي تحميها بريطانيا، لكن البريطانيين عادوا وشجعوا قيام ميثاق سعودي ايراني - عراقي، ضد الشيوعية، طالما أنهم يعرفون أن السعودية لن تنضم إلى حلف بغداد (راجع التقرير السري رقم ٢٧ تاريخ ١٩٥٧/٣/٢٨ م، من سفارة بريطانيا في طهران، إلى وزارة الخارجية البريطانية .P.R.O، لندن).

(٣٥) التقرير السري رقم ٢٧، تاريخ ٥٧/٣/٢٨ - من سفارة بريطانيا في طهران إلى وزارة الخارجية البريطانية .P.R.O، لندن.

(٣٦) المرجع نفسه.

(٣٧) راجع النص الكامل للبيان، ملحق رقم ٢.

(٣٨) راجع (Foreign Reports Bulletin) ١٩٥٩/٥/١٨ ويدير هذا التقرير الذي يصدر في واشنطن السيد هاري كيرن وابنه ناتانيال كيرن، وهو عبارة عن نشرة موثوقة ومحترمة جداً من قبل دوائر الحكومة الأمريكية والعديد من بلدان الشرق الأوسط وآسيا كاليابان مثلاً.

(٣٩) قرر العراق، في ظل نظامه الجمهوري أن ينسحب من حلف بغداد في عام ١٩٥٩ م، في خطوة اعتبرت نهاية للحلف.

(٤٠) السؤال المتعلق باعتراف ايران بإسرائيل طرحه كاتب افتتاحيات صحيفة «كهيان» وكانت واحدة من أهم صحيفتين تصدران في طهران، راجع (FRB. 22 Aug. 1960).

(٤١) كان مراسل اليونايتد برس في طهران، يهودياً ايرانياً، كان يشتبه بعمله لصالح إسرائيل راجع (FRB. 22 Aug. 1960).

(٤٢) FRB. 22 July. 1960.

(٤٣) كانت مصر في ذلك الحين متحدة مع سوريا داخل إطار «الجمهورية العربية المتحدة» قامت الوحدة في عام ١٩٥٨ م، لكنها انتهت في عام ١٩٦١ م، حيث انفصلت سوريا عنها.

(٤٤) FRB. 25 Aug. 1960.

(٤٥) Ibid., 5 Aug. 1960.

(٤٦) على مدى سنوات العلاقات الدبلوماسية بين السعودية وايران (١٩٢٩ ـ ١٩٧٩ م) عينت السعودية ثلاثة سفراء فقط في طهران، أما إيران فقد عينت ١٣ سفيراً لها في السعودية بين ١٩٣٠ و١٩٧٩ م، راجع مقال السفير جعفر رائد صحيفة «الشرق الأوسط» ٢٨/٤/١٩٨٨ م، ص ٥.

(٤٧) حوار أجراه رئيس تحرير .F.R.B مع رئيس الوزراء على أميني في ١١ نيسان (أبريل) عام ١٩٦٢ م.
(FRB. 17 April, 1962).

(٤٨) في الفصل السادس من هذا الكتاب نتناول بالتفصيل مساعدات كل من البلدين العسكرية لإمام اليمن السابق وأتباعه الملكيين ونذكر أن مشكلة شمال اليمن تواصلت لمدة ثمانية أعوام (١٩٦٢ ـ ١٩٧٠م.) من أجل تفاصيل كاملة حول هذا الصراع راجع كتاب.
Saeed M. Badeeb, the Saudi - Egyptian conflict over North Yemen, 1962 - 1970 (Westview press American - Arab Affairs council, Colo., 1986) 49 -
FRB. 28, Nov. 1962.

(٤٩) FRB. 20 nov., 1962.

(٥٠) Ibid., 6 July 1964.

(٥١) حوار مع البروفسور ر. ك رمضاني، تشارلوتزفيل، فرجينيا، آب (أغسطس) ١٩٨٨.

(٥٢) FRB. 9 Feb. 1964.

(٥٣) محاولة اغتيال الشاه قام بها جندي يدعى رضا شمس أبادي أحد جنود الحرس الامبراطوري المكلف بمهام داخل قصر المرمر، وبينما كان الشاه يدخل إلى مكتبه في الطابق الأرضي من القصر خرج هذا الجندي من خلف إحدى زوايا القصر وراح يطلق الرصاص من بندقيته الآلية ثم اجتاز باب القصر ووجه رصاص بندقيته إلى اثنين من الحرس اللذين ردا عليه النار بالمثل، وبينما كانت رصاصات الجندي تنهمر على الممر الرئيسي اخترقت إحدي الرصاصات مكتب الشاه لتسقط قرب طاولة المكتب، وقد قتل الجندي والحارسان الآخران أثناء عملية تبادل إطلاق النار، وقد اكتشف فيما بعد أن هذه المؤامرة كانت مؤامرة صينية شيوعية، لمزيد من التفاصيل راجع:
FRB. 14, 29, 30, April. 1965.

(٥٤) Ibid, 6 Feb. 1965.

(٥٥) كان البرلمان الإيراني يضم مقعدين مخصصين لممثلين عن البحرين التي كان الإيرانيون يعتبرونها إقليماً إيرانياً، المشكلة البحرينية حلت في العام ١٩٧١، بعد أن توصل الملك فيصل والشاه إلى حل بشأنها.

(٥٦) «التقويم الإيراني» ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥، الطبعة الرابعة ص ٢٣٦٠.

(٥٧) التقويم الإيراني ١٩٦٧ م، الطبعة السادسة، ص ٢١٩، ميثاق نهائي حول البحر الكاريبي تم توقيعه بين البلدين في ١٠/٢٤.

(٥٨) المرجع نفسه، ٢٥٣.

(٥٩) المرجع نفسه، ٢٥٣.

(٦٠) حوار مع الشاه محمد رضا بهلوي أجري يوم ١٩٦٦/٣/٣٠ م، (FRB. 6 April, 1966).

(٦١) كان حاكم نيويورك اليهودي قد أقام حفل عشاء للملك فيصل خلال الزيارة التي قام بها إلى الولايات المتحدة في شهر حزيران (يونيو) ١٩٦٦، لكنه أعلن إلغاء الحفل بعد الهجوم العلني الذي شنه الملك على الصهيونية والشيوعية خلال لقاء صحفي عقده في واشنطن.

(٦٢) «التقويم الإيراني» ١٩٦٧ م، الطبعة السادسة، ص ٢٥٣.

(٦٣) FRB. 12 Jan. 1966.

(٦٤) لم تنضم ايران إلى حركة عدم الانحياز إلا في أواخر عهد الخميني حينما طلبت الانضمام إلى الحركة، أما شاه ايران محمد رضا بهلوي فكان يفخر على الدوام بموقفه الموالي للغرب، وحركة عدم الانحياز هي من بنات أفكار أول رئيس لحكومة الهند المستقلة، جواهر لال نهرو الذي اقترحها للمرة الأولى عام ١٩٥٩ م، لكنه عاد واستبدلها بفكرة معاداة الاستعمار في عام ١٩٦١ م، مع ذلك عادت فكرة عدم الانحياز للظهور في عام ١٩٦٣ م حيث اتفق نهرو، مع الزعيم اليوغوسلافي تيتو، والرئيس المصري عبد الناصر على تشكيل الحركة رسمياً.

(٦٥) FRB. 9 Dec. 1966.

(٦٦) «التقويم الإيراني» ١٩٦٨ م، الطبعة السابعة، ص ٢٣٦.

(٦٧) المرجع نفسه.

(٦٨) مسؤول سعودي لم يرغب في ذكر اسمه.

(٦٩) المزيد من التفاصيل حول هذا الأمر في الفصل السادس الذي يدرس العلاقات العسكرية بين السعودية وايران.

(٧٠) «التقويم الإيراني» ١٩٦٨ م، الطبعة السابعة، ص ٢٣٦.

(٧١) المرجع نفسه.

(٧٢) نسجل هنا للتاريخ أنه حينما أجبر شاه إيران على مغادرة بلاده عام ١٩٧٩ م، كان العرب، الشعب الذي لم يثق به الشاه أبداً، هم من احتضنه ورحب به في مصر، حيث مات الشاه ودفن فيما بعد، أما الأوروبيون والأمريكيون، أصدقاؤه الذين طالما وثق بهم فقد رفضوا استقباله وإقامته في بلادهم.

(٧٣) Nazir Fansa, Teheran: The Fate of the West (Jacques Arakel Publications, Paris, 1988), p. 79.

وقد جرى حوار شخصي بين المؤلف والسيد فنصة في باريس خلال شهر نيسان (أبريل) ١٩٨٨ م.

(٧٤) حوار مع السيد نذير فنصة، باريس، نيسان (أبريل) ١٩٨٨ م.
(٧٥) «التقويم الإيراني» ١٩٦٩ م، الطبعة السابعة، ص ٢٣٦.
(٧٦) حوار مع السيد نذير فنصة، مذكور آنفاً وهو يذكر هذه الحادثة التاريخية في كتابه «طهران، مصير الغرب».

Teheran: The Fate of the West, Op. Cit., 80.

ويذكر أن عبارة أمير المؤمنين لقب له احترامه وكان يطلق على خلفاء النبي ﷺ.
(٧٧) «التقويم الإيراني» ١٩٦٩ م، الطبعة الثامنة، ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦.
(٧٨) حوار مع السفير جعفر رائد.
(٧٩) FRB. 6 March. 1970.
(٨٠) Ibid., 5 Nov. 1979.
(٨١) Ibid., 15 April 1968, p. 2.
(٨٢) خلال شهري (آذار/ مارس وتموز/ يوليو) أدلى الشاه محمد رضا بهلوي بأحاديث صحفية إلى مراسلي «الأسوشيتدبرس» والمجلة الهندية «بليتز» جدد فيها تهديداته باحتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى وكان من نتيجة ذلك أن خيمت تلك التصريحات على مجريات الأحداث السياسية في منطقة الخليج.
(٨٣) FRB. 9 Nov. 1971, p. 4, and 2 Dec. 1971.
(٨٤) راجع تفاصيل الغزو الإيراني لهذه الجزر في الفصل السادس من الكتاب.
(٨٥) العيدروس، «العلاقات العربية ـ الإيرانية ١٩٢١ ـ ١٩٧١» «دار ذات السلاسل» الكويت، ١٩٨٥ م، ص ٣٩٢ ـ ٤٨٠.
(٨٦) المرجع نفسه، ص ٤٢٧ ـ ٤٢٨.
(٨٧) المرجع نفسه، ص ٤٢٨.
(٨٨) Bahrouz Souresrafil, Khomeini and Israel. 2nd ed. (C.C. Press, UK, 1989), p. 26.
(٨٩) «التقويم الإيراني» ١٩٧٥، الطبعة الرابعة، ص ٦٤٥.
(٩٠) دبلوماسي سعودي رفض ذكر اسمه.
(٩١) David E. Long, Saudi Arabia and the Horn of Africa;, Unpublished paper (Feb. 1990), p. 1.
(٩٢) ضابط استخبارات سعودي رفض ذكر اسمه.
(٩٣) نشرت هذه الصحيفة السعودية التي تصدر باللغة Arab News, 30 April 1975 الإنجليزية يوم ٢٥/ ٤/ ١٩٧٥ م، عدداً خاصاً حللت فيه نتائج زيارة الشاه إلى المملكة.
(٩٤) Golden Register for Magnificents (Dar al-Ray al-A, Vol. 1, Cairo, 1978), pp. 193 - 4.
(٩٥) حتى سقوط الشاه، كانت إيران عضواً نشطاً في لجنة القدس، التي كان قد شكلها قادة الأمم الإسلامية خلال أول مؤتمر عقد في الرباط عام ١٩٦٩ م، وتتولى اللجنة متابعة الوضع في القدس تحت الاحتلال الإسرائيلي ويرأسها حالياً الملك الحسن ملك المغرب.

(٩٦) FRB. 18 Nov. 1977.

(٩٧) عمل وزير البلاط أسد الله علام رئيساً للحكومة الإيرانية في عام ١٩٦٣ م وهو ابن لزعيم من زعماء شرق ايران، وكان صديقاً مقرباً من الشاه منذ طفولته وحين واجهت الحكومة الإيرانية عام ١٩٦٣ م مظاهرات مشابهة لمظاهرات عام ١٩٧٨ م، أعطى علام أوامره للجيش باطلاق النار على مثيري الشغب الذين كانوا قد بدأوا بالانتشار في وسط طهران؛ يومها قتل الكثيرون غير أن الأمن استتب فوراً، مات علام بسرطان الدم في عام ١٩٧٨ في نيويورك راجع:

FRB. 10 Aug. 1977 and 12 May 1978.

الفصل الرابع

(١) M.H. Qureshi, Islamic Jurisprudence (Nafis Publications, Karahi, 1970), pp. 22-9.

(٢) Ibid., p. 21.

(٣) كانت الامبراطورية الرومانية والفارسية هما القوتان الأعظم في ذلك الحين.

(٤) د. أحمد محمد أحمد جيلي، دراسة حول الفرق في تاريخ المسلمين، الطبعة الثانية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٩٨٨ ص ١٥١ ـ ١٥٣ م.

(٥) كرر الإمام الخميني زعيم الثورة الإيرانية هذا الزعم نفسه قبل موته.

(٦) نادر شاه، من سلالة القاجار، كان حاكماً معادياً لرجال الدين الشيعة (الملالي) لذلك حرمهم من مصادر دخلهم (الوقف) وكان هدفه ـ الذي لم يتحقق ـ يكمن في ضرب سلطة الملالي ونفوذهم راجع كتاب:

Keddie, Op. Cit., pp. 225 - 6.

(٧) Dilip Hiro, Iran Under the Ayatollahs (Routledge, London and New York).

(٨) Ibid., p. 25.

(٩) تأسس جهاز «السافاك» في العام ١٩٥٧ م، واسمه بالفارسية سازمان ـ ايجار أمنيات واطلاعات ـ إي كيشفار، أي منظمة الأمن والاستخبارات القومية وهي في حقيقتها جهاز استخبارات بوليسي.

(١٠) منذ أواسط القرن الثامن عشر كانت أسرة آل سعود المالكة بالتعاون مع حركة الإحياء الديني الإسلامي بقيادة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، قد استولت على المدينتين (مكة والمدينة).

(١١) قبل استيلاء الملك عبد العزيز على مملكة الحجاز بما فيها مكة والمدينة، كان من المستحيل على المسافرين أن يصلوا إلى الأماكن المقدسة دون أن يصادفهم قطاع الطرق فينهبونهم ويسرقونهم، بل ويقتلونهم.

(١٢) Sir Gilbert Clayton, ed. By Robert O. Collins, An Arabian Diary (University of California, Berkeley and Los Angelos, 1969), pp. 122 - 20.

(١٣) المرجع نفسه.

(١٤) مقابلة مع الدكتور سليم واكيم مؤرخ لبناني وصحفي سابق يعيش الآن في جنيف. أجريت المقابلة في ٢٩ أكتوبر ١٩٩٠ م.

(١٥) Encyclopedia of Islam, Vol. I, p. 154.
عبر أهل الحجاز في الليلة نفسها عن مشاعرهم الطيبة تجاه تصريح الملك قائلين: «إننا نجمع على مبايعة السلطان عبد العزيز ملكاً على كتاب الله وسنة نبيه، وسوف تكون مكة هي العاصمة وسوف نكون نحن في رعايتك وحمايتك».

(١٦) Encyclopedia of Islam, Vol. I, p. 155.
أرسلت إيران ٣٤٠٣ من الحجاج في ذلك العام.

(١٧) تشرف اليوم على خدمات الحج أجهزة حكومية متطورة إلى حد بعيد حيث تقوم وزارة الحج والأوقاف بالتعاون مع هذه الأجهزة بتيسير وتنظيم شؤون الحج، وهناك وزارات سعودية أخرى تقدم خدمات أثناء الحج مثل وزارة الداخلية والصحة والبرق والبريد والهاتف.

(١٨) مقابلة مع السفير جعفر رائد ـ لندن، آذار (مارس) ١٩٨٨ م.

(١٩) حصل المؤلف على هذه الأرقام بشكل شخصي من وكيل وزارة الحج المساعد، مكة ١٩٨٩ م.

(٢٠) في عام ١٩٨٨ م، قرر وزراء خارجية الدول الإسلامية خلال اجتماع لهم في العاصمة الأردنية (عمان) تحت إشراف منظمة المؤتمر الإسلامي تحديد أعداد الحجيج الراغبين في أداء مناسك الحج بنسبة واحد في الألف من عدد سكان كل دولة، وحيث أن إجمالي عدد سكان إيران هو ٤٥ مليون نسمة فإن العدد الذي يسمح له بأداء فريضة الحج من إيران سنوياً هو ٤٥ ألف حاج، وقد رفضت إيران التي لم تحضر الاجتماع الالتزام بهذا القرار.

(٢١) حوار مع لواء في قوات الأمن السعودية متقاعد، كان شاهداً على تلك الحوادث، لكنه فضل عدم ذكر اسمه ـ الرياض، شباط (فبراير) ١٩٩٠ م.

(٢٢) المصدر نفسه.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) حيث وصل الإمام الخميني إلى السلطة في إيران في عام ١٩٧٩ م، أصدر فتوى تسمح للحجاج الإيرانيين وغيرهم من الحجاج الشيعة بالصلاة خلف الأئمة السنيين في المسجدين الشريفين خلال أوقات الصلاة، ويعتبر هذا التصرف واحداً من التصرفات القليلة الجيدة التي أبداها الخميني في حياته، تجاه وحدة المسلمين.

(٢٥) حوار مع زعيم إيراني سني يعيش في المنفى (باريس)، وفضل عدم ذكر اسمه ـ باريس ٢٠/٣/١٩٨٨ م.

(٢٦) مجلة «المنهل»، وهي مجلة سعودية شهرية، المجلد ٢٧ (جدة ـ كانون الأول، ديسمبر ١٩٦٥ م، ص ٦٧١).

(٢٧) Anthony Parsons, The Pride and the Fall, Iran 1974 - 1979 (Jonathan Cape, London, 1984), p. 25.

(٢٨) جمعية الاخوة الباكستانية الإسلامية تأسست في كراتشي عام ١٩٤٨ م، بعد عام واحد من قيام جمهورية باكستان الإسلامية.

(٢٩) لا تزال منظمة مؤتمر العالم الإسلامي قائمة، ومركزها مدينة كراتشي في باكستان وتعتبر واحدة من أهم ثلاث منظمات اسلامية كبرى تعمل في العالم الإسلامي اليوم.

الفصل الخامس

(١) للمزيد من المناقشات حول عائدات الحج خلال هذه الفترة راجع:
Daviad E. Long, The Hajj Today: A Survery of the Contemporary Makkah Pilgrimage (State University of New York Press, Albany, 1979).

(٢) كان العون الشهري الذي تقدمه الحكومة البريطانية للملك عبد العزيز، يصل ما بين ٥٠٠٠ و١٠,٠٠٠ جنيه استرليني. وفي شهر مارس ١٩٢٤ م أوقفت الحكومة البريطانية دعمها المالي للملك. راجع وثائق الحكومة البريطانية حول الجزيرة العربية: ١٩١٨ م ١٩٢٨ م، الفصل ٢٩، ص ٣٣.

(٣) المملكة العربية السعودية ـ وزارة الإعلام، ١٩٨٧ (بالإنجليزية والفرنسية والألمانية، ص ٢٦. ولقد توسع برنامج التوظيف أكثر خلال حكم الملك فيصل بن عبد العزيز (١٩٦٤ ـ ١٩٧٥).

(٤) مؤخراً، روى الملك فهد بن عبد العزيز على شاشة التلفزة السعودية حكاية كان قد رواها له أبوه الملك عبد العزيز منذ سنوات عديدة، وتقول الحكاية أن الملك عبد العزيز كان من عادته أن يزور امرأة عجوزاً، وذات مرة بينما كان يغادرها رفعت المرأة يديها داعية له بأن يفتح الله عليه «كنوز الأرض» يومها لم يكن في وسع الملك أن يخمن نوعية الكنوز التي تتحدث عنها المرأة حتى كان اكتشاف النفط فتذكر دعوات المرأة.

(٥) David E. Long, The United States and Saudi Arabia: Ambivalent Allies (Westview Press, Boulder, Colo., 1985), pp. 12 - 16.

(٦) في المملكة العربية السعودية شركتا نفط أخريان هما: «بترومين وسمارك».

(٧) المملكة العربية السعودية، مرسوم ملكي رقم: ٣٠/٤/١/٠٤٧ مؤرخ في ٢٥ رجب ١٣٧١ هـ (٢٠ نيسان (ابريل) ١٩٥٢) راجع أيضاً:
Arthur N. Young, Saudi: the Making of a financial giant (New York University press, New York, 1983).

(٨) راجع البرقية السرية رقم ٤٢، مؤرخة في ١٢/٣/١٩٥٢ م من السفارة البريطانية في جدة، إلى وزارة الخارجية البريطانية في لندن. . (Public Record Office, London).

(٩) Arthur N. Young, Economic Review: Saudi Arabian Currency and finance Pt. 2 Middle East Journal, No. 4 (1953) p. 547.

(١٠) وزارة التخطيط، العربية السعودية، الخطة التنموية الأولى ـ الرياض، ١٩٧٠ م، ص ١٠.

(١١) John W. Limbert, Iran: At war with History (Westview Press, Boulder, Colo., 1987).

تغير الاسم لاحقاً إلى «بريتيش بتروليم» بعد تأميم النفط الإيراني.

(١٢) Fred Halliday, Iran: Dictatorship and Development (Penguin Books, New York, 1979), pp. 140 - 1.

(١٣) Ibid., p. 143.

(١٤) الاقتصاد الإيراني خلال السنوات العشر الأخيرة، تقرير غير منشور من إعداد سفارة إيران في بون، ألمانيا، كانون الثاني (يناير) ١٩٩١، ص ٥.

(١٥) المرجع نفسه، ص ٩.

(١٦) Ja'far Read, The Iranian Economy Two and One Half years after the war Al Mujaz, edition No. 11,2nd year (London), March 1991, pp. 15-20.

(١٧) راجع وقائع اللقاء الخامس للجنة البريطانية حول الخليج الفارسي، ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٨ وثيقة سرية لدى Public Record Office، لندن.

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) راجـع: Great Britain, India Office, Slavery in the Persian Gulf, revised Sept. 1928 (BRO), pp. 135 - 40.

(أبدى الإيرانيون على أي حال تحفظاً على ميثاق العصبة بمعنى أنهم طالبوا العصبة بأن تمنحهم بعض الوقت لكي يمارسوا الرقابة الشاملة على مياههم الإقليمية).

(٢٠) المرجع نفسه، ص ١٣٦.

(٢١) المرجع نفسه، ص ١٣٨.

(٢٢) في عام ١٩٦٢، صدر مرسوم ملكي سعودي يمنع تجارة الرقيق، ويمنح الحرية لكل الأرقاء المقيمين في المملكة، وقد اتخذت دول الخليج الأخرى إجراءات مماثلة.

(٢٣) وقعت المعاهدة في طهران في عام ١٩٢٩ م من أجل نص المعاهدة، راجع الملحق رقم ١ - وزارة الخارجية السعودية مجموعات المعاهدات، ١٩٢٢ ـ ١٩٥١، الطبعة الخامسة، مكة، جدة (جدة، مؤسسات البنوي) ص ٤٤ ـ ٤٦.

(٢٤) التقويم الإيراني ١٩٧٣، ص ١٥٨.

(٢٥) من بين أشهر العائلات التي عملت كوكلاء وممثلين للتجار الإيرانيين في المملكة عائلات علي رضا، زينل، أصفهاني، وهذه العائلات إضافة إلى دورها الاقتصادي، كانت تستضيف وتنظم رحلات للحجاج الإيرانيين خلال موسم الحج، وزيارة الأماكن المقدسة في مكة والمدينة خلال بقية شهور السنة.

(٢٦) Trevor Mostyn, Major Events in Iran, Iraq and the Arabian Peninsula (1945 - 1990) (Facts on File, New York/Oxford,1991,p.1).

(٢٧) Lee E. Prestion and Karim A. Nashashibi, trade patterns in the Middle East (American Enterprise Institute (AEI), Washington, DC. Oct. 1970), pp. 50-1.

(٢٨) Ibid., p. 51.

(٢٩) المرجع نفسه، ص ١٧ . . ، إن المملكة العربية السعودية بلد يحترم وينفذ كل المعاهدات الثنائية، أو المتعددة الأطراف التي يوقعها. ولقد برهن التاريخ من ناحية أخرى على أن المملكة لم تعمد أبداً إلى خرق اتفاقيات تقيمها مع أطراف أخرى، بل أنها أصرت في حالات كثيرة على تنفيذ الاتفاقيات كلها.

(٣٠) المرجع نفسه، ص ١٩.

(٣١) راجع البرقية السرية رقم ٣٦ من السير روجر ستيفنس في طهران إلى سلوين لويد في وزارة الخارجية البريطانية، لندن ٢٣ آذار (مارس) ١٩٥٨، وتتعلق بزيارة شاه ايران إلى السعودية، وتتضمن النص الكامل للبيان المشترك الذي صدر عقب الزيارة، ص ٣. راجع كذلك الملحق رقم ٣.

(٣٢) التقويم الإيراني، الطبعة السابعة ١٩٦٨، ص ٣٩١.

(٣٣) كان ذلك تنازلاً سعودياً كبيراً، فالسياسة السعودية تنص على أن شركة الطيران تتقاسم نقل المسافرين إلى الحج مع طائرات من بلد المصدر، فإذا كان هذا البلد لا يرغب في القيام بعمليات النقل، تقوم بها الشركة السعودية مقابل حقوق تدفعها، ومقابل هذا تتلقى شركة الطيران السعودية حقوقاً على الطائرات التي ترسلها الدول الأخرى، ولقد أصرت إيران دائماً على نقل حجاجها بنفسها دون أن تدفع أية حقوق.

(٣٤) التقويم الإيراني، الطبعة العاشرة ١٩٧١، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥.

(٣٥) المرجع نفسه، ص ٢٢٥.

(٣٦) المرجع نفسه، الطبعة الحادية عشر، ١٩٧٢، ص ٢٤٤.

(٣٧) FRB, 11 may 1971, p. 1.

(٣٨) Ibid.

(٣٩) Richard Chadbourn Weisberg, the politics of Crude oil Pricing in the Middle East, 1970 - 1975: A Study in international Bargaining, Reserch Service No. 31 (Institute of international Studies, University of California, Berke-ley, Calf., 1977), p. 87.

(٤٠) HIM Mohammed Riza Pahlavi Aryamehr Shahanshah of Iran, The White Revolution, 2nd. (The Imperial Pahlavi Libray, Kayhan Press, Tehran, Aug. 1967), p. 87.

(٤١) FRB. July 1969, p. 2.

(٤٢) حوار مع دبلوماسي إيراني فضل أن يبقى في الولايات المتحدة بعد ثورة إيران عام ١٩٧٩ م ـ واشنطن، ٣١ اب (أغسطس) ١٩٨٨ م.

(٤٣) FRB. 18 Oct. 1974, p. 2.

ذكر في ذلك الوقت أن وزير النفط السعودي لم يكن قادراً على أن يلعب أي دور في هذا التنازل الإيراني الجديد للمسألة بسبب العداء الكبير الذي يكنه له الإيرانيون بدءا من الشاه.

(٤٤) إيران «أوراق السياسة الخارجية» العدد ٢٢، ١٩٧٤ م، ص ٣٢، راجع أيضاً: التقويم الإيراني الطبعة ١٢، ١٩٧٣، ص ١٥٨.

(٤٥) التقويم الإيراني، الطبعة ١٤، ١٩٧٥، ص ١٥٦.

(٤٦) من أوراق المؤلف الخاصة.

الفصل السادس

(١) The Arab Bulletin of the Arab Bureau in Cairo, 1916 - 1919, Vol, 1919 (Archive Ed., London, 1986), pp. 86 - 7.

(٢) يكتب و. م. روجر لويس في مقالة له عنوانها «الامبراطورية تغرب من جديد»: طوال فترة تصل إلى ١٥٠ عاماً أسلم الشيوخ أمورهم للإنكليز لكي يتولوا تسيير شؤونهم الخارجية، مقابل حمايتهم من العدوان، وفي الشؤون الداخلية كان الإنكليز يكتفون

بتوجيه النصائح التي كان يتبعها الشيوخ في بعض الأحيان، وفي معظم الأحيان لا يفعلون (ملحق التايمز الأدبي، ١٦ آب (أغسطس) ١٩٩١، ص ٨).

(٣) دكتور محمد حسين العيدروس، «العلاقات العربية الإيرانية ١٩٢١ ـ ١٩٧١ م» - منشورات دار السلاسل، الكويت ١٩٨٥ م، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٦.

(٤) راجع تفاصيل أخرى حول هذا الأمر في الفصل الأول.

(٥) العيدروس (١٩٨٥ م)، ص ٢٢٢.

(٦) راجع تفاصيل هذه الزيارة في الفصل الثالث.

(٧) تقرير يحمل رقم ٤٠٦، مؤرخ في ٢٣ آذار (مارس) ١٩٧٢ م، من السفارة البريطانية في طهران إلى وزارة الخارجية في لندن (Public Record Office, London).

(٨) كان البريطانيون يرغبون قبل مغادرتهم الخليج في عام ١٩٧١ م، أن تتحد كافة مشيخات منطقة الخليج الدنيا (البحرين، قطر ودول الشاطىء المتصالح: دبي وأبو ظبي والشارقة، ورأس الخيمة، والفجيرة وعجمان وأم القيوين) في دولة واحدة، إذ كانوا يرون أنها ستكون أكثر قوة وحيوية. غير أن قطر والبحرين قررتا عدم الانضمام للدولة الاتحادية، أما المشيخات الأخرى فقد اتحدت ضمن إطار دولة الإمارات العربية المتحدة ويومها عارض الشاه محمد رضا بهلوي هذا الاتحاد، ولكنه أمام الأمر الواقع عاد واعترف بالدولة الجديدة.

(٩) في عام ١٨٨١ ومرة ثانية في عام ١٩٠٤ م حاول الإيرانيون احتلال الجزر إلا أن الإنجليز صدوهم.

(١٠) FRB. 27 July 1991.

(١١) مقابلة مع هاري كيرن محرر FRB في ٢٣ سبتمبر ١٩٩١ م.

(١٢) Anthony Cordesman, The Gulf and the Search for Strategic Stability (West-view Press, Boulder, Colo., and Mansell, London) pp. 164 - 5.

(١٣) Ibid.

(١٤) من رسالة خاصة إلى المؤلف بعث بها السيد هنري كيرن مؤرخة في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨.

(١٥) المرجع نفسه.

(١٦) في الأساس كان حلف بغداد من بنات أفكار نوري السعيد رئيس وزراء العراق في ذلك الحين، ونوري السعيد اتهمه النظام الثوري الجديد في العراق بأنه عميل للحكومة البريطانية وأنه خائن، قتل بشكل عنيف خلال اندلاع الثورة حيث سحل عبر شوارع بغداد وجثته مربوطة في سيارة، كما قتل أيضاً عدد من أفراد الأسرة الهاشمية الملكية، بشكل عنيف ومن بينهم نساء وأطفال.

(١٧) «مجلة التضامن الإسلامي» من منشورات وزارة الحج والأوقاف السعودية، عدد خاص ١٩٩١، ص ٦ ـ ٢١.

(١٨) من أجل المزيد من التفاصيل حول العلاقات السعودية الأمريكية راجع:

David E. Long the United States and Saudi Arabia: Ambivalent Allies (Westview press, Boulder, Colo., 1985), pp. 33 - 69.

(١٩) Cordesman, Op., pp. 725 - 8.

(٢٠) راجع الوثيقة رقم Ep، مؤرخة في ٢ نيسان (ابريل) ١٩٥٧ م، من ر.ب ستيفنس، ممثل بريطانيا في طهران، إلى وزارة الخارجية البريطانية.
(٢١) المرجع نفسه.
(٢٢) المرجع نفسه.
(٢٣) المرجع نفسه.
(٢٤) Cordesman, Op. Cit., pp. 431 - 7.
(٢٥) Ibid., pp. 432 - 9.
(٢٦) من أوراق المؤلف الخاصة.
(٢٧) الكونت الكسندر دي مارانش، الذي ترأس الاستخبارات الفرنسية (DGSE) بين ١٩٧٠ م و١٩٧١ م كان يلقب بـ«أمير الأسرار» من قبل وسائل الاعلام الأوروبية. وفي عام ١٩٨٦ قطع صمته الطويل حول دور (نادي سفاري) وقبل أن تستجوبه ثلاث مجلات أوروبية رئيسية تحدث إليها عن تجربته في مقاتلة الشيوعية والعمل مع بلدان أخرى، راجع Le Point (العدد ٧٢٨، أيلول/ سبتمبر ـ ١٩٨٦) L'Express (٥ أيلول/ سبتمبر ـ ١٩٨٠) و Der Spiegel (العدد ٣٧، السنة ٨، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦).





المحتويات

